الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي

– دراسة مقارنة –

إعداد الطلبة:

باحو نوال

مصباحي خديجة

سليماني مباركة

تحت إشراف الدكتور:

عبد الجليل شليق

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
عقبة عبد اللاوي	أستاذ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
عبد الجليل شليق	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
علي ذهب	أستاذ مساعد أ	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي

الموسم الجامعي: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

-دراسة مقارنة-

إعداد الطلبة: تحت إشراف الدكتور:

باحو نوال عبد الجليلشليق

مصباحي خديجة

سليماني مباركة

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
عقبة عبد اللاوي	أستاذ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
عبد الجليلشليق	أستاذ محاضرأ	مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي
علي ذهب	أستاذ مساعد أ	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي

الموسم الجامعي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر والعرفان

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي انعم علي بنعمة العلم ووفقني الى بلوغ هذه الدرجة وأقول : "اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى" .

أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وبالأخص الاستاذ الدكتور المشرف" شليق عبد الجليل "على توجيهاته القيمة وارشاداته الصائبة الذي لم يبخل بها علينا .

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى جميع كل من علمني حرفا جزاكم الله

الإهداء

إلى من قال الله في حقهما

﴿... ولا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً...﴾ اللذين دعواتهما ذللت لي الكثير من الصعاب

ـ أطال الله في عمرهما ـ

إلى الذي كان في ضمير الغائب وأصبح اليوم في عالم الشهادة

نصف حياتي وقاسمني هموم إنجاز هذا العمل ـ زوجي الكريم حفظه الله ـ

إلى من كانوا عونا لي في الضراء كما في السرّاء، إلى من روحي لهم فداء، إلى إخوتي الأحباء.

إلى بناتي الأعزاء حسنة ومريم وفقهم الله في دراستهم.

إلى الذي طالما داعب القلم بأنامله وهو لم يدرك بعد معنى القراءة والكتابة وشاكس للدفاع عن حقه في اللعب إبني الغالي مُحَمَّد حفظه الله.

إلى الأستاذ الفاضل الذي لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه والإرشاد الدكتور شليق عبد الجليل .

إلى كل من وسعه قلبي ولم يذكره لساني ولم تسعه أسطري .....

إليكم جميعا أهديكم عملي .

نوال باحو

الإهداء

الحمد لله الذي اعاننا بالعلم وزيننا بالحلم واكرمنا بالتقوى واجملنا بالعافية

اهدي جهدي المتواضع الى الذين رسموا معالم طريقي

الى الخلق والعلم والفضيلة

الى والداي العزيزان: امي وابي اطال الله في عمرهما

الى اختي العزيزة واخوتي كل واحد باسمه

الى صديقاتي ثلجة جهاد عائشة اللواتي شاركوني حلاوة

ومرارة هذا العمل وكانو عوننا وسندا لي

الى جميع زملائي وزميلاتي في الدراسة

الى كل من علمني واثرى رصيد معرفتي

وساعدني في انهاء هذا العمل

والحمد لله على القدرة التي منحني إياها

مصباحي خديجة

Designed by pngtree

الإهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى وأما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الجامعية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

إلى زوجي وسندي زلاسي محمّد الأخضر .

إلى قرة عيني أولادي إياد؛ ليان؛ سيدرا.

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال.

الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم .

الى كل من كان لهم أثر على حياتي ، والى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي .

حفظكم الله من كل مكروه جميعا ...

مباركة سليماني

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان دور السياسة المالية في استهداف الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2008-2020، وذلك من خلال تحليل مكونات السياسة المالية(الايرادات العامة، النفقات العامة، عجز الموازنة)، وكذا وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (معدل النمو، البطالة، التضخم، الانفاق العام، السياسة الضريبية) لبعض الدول كالصين، الهند، العراق والجزائر وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن لأدوات السياسة المالية التأثير الايجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بحيث تساهم في تحسين معدلات النمو وضبط التضخم ومكافحة البطالة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة.

Abstract

The study aims to show the role of fiscal Policy in targeting economic stapility during the period 2008-2010, by analyzing the components of fiscal policy (public revenues, public expenditures, budget deficit), as well as the status of indicators of economic stapility(grawth rate, unemployment, inflation, public spending, tax policy), for some countries such as China, India,Iraq and Algeria. This study concluded that fiscal Policy tools have a positive impact on indicators! Economic decision : most important in improving growth rates and controlling inflation and combating unemployment

Keywords :fiscal policy, conomicstapility, conomic growth, inflation, the unemployment

الفهارس

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	صفحة
	الشكر والعرفان	12
	الاهداء	
	ملخص	
	الفهارس	
01	مقدمة	أ
	الفصل الأول: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي	
02	المبحث الاول :الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي	07
03	مطلب الاول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	07
04	اولا: مفهوم الاستقرار واهميته	07
05	ثانيا: خلفية فكرية للاستقرار الاقتصادي	08
06	1-الاستقرار الاقتصادي في نظر المدارس الاقتصادية	08
07	2-1- مدرسة تقليدية(كلاسيكية)	09
08	2-2- مدرسة الكينزية	10
09	أ-سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن الكينزيين	11
10	ب-الأزمة العالمية والعودة لأفكار كينز مرة اخرى2007-2008	11
11	3- مدرسة تقليدية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي	13
12	4-مدرسة نيوكلاسيكية	14
13	ثالثا: الاسباب المؤدية الى تقلبات الاقتصادية والاختلالات التي تخلق حالة عدم الاستقرار	15
14	أ-الدين العام والخاص	15
15	ب-ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحويل اسواق الصرف الاجنبي	16
16	مطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	18
17	1-التضخم	18
18	- تضخم الطلب	18
19	- تضخم العرض	19

20	2-البطالة	19
21	2-2- اشكال البطالة	19
22	النوع الاول: أ-البطالة السافرة	20
23	ب-بطالة جزئية او نقص تشغيل	20
24	ت-البطالة المقنعة	20
25	النوع الثاني: أ-بطالة احتكاكية (فنية)	20
26	ب-بطالة دورية	20
27	ت-هيكلية بنائية	20
28	النوع الثالث: أ-البطالة الموسمية	21
29	ب-البطالة الاختيارية	21
30	ت-البطالة الاجبارية او القسرية	21
31	3-2- اسباب البطالة	21
32	1-اسباب اقتصادية	21
33	2-اسباب اجتماعية	22
34	3-اسباب سياسية	22
35	3-ميزان المدفوعات	22
36	3-1- اهمية ميزان المدفوعات	23
37	3-2- عناصر ميزان المدفوعات	23
38	أ-حساب الجاري(حساب العمليات الجارية)	24
39	ب-حساب راس المال	24
40	ت-ميزان حركة الذهب والنقد الاجنبي(حساب التسويات الرسمية)	24
41	ث- حساب السهو والخطأ	24
42	3-3- اختلال ميزان المدفوعات	24
43	3-4- طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات	25
44	4-الموازنة العامة	26
45	4-1تعريف عجز الموازنة	27

46	2-4- اسباب عجز الموازنة	27
47	5-النمو الاقتصادي	27
48	مطلب الثالث: اهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي	28
49	اولا: السياسة النقدية	28
50	الية تأثير السياسة النقدية	29
51	ثانيا: السياسة المالية	30
52	الية تأثير السياسة المالية	30
53	المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي الاطار العام للاستقرار الاقتصادي	31
54	مطلب الاول: الاستقرار الاقتصادي الداخلي	31
55	مطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي الخارجي	32
56	الاطار النظري التقليدي وغير التقليدي لسياسات وبرامج الاصلاح والاستقرار الاقتصادي	32
57	1-سياسات التقليدية	32
58	2-السياسات الغير تقليدية	32
	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسية المالية	
59	تمهيد	35
60	المبحث الاول: عموميات حول السياسة المالية	35
61	المطلب الاول: تعريف السياسة المالية	35
62	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية	38
63	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	39
64	المطلب الاول:سياسة الإنفاق العام	39
65	المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة	42
66	المطلب الثالث:سياسة عجز الموازنة	48
67	المبحث الثالث:التحليل الإقتصادي المتعمق لدور أدوات السياسة المالية في	58

	تحقيق التشغيل الكامل وضبط الأسعار وتحقيق الاستدامة المالية	
68	المطلب الأول: السياسة الضريبية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي	58
69	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وتحقيق الاستقرار الإقتصادي	70
70	المطلب الثالث: الاستدامة المالية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي	75
71	خلاصة الفصل	82
الفصل الثالث: تجارب دولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية		
72	المبحث الأول: تجربة الصين	84
73	المطلب الأول: نموذج السياسة المالية في الصين	84
74	أولا: إجراءات كبح التضخم في الصين	84
75	ثانيا: تدابير السياسة الضريبية	86
76	ثالثا: سياسة الانفاق الحكومي	88
77	المطلب الثاني: الدروس المستفادة	92
78	المبحث الثاني: تجربة الهند	93
79	المطلب الأول: نموذج السياسة المالية في الهند	93
80	أولا: سياسة الانفاق العام	93
81	ثانيا: إجراءات فخفض العجز الموازني	94
82	ثالثا: تطور معدلات النمو	96
83	المطلب الثاني: الدروس المستفادة	99
84	المبحث الثالث: التجربة العراقية	100
85	المطلب الأول: نموذج السياسة المالية في العراق	100
86	أولا: التضخم في العراق	100
87	ثانيا: معدلات البطالة في العراق	102
88	ثالثا: النمو الاقتصادي في العراق	105
89	رابعا: الانفاق الحكومي	106
90	خامسا: السياسة الضريبية في العراق	108

91	المبحث الرابع: التجربة الجزائرية	110
92	المطلب الأول: تطور الوضع الاقتصادي	110
93	أولا: معدلات البطالة	110
94	ثانيا: معدلات التضخم	111
95	ثالثا: معدلات النمو الاقتصادي	112
96	المطلب الثاني: نموذج السياسة المالية في الجزائر	115
	أولا: سياسة الانفاق العام	115
97	ثانيا: السياسة الضريبية	117
98	ثالثا: برامج الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي	120
99	خلاصة الفصل	135

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	جدول رقم (01) تطور معدل التضخم (%) في الصين خلال الفترة (2008- 2020)	84
02	جدول رقم (02) نسبة الانفاق الحكومي (%) في الصين من إجمالي الناتج المحلي	88
03	جدول رقم (03) تطور معدل النمو الاقتصادي (%) في الصين خلال الفترة (2008- 2020)	90
04	جدول رقم (04) معدل الإنفاق في الهند إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج	93
05	جدول رقم (05) معدل الدين العام في الهند كنسبة مئوية من الناتج	95
06	جدول رقم (06) تطور معدل التضخم (%) في العراق خلال الفترة (2008- 2020)	100
07	جدول رقم (07) تطور معدل البطالة (%) في العراق خلال الفترة (2008- 2020)	102
08	جدول رقم (08) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) في العراق خلال الفترة (2008-2020)	105
09	جدول رقم (09) تطور إجمالي النفقات العامة في العراق خلال الفترة (2008- 2020)	106
10	جدول رقم (10) تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	110
11	جدول رقم (11) تطور معدل التضخم (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	111
12	جدول رقم (12) تطور معدل النمو (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	113
13	جدول رقم (13) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة (2008-2020)	114
14	جدول رقم (14) تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	116
15	جدول رقم (15) تخصيصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	121
16	جدول رقم (16) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	121
17	جدول رقم (17)تخصيصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	124
18	جدول رقم (18) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	125
19	جدول رقم (19) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	128
20	جدول رقم (20) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	129
21	جدول رقم (21) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016	130
22	جدول رقم (22) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2017-2018	132
23	جدول رقم (23) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017	133

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل رقم (01) التضخم في الصين (متوسط أسعار المستهلكين)	85
02	شكل رقم (02) نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الصين	89
03	شكل رقم (03) تطور معدل النمو الاقتصادي (%) في الصين خلال الفترة (2008- 2020)	91
04	الشكل رقم (04) معدل الإنفاق في الهند إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج	94
05	الشكل رقم (05) معدل الدين العام في الهند كنسبة مئوية من الناتج	96
06	الشكل رقم (06) معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند	98
07	شكل رقم (07) التضخم في العراق (متوسط أسعار المستهلكين)	101
08	الشكل رقم (08) يوضح تطور معدل في العراق خلال الفترة (2008- 2020)	103
09	الشكل رقم (09) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) في العراق خلال الفترة (2008- 2020)	105
10	الشكل رقم (10) يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	110
11	الشكل رقم (11) يوضح تطور معدل التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	112
12	الشكل رقم (12) يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	113
13	الشكل رقم (13) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة (2008-2020)	115
14	الشكل رقم (14) يوضح تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)	116

مقدمة

أظهرت الازمة المالية العالمية (2008) ان الاستقرار المالي عنصر اساسي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، في الازمة المالية العالمية، إذ يمثل الاستقرار الاقتصادي احد اهداف الكبرى التي سعت اليها دول العالم باختلاف درجة تقدمها او تخلفها واعطائه القسط الوافر من الاهمية ،ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف متمثلة في الوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم والحد من البطالة ،حيث تعد الازمات المالية والنقدية تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي لدول العالم ككل خاصة النامية منها، ولمواجهة هذه التحديات اتجهت الدول الى اتباع سياسات اقتصادية معينة حاولت من خلالها التخفيف من حدة هذه الازمات والوصول الى معدلات نمو مقبولة.

وتعد دراسة العلاقة بين هيكل السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات الهامة والمثيرة للجدل في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، واذا كان اهتمام الباحثين في الدول النامية بدراسة تلك العلاقة قد جاء مدفوعا بالحاجة الى ترشيد او تخفيض حجم القطاع العام كشرط ضروري لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي خاصة في ظل ارتفاع حجم الدين الخارجي، فان حاجة الحكومات بالدول المتقدمة الى المفاضلة بين البدائل المختلفة لسياسة المالية بهدف تحقيق استخدام كفء للموارد المتاحة وبلوغ معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي.

ويمكن تحقيق اهداف السياسة المالية من خلال استخدام الادوات الضريبية وسياسات الانفاق العام كصورة متوازنة لمواجهة التقلبات في النشاط الاقتصادي وكذا تحقيق الاستدامة المالية، مما يحقق الظروف المواتية لعمل الاقتصاد.

كما تستطيع السياسة المالية ان تقوم بدور حيوي في تنمية اقتصاديات الدول النامية، وزيادةتكوين رأس المال بأسلوب مباشر من خلال الاستثمارات العامة بالإضافة الى ما تمارسه السياسة المالية من آثار (غير مباشرة)هامة على تكوين رأس المال في القطاع الخاص من خلال تأثيرها على معدل الادخار الخاص ومعدل الاستثمار الخاص ومعدلات الربحية.

وبالفعل تؤكد تجارب العديد من الدول على استطاعة السياسة المالية الحد من اختلالات والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية ،وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن تلك التجارب الهند والصين باعتبارهما عملاقا العالم الصاعد، ومع زيادة عدد السكان فيهما على ثلث سكان العالم يكون لهذين البلدين تأثير هائل على الاتجاهات العامة العالمية حتى لو لم يكون ينموان بوتيرة سريعة الا انهما كانا من بين الاقتصاديات الاسرع نموا في العالم على مدى السنوات العشرة الماضية.

1- الاشكالية

ومنهناوبناءا على ما تم استعراضه سابقا تتبلور لنا الاشكالية العامة للبحث والتي تمت صياغتها كمايلي:

"ما مدى فعالية السياسة المالية في استهداف الاستقرار الاقتصادي ؟"

للإجابة على هذا التساؤل العام نطرح جملة من التساؤلات الفرعية نعتقد في البداية انها ستقودنا الى اجابات واضحة لهذه الاشكالية:

- ماهي السياسة المالية؟ وماهيأدواتها؟
- ما هو الاستقرار الاقتصادي وكيف يتحقق؟
- ما هو واقع السياسة المالية في الدول النامية؟

2- الفرضيات

للإجابة على الاشكالية العامة والتساؤلات الفرعية السابقة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

-تعتبر السياسة المالية الاداة الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة وتؤثر بها على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال تحصيل الإيرادات وصرف النفقات الحكومية.

-يعرف الاستقرار الاقتصادي على انه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

3- اسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب تراوحت بين الاسباب الذاتية والاسباب الموضوعي، فأما الاسباب الذاتية فتتمثل في:

- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالسياسات الفاعلة في الدولة، تحديدا تلك التي تتناول السياسة المالية والنقدية في محتواها.
- تنمية وتعميق المعلومات الشخصية والمعارف في ما يخص هذا الموضوع.

اما عن الاسباب الموضوعية فتمثلت في محاولة بيان الاسباب والدواعي التي تجعل من السياسة المالية اداة اقتصادية مفضلة في الدول النامية مقارنة بسياساتاخرى، على عكس الدول المتطورة التي تولي اهمية بالغة للسياسة النقدية.

4-اهداف الدراسة

1-تحليلوبحث الدور الممكن للسياسة المالية في تحقيق استقرار الاقتصادي.

2-معرفة اي ادوات السياسة المالية الاكثر فعالية ومناسبةلظروف الاقتصادية.

3-معرفةكذلك طرق تحفيز السياسة المالية للقطاع الخاص(بصفة خاصة)للمشاركة الفاعلة في مواجهة تقلبات الاقتصادي بعد ان ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج الاجمالي لاسيما بعد التقدم في تنفيذ برنامج الخصخصة.

4-الاستفادة من تجارب الدول التي تمر بظروف مماثلة وحققت نجاحا ملموسا في التشغيل الكامل واجتياز اختلالات وعدم الاستقرار.

5-حدود الدراسة

تمثلت حدود دراسة موضوع البحث في حدود مكانية وزمانية، حيث كان الاطار المكاني (مقارنة بين ثلاثة دول:الجزائر،الصين،الهند)،وتمثل الاطار الزماني في الفترة الممتدة من(2008_2020).

6-المنهجوالادواتالمستخدمة

لا نجاز عملنا هذا اعتمدنا المنهج الوصفي من اجل وصف الجوانب الهامة في السياسة المالية وكيف يتحقق الاستقرار في الاقتصاديات النامية،اما الفصل التطبيقي فقد انتهجنا المنهج التحليلي لتحليل الجداول ومعرفة كيف استطاعة مختلف ادوات السياسة المالية تحقيق اهدافها وهي تحقيق الاستقرار في مختلف الدول خاصة النامية منها.

7-صعوبات البحث

-تضارب الارقام والاحصائيات الصادرة عن الهيئات الرسمية وعدم تحيينها في وقتها.

-نقص المصادر والمراجع التي تتناول السياسة المالية والاستقرار في الجزائر،الهند،الصين في الفترة المدروسة بشكل مفصل ودقيق.

-درجات الحرارة الكبيرة التي حالت دون قدرتنا على التنقل بين المكتبات العمومية والبحث عن مصادر وكتب محلية،وبالتالي تم اللجوء فقط الى مذكرات ومجلات ومراجع عبر الانترنت كذلك مكتبة الكلية ومكتبة المركزية.

8- الدراسات السابقة

- اسراء عادل السيد، احمد الحسيني،العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة رسالة مقدمة لا تمام نيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،والتي تناولت موضوع يدرس العلاقة بين مكونات السياسة المالية (النفاق العام، الإيرادات العامة والضرائب،عجز الموازنة) والنمو الاقتصادي، حيث تمت من خلال دراسة الاشكالية التالية: كيف تؤثر مكونات السياسة المالية (الانفاق العام ومكوناته وفقا لتصنيف الاقتصادي والوظيفي،والضرائب بأشكالها المختلفة وعجز الموازنة العامة) على معدل النمو الاقتصادي وفقا للنظرية الاقتصادية؟ وماهي طبيعة ذلك الاثر في حالة الاقتصاد المصري؟

- ايمان حملاوي،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر(1990-2012) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة مُحَمَّد خيضر-بسكرة،(2013-2014) والتي تناولت الاشكالية التالية كما يلي:المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

9- هيكل البحث:

من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية كذلك اختبار صحة الفرضيات وبلوغ اهداف الدراسة، تناولنا الموضوع بثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة عامةومتبوعين بخاتمة عامة ،حيث كان محتوى الفصول كالاتي:

الفصل الاول:تمت فيه دراسة اليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: اطار نظري للاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الفصل الثاني:تمت فيه دراسة الاطار النظري للسياسة المالية من خلال ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الاول: عموميات حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: ادوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة.

الفصل الثالث:عبارةعلىالجانبالتطبيقيللدراسة تمت فيه تناول تجارب دولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية في الهند، الصين، الجزائر، وفق ترتيب المباحث كالاتي:

المبحث الاول: تجربة الصين.

المبحث الثاني: تجربة الهند.

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية.

الفصل الاول:

آلية تحقيق الاستقرارالاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

أولا:مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون.

اما من الناحية الاقتصادية يمكن تعريفه بانه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا او غير ذلك بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع.

كذلك يقصد به التمهيد من اجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا يتجه اي من متغيرات الاقتصادية الى التغير بصورة سلبية خلال مدة معينة ويصل الى حالة التوازن عند تحقيق هذا الشيء.[1]

ويمكن تعريفه ايضا هو مفهوم مركب يتضمنضرورة السعي دائما لتحقيق هدفين رئيسيين الهدف الاول يتمثل في استمرار التشغيل الاقتصادي القومي عند مستوي التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ومن ثما تفادي حدوث كساد اقتصادي.

أما الهدف الثاني يتجلى في تفادي حدوث ارتفاعات سعرية كبيرة ومستمرة في المستوي العام للأسعار اي تفادي حدوث تضخم.

كما ان تحقيق الاستقرار في دول النامية ومنها الجزائر له اهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب ان يسير جانب الى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذ ان غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة الى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلا من الاستثمار انشطة حقيقية صناعية كانت او زراعية.[2]

كذلك يعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار بانه الوضعية التي من شانها تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات في النشاط الاقتصادي واسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات الفائدة واسواق المال.[3]

---

[1] بتول مطر الجبولي ودعاء محمّد الزاملي ،دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003_2012،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد16،العدد1,2014،جامعة القادسية، العراق ،ص192.

[2] الدار الجامعية،2000،ص136.د. سعيد عثمان عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن"

[3] فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،جريدة الاهرام ، اغسطس2013،العدد46259.

يمكن اجمال القول في التعريف التالي: يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي وبالتالي نجد ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين اساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها:

أ/الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب/تحقيق درجة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار[1].

ثانيا: الخلفية الفكرية للاستقرار الاقتصادي

***الاستقرار الاقتصادي في نظر المدارس الاقتصادي**

تعاني الكثير من الدول من وقت لأخر من مجموعة من الاختلالات الداخلية والخارجية،مما يضطرها الى اتباع حزمة من البرامج والسياسات الاقتصادية الرامية نحو تحقيق استقرار والنمو الاقتصادي،والتي قد تكون في بعض الاحيان برامج وسياسات وطنية اي نابعة من داخل الدولة نفسها، او برامج وسياسات يتم وضعها والتوصية باتباعها من خلال عدد من المؤسسات الدولية مثل :صندوق النقد ولبنك الدوليين.

منها التي تبلورت من خلال تأثربالأفكار العديدة للمدارس الفكرية في الاقتصاد، فمدارس الفكر الاقتصادي وان كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الاصلاح والاستقرار الاقتصاديالا انه قد ثار الجدل بينهم والخلاف حول مصادر تلك الاختلالات والتي يتم على ضوئها وضع السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار على انه:قدرة الدولة على تفادي الازمات الاقتصادية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي كالتضخم، التقلب المفرط في اسعار الصرف والاوراق المالية.

كذلك هناك تلك التعريفات التي تستخدمها الامم المتحدة الامريكية لوصف حالة الاستقرار الاقتصادي، على انها تلك الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي للدولة قادرا على امتصاص اثر مختلف الصدمات الداخلية والخارجية التي يمكن ان يتعرض لها وذلك من خلال العمل على تشخيص الاقتصاد والتصدي لجوانب الضعف والقصور فيه ومن ثم يمكن العمل على ضمان تعافي الاقتصاد المحلي بسرعة وتعزيز مقاومته لتلك الصدمات.

[1] محمود حسين الوادي وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الاردن،2010،ص31.

فيما يلي نستعرض اهم مدارس الفكر الاقتصادي التي كانت بمثابة النواة الرئيسية او المرجعية النظرية التي انبثقت منها معظم برامج وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

1- المدرسة التقليدية(الكلاسيكية)

تعد الحرية الاقتصادية بمثابة المبدأ الاساسي الذي ارتكز عليه انصار تلك المدرسة في تحليلهم لأسباب الاختلال في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في السياسات والبرامج الازمة من وجهة نظرهم لاستعادة هذا الاستقرار، حيث اسس انصار هذه المدرسة رؤيتهم وافكارهم بناءا على مجموعة من الافتراضات والمتمثلة بصفة رئيسية في توافر شروط المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات، عدم وجود اكتناز، بمعنى انه لا يوجد تسرب لدخل وان الدخل اما ان ينفق بكامله على الاستهلاك او يتم توجيهه للادخار ومن ثم الاستثمار، الامر الذي يعني ضمان ان الادخار يتساوى حتما مع الاستثمار، وذلك مع افتراض ان المجموعة التي تقوم بالادخار هي نفسها التي تقوم بالاستثمار،

وهو الامر الذي كان سائدا قبيل الثورة الصناعية(الادخار والاستثمار يقوم بهما شخص واحد).

هذا بالإضافة الى افترضهم استحالة وجود فائض في الاسواق الا وان كان ذلك نتيجة الخطأ والذي سرعان ما يعاود السوق توازنه مرة اخره تطبيقا لمبدأ قانون سايلأسواق الذي ينص على ان " العرض يخلق الكلب المساو له تمام "ومن ثم يفترض انصار تلك المدرسة ان الاقتصاد دائما وابدا في حالة تشغيل كامل مما يعني عدم وجود بطالة بين الافراد.

وبذلك نجد ان التوازن والاستقرار من وجهة نظر الكلاسيك يتم تحقيقه بطريقة الية عن طريق اليات السوق دون تدخل الدولة، وفي حالة وجود تقلبات او اختلالات في النشاط الاقتصادي من الاجل القصير، فإنها لابد وان تتلاشى في الاجل الطويل وذلك عن طريق عوامل الاستقرار الثابتة الموجودة في الاقتصاد او ما أطلق عليها أدم سميث (اليد الخفية)[1]

اذ تشمل مرونة الاجور ،الاسعار، وسعر الفائدة، وان الاسباب الرئيسية وراء تلك التقلبات قصيرة الاجل يمكن ارجاعها لمجموعة من العوامل الخارجية اهمها

-تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو ما اعترض عليه انصار تلك المدرسة بشكل كامل.

[1] William j. Baumel. retrospective says law. journal of economic perspective volume13.n1 winter1999.p197.

-جمود الاسعار والاجور خاصة مع ظهور الاحتكار .

-عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك ،ووجود فائض في الانتاج عن الاستهلاك.

هذا ولقد ظل الاعتقاد بصحة مبادئ النظرية الكلاسيكية فترة من الزمن حتى تعرضت اقتصاديات الدول التي تبنت الافكار الكلاسيكية العديد من الهزات والازمات بين الحين والاخر، وعندما زادت حدة هذه الازمات بصفة خاصة فترى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، والتي عرفت بأزمة"الكساد الكبير" اثبتت ان تلقائية توازن الاقتصاد القومي غير صحيحه، وان هناك يد خفية تحافظ على تحقيق هذا التوازن ليس امرا واقعيا كما اعتقدت المدرسة واتباعها، حيث هيأت تلك الظروف المجال لظهور الأفكار الكينزية، ولسياسة أهمية تدخل السلطة في النشاط الاقتصادي.[1]

2- المدرسة الكينزية:

مع فشل المدرسة الكلاسيكية في تفسير ومعالجة الازمة الاقتصادية التي شهدها العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي واثبتت عدم واقعية الفروض التي بنت عليها ارؤها و أفكارها، ومن هنا ظهرت مدرسة جديدة في الفكر الاقتصادي على يد الاقتصادي البريطاني "كينز" والتي تقوم بشكل رئيسي على مجموعة من الأفكار أهمها:

-اهمية العوامل الغير نقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ان التقلبات في المعروض النقدي هو نتيجة للتطورات في الاوضاع الاقتصادية وليس سببا لها.

-أكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف مقارنة بتضخم الطلب ضرورة والناجم عن جانب العرض ويسبب مشكلة في تفاقم التضخم.[2]

-يعتبر مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من اهم مبادئ تلك النظرية حيث يرى كينز ضرورة هذا التدخل من اجل تسريع وتحفيز عملية النمو الاقتصادي،حيث يرى كينز أن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما روج أنصار المدرسة التقليدية وفق قانون سايللأسواق.

[1] Stephen s. golub and change-tai hsieb. classical recording theory of comparative advantage revisited review of international economics. Vol8.2000. p222.

[2]Petur o. joussou. On the economics say. And Keynes interpretation of say s low. Fayette evelle state university . eastern economic journal. Vol21 .no2.1995.p152.

-يختلف الكينزيون عن النقديون في وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مثل وجود صعوبة في تحقيق معدل نمو ثابت للعرض النقدي كما ان العلاقة النسبية بين المعروض النقدي والدخل القومي ليس كما يعتقد به انصار المدرسة النقدية.

-وفقا للكنزيين فان انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض في الدخل، ومن ثم ينخفض الطلب الفعال وهو ذلك الطلب المرتبط بالقوة الشرائية، ومن ثم ينخفض الاستهلاك والتي سوف تؤدي الى تخفيض المنتجون من انتاجهم،وكذلك تخفيض حجم العمالة لديهم، ومن ثم ظهور البطالة في الاقتصاد.

ومن ثم فانه يمكن وفق للكينزييتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي دون تحقيق مستوى تشغيل كامل.

أ-سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الكينزيين:

ركزت المدرسة الكينزية على سياسات تنشيط وتحفيز الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعلى سبيل المثال: فانه وفق للمدرسة الكينزية ولكي يتم التعامل مع مشكلة التضخم والبطالة، فلابد من انتهاج سياسات مالية ونقدية توسعية وذلك على عكس مايراه النقديون (ان ذلك سيؤدي لحدوث ضغوط تضخمية).[1]

ولقد أعطت النظرية الكينزية السياسة المالية دورا هاما يفوق الدور الذي حظيت به السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية، ذلك أن كينز قد غير من المفهوم السائد حينئذ للدولة من" دولة حارسة "كما ناد به الكلاسيك الى "دولة متدخلة "او دولة مسؤولة على سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني والذي وفق كينز يتحقق عن طريق تحقيق التشغيل الكامل، حيث صارت السياسة المالية هي الاداة الرئيسية المسؤولة على تحقيق لتوازن الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد.

ب-الازمة المالية العالمية (2007_2008)والعودة لأفكاركينز مرة أخره:

فشلت أليات السوق الحر في تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي عقب نشوب الازمة العالمية عام2007 انطلاقا من الولايات المتحدة الامريكية انتشارا في مختلف دول مناطق العالم بمستويات متفاوتة، حيث ظهرت الحاجة مرة اخره للتدخل الحكومي الآني والقوي من اجل تدعيم النمو الاقتصادي ومواجهة تداعيات الازمة.

[1] Geoff till. The policy implications of the general. Theory. Real-world economics review issue. No50.2009.p17.

والعودة مرة أخره لتبني وصفة كينز الإصلاحيةالتي اقترحها للخروج من أزمة الكساد الكبير، ومن هنا قامت العديد من الحكومات الرأسمالية بالتدخل والاعلان عن مجموعة من حزم الانقاذ الاقتصادي، حيث قدمت الولايات المتحدة الحزمة الاكبر بنحو(787مليار دولار) تليها الصين والاتحاد الاوروبي .

ويوضح الجدول التالي رقم1ملخصا لأهم السياسات التي اتخذتها الدول لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية :

جدول رقم1

تاريخ الإعلان	الدولة	قيمةحزمة الاصلاح بالمليار دولار	مكونات الحزمة
فبراير172009	الولايات المنحدة الامريكية	787	استثمارات البنيةالتحتية،تخفيضات الضريبية، التعليم، الطاقة ،الصحة،إعانات البطالة.
10فبراير2009	الصين	586	إسكان لمحدودي الدخل، مشروعات المياه والكهرباء،تخفيضات الضريبة على الإنفاق الاستثماري،الاتفاق على الخدمات الصحية والرفاهية الاجتماعية.
13ديسمبر2008	اليابان	250	زيادة الإنفاق الحكومي،توفير الدعم لإعادة الاستقرار للقطاع المالي، منح تخفيضات على المصانع الجديدة والمعدات
6ابريل2..9		146	زيادة الإنفاق على شبكات الضمان الاجتماعي لتشمل المتوفين والعمال الغير منضمين،دعما المشروعات الصغيرة، توفير الدعم لشرا السيارات الصغيرة من اجل تنشيط تلك الصناعة.
12ديسمبر2008	الاتحاد الاوروبي	256	زيادة الإنفاق الحكومي لحكومات دول الاتحاد بنحو 217مليار دولار وتمويل مشروعات عبر الاتحاد الاروبي بنحو399 مليار دولار تضم الطاقة النظيفة و الاتصالات.
5نوفمبر2008	فرنسا	33	زيادة الاستثمارات الحكومية في قطاع التشييد و البناء كالطرق و السكك الحديدية، منح تسهيلات ائتمانية لمصانع السيارات
26يناير2009	استراليا	35,2	في أكتوبر2008 تم منح 7 مليار دولار أمريكي إعانات نقدية لذوي الدخل المنخفض و أصحاب المعاشات.
4فبراير2009	كندا	32	تم وضع برنامج أصلاحي مدته عام يشمل الإنفاق على مشروعات البنية التحتية والتخفيضات الضريبية

3- المدرسة التقليدية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

في اعقابالحرب العالمية الثانية عام 1948وجد الكثير من الاقتصاديين أن اعتماد النموذج الكينزي وانتهاج وصفاته الإصلاحية القائمة على تفضيل السياسة المالية عن النقدية وما يتبعها من تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الكلي وقت الازمات والركود الاقتصادي، عن طريق زيادة حجم الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة هي السبب الرئيسي وراء تلك الضغوط التضخمية التي سادت خلال تلك الفترة .

ويعد الاقتصادي الشهير "ميلتون فريدمان" احد ابرز الاقتصاديين الذين أسسو وارسو مبادئ المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية ،حيث تقوم المدرسة على مجموعة من الفرضيات التي تشكل حجر اساس لأفكارهم ورؤيتهم لألية تحقيق الاستقرار الاقتصادي واهم تلك الفروض نذكر:/وجود نظام

أ-وجود نظامذاتي او تلقائي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار دالة الطلب على النقود في الاجلين القصير والمتوسط، وبالتالي فان اية زيادة في كمية النقود سوف تتحول لزيادة في الطلب الكلي.

ب-استقرار دالة الانفاق الاستهلاكي في الاجل الطويل، الذي يعتمد على فكرةالدخل الدائم.

ج-ان السياسة النقدية محايدة في الاجل الطويل ومن ثم فان اية زيادة في كمية المعروض النقدي من خلال انتهاج سياسة نقدية توسعية لن يكون لها تأثيركبير وملموس في تخفيض معدل البطالة في الاجل الطويل، وسيكون لها تأثير مؤقت في الاجل القصير،حيث افترض فريدمان وجود معدل طبيعي للبطالة بحيث يرى انه في اي وقت من الاوقات هناك مستوى معين من البطالة يتسق وهيكل الاجر الحقيقي السائد.

د-ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،انما هو مرهون بتحقيق الاستقرار في الاسعار.

هـ-السبب الرئيسي وراء الاختلالات الاقتصادية مثل التضخم، الانكماش، خلل ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية.

وعليه يمكن ملاحظة ان كلا من الفكر التقليدي او الكلاسيكي،وكذا الفكر النقدي قد تعاملا مع قضية الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد، وذلك على رغم من الفارق الزمني بينهما.[1]

[1]. شريف فهمي محمد شبانة ،تفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي كأساس للنمو الاقتصادي في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة،سنة2016،ص15.

واما بالنسبة لمدى تطابق الواقع العملي مع الاصول النظرية، وبالنسبة للنقديين وكما لقد تطور الدور الذي تلعبه النقود في الحياة الاقتصادية في الفترة ما بين 1930و1960ولكن قوبل هذا الدور بعدم الاهتمام، وذلك نظرا لحالة الكساد الكبير التي شهدها الاقتصاد العالمي وكذلك الحرب العالمية الثانية ،حيث سيطرت الافكار الكينزيةعلى المشهد الاقتصادي وعلى السياسات الاقتصادية المتبعة في العالم في ذلك الوقت .

كما تعرضت تلك النظرية ايضا الى عديد الانتقادات الواسعة وذلك مع عدم الاستقرار الذي شهدته سرعة دوران النقود، والتي كانت كما سبق وذكرنا احد الافتراضات الرئيسية في النظرية الكمية التي بنوا عليها تحليلهم، وذلك تأثرا بالتطور التكنولوجي الذي شهده النظام المالي العالمي، وترتب على ذلك ان رفض متخذي القرار وبسرعة استخدام الاجماليات النقدية كأدوات للسياسة النقدية، وحل محلها استخدام اسعار الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية، والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار او ما عرف بعد ذلك ب" استهداف التضخم" وذلك وفقا لقاعدة تايلور الشهيرة والتي سيطرت على السياسة النقدية في العديد من دول العالم وفي الولايات المتحدة بشكل خاص، حيث نجد ان اهم ما يميز تلك القاعدة هو عدم وجود دور للنقود في تلك المعادلة ،الامر الذي فسره العديد على انه بمثابة فشل اراء وافكار النقديون.

4_ المدرسة النيوكلاسكية

تعد المدرسة امتداد طبيعي لكل من المدرسة كلاسيكية ومدرسة نقدية ،وذلك من حيث تبنيهم لمبدأ السوق الحر وان الاسواق تحتوي بطبيعتها على نظام آلي لتحقيق التوازن، اما بالنسبة للدور الرئيسي والذي يعد نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين النقديين وهو المتعلق بدور النقود في الحياة الاقتصادية، وتأثيرها على كل من الناتج والتشغيل فبينما يرى النقديون مبدأ حيادية النقود في الاجل الطويل،بمعنى ان للنقود اثر وقتي اي مؤقت في التأثير على الناتج ومستويات البطالة في الاجل القصير، بينما لا يوجد لها دور في الحياة الاقتصادية في الاجل الطويل .[1]

تأتي المدرسة النيوكلاسكية لتدعي أن للنقود أثر محايد في الحياة الاقتصادية في الاجلين القصير والطويل ،وعلى ضوء تلك الافتراضات فان اية محاولة من جانب السلطة النقدية لتحقيق معدلات البطالة عن الوضع الطبيعي سوف يكون مصيرها الفشل، فوفقا للنيوكلاسيك فان التحليل النقدي يستند الى مايعرف بالتوقعات المستمدة من الماضي او

[1] Frederic s maskin .monetary policy strategy. Lessons from the crisus. National bureau of economic research. Working paper.16755.2011.p07.

التوقعات المعدلة وهي تلك التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل عن طريق الاخذ في الاعتبار الاتجاه الذي سلكته المتغيرات محل التنبؤ في الماضي.

كذلك وفقا لنيوكلاسيك فان هناك انفصال تام بين كل من المتغيرات النقدية والحقيقية وذلك بشكل عام وفي كل الاوقات، حيث يرى النيوكلاسيك انه وان كانت النقود لا تؤثر في الانتاج والتشغيل الا ان العكس غير صحيح بمعنى ان المتغيرات الحقيقية كالإنتاج والتشغيل تؤثر بقوة في المتغيرات النقدية وذلك بافتراض ثبات كل من المعروض النقدي وسرعة دوران النقود، كما أن المدرسة النيو كلاسيكية في تحليلها لكيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي يستندون الى عوامل اخره غير السياسات النقدية مثل: معدل نمو راس المال، معدل نمو قوة العمل، والتقدم التكنولوجي وغيرها.

ثالثا: الاسباب المؤدية الى التقلبات الاقتصادية والاختلالات التي تخلق حالة عدم الاستقرار:

ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعد مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك حتى يحصل الافراد على ثمار ومكاسب التنمية، وغياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة الى استثمارات غير منتجة(التحول من النشاط الزراعي مثلا الى المضاربة في العقارات)، وكذا الاحتكار(تخزين السلع وبيعها بأعلى من ثمنها الحقيقي).

من بين الاسباب المؤدية الى الاختلالات والتقلبات الاقتصاديةوالتي تخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن ارجاعها الى الاسباب التالية:

-ظهور زيادة او عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

-وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الاسعار والاجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض العوامل الانتاجية.

ويندرج ضمن هذين السببين عدة أسباب أخره دعمتها على سبيل المثال نذكر:

أ-الدين العام والخاص

ولاسيما الدين القصير الاجل ولعله يعتبر عاملا مهما في زيادة عدم الاستقرار كما يقول شابرا:...فسهولة الائتمان يمكن القطاعين العام والخاص من العيش بأكثر من الوسائل، فان لم يستخدم الدين استخداما انتاجيا، لم ترتفع القدرة على خدمة الدين بنسبة الدين، مما يؤدي الى هشاشة مالية وازمات الديون، وكلما زاد الاعتماد على

الدين قصير الاجل زادت شدة الازمات، ذلك لان الدين قصير الاجل قابل للتقلب بسهولة لكن سداده صعب اذا جمد مبلغه في استثمارات طويلة الاجل.

وبالفعل هذا ما حدث فتاريخ الازمات المالية التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي اشار الى ان التساهل في منح الائتمان قد شجع على اشتداد حدة المضاربات وما تبعها من ظهور فقاعات سعرية في قيم الاصول المالية والعينية ،انتهت بدمار الاسواق المالية والعقارية وانعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي الذي تحول الى عدم الاستقرار الذي ادى الى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدول المتضررة من هذه الازمات، والشواهد التاريخية توضح بشكل جلي ما فعلته ازمة 1929في الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية، ومافعلته ازمة دول شرق اسيا 1997او قريبا من ذلك ازمة2008 التي لا تزال اثارها الوخيمة تتكبدها دول الاتحاد الاوروبي وامريكا.[1]

ب–ثورة المعلومات والتكنولوجيا الاتصالات وتحويل اسواق الصرف الاجنبي

ادت الى سرعة انتقال الاموال بين الدول باقل اشاعة، وهو ما ادى الى حدوث تقلبات عالية في معدلات الفائدة ادت الى احداث قدر كبير من عدم التأكد في الاسواق الاستثمارية .

يمكن ان نضيف الى ما سبق من عوامل عاملا لا يقل اهمية عن العوامل الاخرى لما يمكن ان يحدثه من خلل على مستوى الاقتصاد الكلي، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي انه الفساد الاداري، لمالي والسياسي فهي منظومة تخريب وافساد تطال كل مقومات الحياة وهدر للأموال والثروات والطاقات ، وعقبة امام التنمية والبناء ،فلا يمكن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي والمجتمع تنخره الرشوة والمحسوبية والتعسف في استعمال الحق الاداري، والاختلاسات المالية المتكررة والتجارة الغير مشروعة كغسيل الاموال وغيرها.[2]

التمييز بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي

ربما كان احدالدروس الاساسية للأزمة المالية العالمية الاخيرة 2008 هو اكتشاف اهمية الاستقرار المالي ،بمعنى سلامة المؤسسات الماليةواستقرار الاسعار في الاصول المالية،واستمرت الثقة في قدرة النظام المالي على توفير التمويل

[1] فوقي خديجة، كامش محمّد، دور اخلاقيات الاقتصاد الاسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المركز الجامعي بمغنية، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية،2020،ص848.

[2] فوقي خديجة، كامش محمّد، دور اخلاقيات الاقتصاد الاسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق، ص849

للمشروعات، وبدون ذلك فان الاسواق المالية سوف تنهار وتجر ورائها مستوى النشاط الاقتصادي والجديد هو ان مثل هذه الازمات اذا وقعت في دولة لا تلبث ان تنتقل كالعدوى الى بقية اجزاء الاقتصاد العالمي.[1]

وتوصف سياسات الدولة بانها مستقرة ماليا اذا ادت هذه السياسات الى موقف يعالج الاختلال في الموازنة العامة للدولة، ولقد وضح صندوق النقد الدولي بانه يكون هناك انفلات مالي اذا ادت السياسات المتخذة الى عدم القدرة على سداد جميع الديون، اي يكون هناك استقرار مالي اذا توقع المقترض قدرته على الاستمرار في خدمة ديونه، بدون اي يضطر الى تصحيح مستقبلي كبير في التوازن بين الايرادات و النفقات العامة، وبالتالي يكون هناك استقرار مالي اذا ادت مجموعة السياسات المالية والنقدية التي تتخذها الدولة الى القدرة على سداد جميع ديونها.

وعدم الاستقرار يأتي من زيادة تقلبات الاسواق، بمعنى آخر الاستقرار المالي هو الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادرا بكفاءة على:

-توزيع الموارد بفعالية على الانشطة المختلفة عبر الوقت.

-تقييم وادارة المخاطر المالية.

-امتصاص الصدمات.

وبذلك فان مصطلح الاستقرار الاقتصادي اعم واشمل من مصطلح الاستقرار المالي ،فالاستقرار المالي متعلق بمالية الدولة وبالتالي فهو يهتم بما يرتبط بها من عجز موازنة، دين العام، اسواق المال وهكذا فهو يعد جزء من الاستقرار الاقتصادي.[2]

[1] حازم الببلاوي، النظام الرأسمالي ومستقبله، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، تحرير احمد السيد النجار مركز الاهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية،2010،ص83.

[2] ايمان اسماعيل انور سوقي بيصار، السياسة المالية واستهداف الاستقرار الاقتصادي-دراسة مقارنة-رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق،2014،جامعة حلوان(القاهرة)،ص[27-30]

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار في الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الاسعار وتوازن ميزان المدفوعات،فيما يلي نستعرض بعض المؤشرات التي نذكرها كمايلي:

1-التضخم:

وهو الارتفاع الكبير والمستمر في اسعار المنتجات لفترة طويلة نسبيا وبالتالي فإن التضخم يؤدي الى تناقص القوة الشرائية للنقود[1].

للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الاخير وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات ،بالإضافة الى ان التضخم يؤدي الى عدم استقرار الاسعار وهذا ما يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الافراد في مستويات الاسعار مما يؤدي الى تناقص حجم الاستثمارات في البلد ،وبالتالي يؤدي ذلك الى حدوث اختلال يكون سببا في عدم استقرار الاسعار.

يعد التضخم بمعدلاته غير الطبيعية احد ابرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اغلب اقتصاديات الدول في العالم، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتمتد الى السياسة ايضا ، فضلا عن تماسها مع حياة المواطن اليومية.

وهنا تتدخل الدولةبأدوات السياسة المالية من نفقات عامة وضرائب ودين عام والتي يكون هدفها المحافظة على المستوى العام للأسعار وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم، وهذه الادوات تكون اما متناغمة مع مستوى الاسعار ومن ثم تخفض معدلاته او متناقضة مع مستوى الاسعار وبالتالي يظهر تأثير عكسي على معدلات التضخم.[2]

كما ان للتضخم اسباب قد ترجع الى وجود خلل في جانب الطلب او جانب العرض يمكن توضيحها في ما يلي:

تضخم الطلب: فعندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات اكبر من العرض الكلي على هذه الاخيرة فهو يدفع بالمستوى العام للأسعار للتوجه نحو الارتفاع ،وغالبا ما يكون السبب الاول وراء زيادة الطلب هو اتباع البنك

[1] ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة،2013،ص47.

[2] احمد حسين واخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي والسياسة المالية للمدة1990-2007الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، جامعة الموصل، قسم الاقتصاد،ص2.

المركزي لسياسة نقدية توسعية وضخ كميات كبيرة من النقود في الاقتصاد، سواء من خلال طباعة كميات كبيرة من النقود الورقية وطرحها في السوق بهدف تمويل العجز في ميزانية الدولة او لمواجهة ظروف استثنائية كالحروب والازمات السياسية او الاقتصادية.

تضخم العرض: قد يعود لارتفاع معدلات التضخم الى وجود خلل في العرض الكلي وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب الارتفاع في اسعار المواد الاولية ، سيطرة الاحتكارات او ارتفاع الاجور بسبب ضغط النقابات العمالية وهذا ما يدفع المنتجين الى زيادة اسعار السلع والخدمات لتعويض الزيادة في تكاليف الانتاج والمحافظة على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح.[1]

2-البطالة:

كمفهوم لغوي نجد ان البطالة مشتقة من "بطل" بمعنى لم يعد صالحا او انه فقد حقه والبطال(الشخص العاطل عن العمل)يعني انه فقد حقه وصلاحيته، في حين ان البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني اكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة النشاط ممكن ان تعقبها مرحلة نشاط اخر مكثف.

وفي اللغة الفرنسية كلمة(شومار) تعني البطالة مشتقة من الفعل بطل اي تعطل عن العمل.

المفهوم العلمي يشير بعض الباحثين الى ان مصطلح "العطالة" ربما يكون افضل من مصطلح "البطالة" ،اذ ان البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا اخلاقيا حيث انها مستمدة من الباطل عكس الحق،خاصة اذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16و60سنة لا يعمل باجر ولو مدة محددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه.

وتعرف البطالة على انها : "التعطل والتوقف الجبري او الاختياري في بعض الاحيان لجزء من قوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في الانتاج.[2]

2-2- اشكال وانواع البطالة

يمكن تقسيماشكال البطالة الى الانواع التالية:

النوع الأول: تقسمالبطالة حسب نمط التشغيل الى ثلاثة انماط هي:

[1] هيثم الزغبي وحسن ابو الزيت، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، عمان 2000،ص141.

[2] خالد الوزني، احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر، عمان الاردن،2006،ص162.

أ-البطالة السافرة: ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، اي وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى اجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون اي عمل لفترة قد تطول او تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي ،مثل بطالة الخريجين.

ب-البطالة الجزئية او نقص التشغيل:وتعنيالحالة التي يمارس فيها الشخص عملا ،ولكن لوقت اقل من وقت العمل المعتاد او المرغوب ، ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل او ايام اقل مما هو مرغوب وفي اماكن غير مناسبة لتشغيل، كما يكون انتاجهم عادة اقل من الاعمال الأخرة.

ت- البطالة المقنعة او المستترة:وهيتلكالحالة الي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون انتاجهم او كسبهم او استغلال مهارتهم على نحو متدن، وتعد هذه البطالة اخبث نوع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الاخر لتدني الانتاج في العمل المبذول.

النوع الثاني:تقسمالبطالةحسبطبيعةالنشاطالاقتصاديالسائدإلىثلاثةأنماطهي:

أ- البطالة الاحتكاكية (الفنية):وهيالحالةالتي تحدث عندما يتعطل بعض الاشخاص مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم اشباعه بعد لان هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب، وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب احلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات،او لصعوبة تدريبهم على الاعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

ب-البطالة الدورية:وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيدا في النشاط الاقتصادي المتكامل، فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع يرغم اصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال او تخفيض ساعات عملهم.

ت- الهيكلية(البنائية): ويقصد بها ذلك النوع من المتعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ،بسبب تغييرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي الى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات او تغيرات في سوق العمل نفسه.

النوع الثالث: تقسمالبطالةحسبطبيعتهاالخاصةإلى:

ا–البطالة الموسمية:وهي البطالة التي تحدث اساسا في القطاع الزراعي بسبب موسمية الانتاج الزراعي، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف او التغيرات التي تطرأ على انماط الاستهلاك.

ب–البطالة الاختيارية:وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض ارادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل، اما لعزوفه عنه او تفضيلا لوقت الفراغ، واما لا نه يبحث عن عمل افضل يوفر له اجرا اعلى وظروف عمل احسن او للانسحاب من سوق العمل بإرادته.

ت–البطالة الاجبارية او القسرية:ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري اي دون ارادته او اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع ان العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الاجر السائد، وقد تحدث البطالة الاجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا لتوظيف على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الاجر السائد، وهذا النوع من البطالة في الدول الصناعية أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد الوطني .

2–3اسباب البطالة:

تعد البطالة من اهم الازمات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى ظهورها، والتي تختلف من مجتمع الى آخر ومن أهمها: الاسباب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ولكل منها مؤثرات ونتائج سلبية تؤثر على المتجمع نذكرها كما يأتي:

1–الأسبابالاقتصادية: الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الاسباب انتشار وتأثيرا، والتي تؤدي الى رفع معدلاتها الدولية ومن اهم هذه الاسباب:

أ– زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة

ب– الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد وهي بطالة مؤقتة.

ت–استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب ، والتي أدت الى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل النفقات الدخل للعمال.

2- الاسباب الاجتماعية: وهي الاسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الاسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن اهم الاسباب الاجتماعية نذكر:

أ – ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر ، والذي يقابله عدم وظائف كافية .

ب- غياب التنمية المحلية للمجتمع والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الإيجابية التي يقدمها قطاع اقتصاد المنشآت.

ت- عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم ، مما يؤدي الى غياب نشر التثقيف الكافي والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة .

ث— زيادة عدد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس ، بسبب عدم حصولهم على وظائف تساعدهم في الحصول على دحل مناسب لهم .

3-الأسباب السياسية:

الاسباب السياسية للبطالة هي كافة المؤثرات المرتبطة بالبطالة والمتعلقة في السياسة الخاصة للدولة ما، ومن اهمها:

أ-انخفاض القدرة على دعم قطاع الاعمال من جانب الحكومات الدولية.

ب-انتشار الحروب والازمات الاهلية في الدول.

ت-غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

ويمكن القول بان السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال ،فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض اسعار الفائدة فيقبل رجال الاعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة،وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل[1].

3-ميزان المدفوعات: يعبرميزانالمدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم السلع والخدمات والهبات والمساعدات الاجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهبالنقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلالفترة زمنية معينة ،غالبا ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات رأس المال،حسابات التسوية الرسمية[2].

[1] محمود حسين الوادي وأخرون، مرجع سبق ذكره،ص31.

[2] صالح الحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2013،ص4.

يعرف كذلك ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي على انه: "سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى ، او بسبب هجرة الافراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.

ومما تقدم يمكن القول ان ميزان المدفوعات يعتبر احد اهم ادوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصه فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات حيث انه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني ان الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

3-1اهمية ميزان المدفوعات:تتمثل في ما يأتي:

-من خلال ميزان المدفوعات يمكن التعرف على المركز الاقتصادي الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي.

-يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية.

-يبين ميزان المدفوعات اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي الى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3- 2عناصر ميزان المدفوعات:يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:

أ-الحساب الجاري(حساب العمليات الجارية):يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات وينقسم الى:

الميزان التجاري(ميزان التجارة المنظورة): يشمل صادرا وواردات السلع فقط، اي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

ميزانالخدمات(ميزانالتجارةغيرالمنظورة): تسجل فيه جميع الصادرات والواردات من الخدمات، اي انه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل: خدمات النقل، التامين، السياحة، الخدمات المالية، الخ التي تقوم بها الدولة مع دول اخرى.

حساب التحويلات من طرف واحد:يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، اي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة اي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات واية تحويلات اخرى لا ترد سواء كانت رسمية او خاصة.

ب–حساب راس المال(العمليات الرأسمالية): يظم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء من دولة لأخرى، وينقسم لقسمين هما:

حسابرأسالمالطويلالأجل: يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الاجل، والاستثمارات المباشرة، والاوراق المالية من اسهم وسندات.

رؤوس الاموال القصيرة الاجل:يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الاجنبية والاوراق المالية قصيرة الاجل،القروض القصيرة الاجل...الخ.

ت–ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي (حساب التسويات الرسمية):الغرض منه هو تسوية الحسابية لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الاجنبية او الذهب، فتسوى الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب او عملات قابلة للتحويل الى الخارج او بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة من الخارج او تقدم قروض.

ث–حساب السهو والخطأ:يستخدم هذا الحساب لضمان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل بسبب الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف اسعار الصرف للعملات، عدم الافصاح عن مشترياته العسكرية من اسلحة وعتاد.

3–3 اختلال ميزان المدفوعات:يمكن القول ان هناك خلل في ميزان المدفوعات اذا كان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين اي وجود فائض، حيث ان وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر امر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي الى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن ان يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب الدائن اي وجود عجز، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي الى تناقص احتياطات الذهب والارصدة النقدية.[1]

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني،الاسكندرية،2..8،ص3...

من بين الاسباب التي تؤدي الى اختلال ميزان المدفوعات نذكر:

-التغير في الدخل النقدي.

-تقلبات الدورات الاقتصادية(حالة الرخاء او الكساد).

-اسباب هيكلية المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات او الواردات.

-اسباب دورية وهي تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.

-معدل تدفق رؤوس الاموال.

-تقلبات اسعار الصرف.

-الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالحروب ،الكوارث الطبيعية، تغير الاذواق بالنسبة للمستهلكين...الخ.

3-4طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد اي دولة، و وجود اي خلل فيه خاصة في حالة حدوث عجز يعد مؤشرا على ضعف اداء الاقتصادي لتلك الدولة، ولذلك فانه عادة ما تتدخل السلطات العامة من اجل احداث توازن في هذا الميزان كلما امكن ذلك باستخدام مجموعة من الاجراءات الاقتصادية شريطة عدم الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، ويمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال:

-التصحيح عن طريق آلية السوق: تتم تسوية الاختلال عن طريق آليات السوق وذلك بالاعتماد على تحليل النظرية التقليدية،الكينزية، والنظرية الحديثة.

-التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: تلجأ السلطات الى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك اجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني واجراءات خارجه فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد تتمثل في:

-بيع الاسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الاجنبية .

-بيع العقارات للأجانب للحصول على النقد الاجنبي.

-استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة .

اما الاجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

-اللجوء الى القروض الخارجية من المصادرالمختلفة مثل صندوق النقد الدولي، او من البنوك المركزية الاجنبية،اسواق المال الدولية...الخ.

-بيع جزء من الاحتياطي الذهبي الخارجي.

-بيع الاسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الاجنبية لمواطني تلك الاقطار للحصول على النقد الاجنبي.

4-الموازنة العامة:

و هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة.

ويمكن القول ان الموازنة العامة ماهي الى مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح عبارة عن ميزانية[1].

كما عرفها قانون المحاسبة العمومية بانها: صك تشريعي يقدر فيه نفقات الدولة وواردااتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والانفاق.

وقد عرف المشرع الجزائري الميزانية بانها تتشكل من الايرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا.

ومضمون هذا التعريف واحد وهو ان للميزانية العامة نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال الى اخر وفقا لقرارات السلطة السياسية في الدولة، وبما ان هدف كل دولة هو محاولة الوصول الى توازن حقيقي في موازنتها العامة بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، لابد من ان تكون على دراية تامة بالعجز الموازني و بالأسباب التي قد تؤدي الى حدوثه.

ومما سبق يمكن القول ان للموازنة العامة اهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من انواع الإيراداتالتي يتم استخدامها لتمويل النفقات والتي لها تأثير ايجابي في العديد من المجالات الاقتصادية حيث يوجه جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة وهذا ما يمكن الدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار في الاقتصاد، غير ان العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى الى تخفيف عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات وبصفة خاصة الدول التي انتهجت برامج صحيحه من طرف صندوق النقد الدولي.

[1] جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر،ص107..

4-1- تعريف عجز الموازنة:يمكنتعريف عجز الموازنة كما يلي:

هي تلك الحالةالتي يكون فيها الانفاق العام اكبر من الايرادات العام، حيث تعجز الايرادات العامة عن تغطية النفقات .

كما يمكن تعريفه على انه: عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث النفقات الدولة تكون اعلى من ايراداتها.

4-2- اسباب عجز الموازنة:

ان عجز الموازنة هي ظاهرة معقدة تعود بعض اسباب حدوثها الى التغيرات التي تحدث في النفقات العامة، وبعضها الاخر يعود الى التغيرات التي تحدث في الموارد العامة للدولة وفيمايلي سوف نقوم بتبيان هذه الاخيرة:

أ-زيادة النفقات: تؤدي زيادة النفقات العامة للدولة الى حدوث عجز موازني ،من بين الاسباب المؤدية لذلك نذكر:

- زيادة النفقات العسكرية.
- الازمات الاقتصادية التي تؤدي لنقص الموارد المالية للدولة.
- تراجع الايرادات العامة بسبب ضعف الهيكل العام للنظام الضريبي للدولة .

5-النمو الاقتصادي:

يعتبرالنمو الاقتصادي من اهم المؤشرات التي يعتمد عليها بهدف دراسة الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ويمكن تعريفه على انه الزيادة في القدرات الانتاجية للبلد نتيجة لزيادة عدد او تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الانتاج.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الاهمية بما كانان نفرق بين نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو انتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي .النمو الكثيف يتحقق عندما ينمو انتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج ،وعلى هذا فان النمو الاقتصادي يعني :

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

-ان تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية.

-ان تكون زيادة في المدى البعيد بمعنى ان نستبعد ما يعرف بالنمو العابر او الظرفي.[1]

لنمو الاقتصادي مؤشرين هما:

أ-الناتج القومي الإجمالي الحقيقي: حيث يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر الى معدل الزيادةفي الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الذي يحققه الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة ماتكون سنة، حيث ان زيادة الناتج الحقيق يعني ان الاقتصاد ينمو اما تناقصه فيعني ان الاقتصاد يتناقص، في حين اذا كان الناتج القومي الحقيقي مستقرا فان ذلك يعني ان الاقتصاد القومي ساكن.

ب-متوسط الدخل الحقيقي للفرد:لقد اعتمد متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي لأنه اذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو فقد يزداد الناتج القومي دون ان يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي ، مما يؤدي الى انخفاض معدل دخل الفرد او حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا.

مطلب الثالث: اهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تتوفر لدى الحكومات مجموعة من السياسات تعتبر من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة وان من اهم هذه السياسات:الساسة النقدية ،السياسة المالية التي هي موضوع دراستنا.

اولا:السياسة النقدية

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد، بما يحققتراجع من التضخم واستقرار الانتاج،فالسياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل اداة هادفة للسياسات من اجل بلوغ الاهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو،ومن السهل ان نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموما خط الدفاع الاول في تثبيت الاقتصاد اثناء فترات الركود الاقتصادي (يرد الاستثناء في البلدان ذات اسعار الصرف الثابتة ،حيث يتم ربط السياسة النقدية تماما بهدف سعر الصرف)[2]لان السياسة المالية تستغرق وقتا عند سنه تشريعات التغيرات في الضرائب والانفاق وبمجرد تحول هذه التغيرات الى قوانين فانه من الصعب سياسيا الغائها ،ناهيك على انها من افضل

[1] جاب لله مصطفى، مرجع سابق،ص148.

[2] بن الدين محمد امين ،دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر2004/1990،رسالة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم 2009،ص79.

السياسات في محاربة ظاهرة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي اعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها(السلطة النقدية).

الية تأثير السياسة النقدية: تعبر الية التأثير عن الطريق او القناة التي من خلالها ينتقل اثر السياسة النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي الى الهدف النهائي لهذا الأخير كمايتضحمنخلال:

قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية الى هدف النمو ،حيث ان السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع اسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي، ومنه ارتفاع تكلفة راس المال وهذا ما يؤدي الى تقليص الطلب على الاستثمار ،كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول الى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية الى انخفاض الطلب الكلي ومنه تحقيق النمو.

قناة سعر الصرف:تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ، ومن جهة اخرى تستعمل الى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الاجنبي ،وتعود اهمية سعر الصرف الى ان تأثير تغييره يصل الى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي للبلد. [1]

قناة اسعار الاصول (الاسهم والسندات): يرى توبين ان اسعار الاصول تعتبر من اهم القنوات التي ينتقل عن طريقها تأثير السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي، فعند اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية ترتفع اسعار الاسهم مما يؤدي الى زيادة استثمارات الشركة لان تكلفة التمويل انخفضت فيزيد انتاج الشركات ويرتفع الطلب الاستهلاكي الى جانب الطلب الاستثماري، فيتحرك القطاع الحقيقي وينتعش الاقتصاد.

قناة الائتمان المصرفي:عند قيام السلطة النقدية بتخفيض عرض النقود فان ذلك يؤدي الى انخفاض حجم الودائع المتاح للتوظيف لدى البنوك ،اي تخفيض حجم الائتمان المصرفي المتاح للإقراض وبالتالي فان مؤسسات الاعمال(ولاسيما الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تعتمد على البنوك كمصدر اساسي للاقتراض) ستتأثر سلبيا بالانخفاض في الائتمان المصرفي لان ذلك سيؤدي الى انخفاض استثماراتها وبالتالي ينخفض النمو في الناتج.

[1] كردودي صابرينة ،ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة ،الجزائر،2014،ص170.

ثانيا: السياسة المالية:

ان تفسير الية تأثير السياسة المالية على استقرار النشاط الاقتصادي برتكز بالأساس على وجهة نظر انصار السياسة المالية التقديرية التي أشار لها الفكر الكينزي وهي آلية المضاعف،إضافةإلى الموازن الاوتوماتيكي.

حيث تتمثل في استخدام الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط على النشاط الاقتصادي كما انها لا تقل اهمية على السياسة النقدية في ذلك ،ومهما يكن من اختلاف وجهة نظر الاقتصاديين فان التنسيق بين السياستين يعتبر امرا ضروريا لان لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدفان الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والاسعار والعمالة وميزان المدفوعات ومما سبق يمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي يتحقق اذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيرا في نسب النمو، والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي، ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات التضخم الى ادنى نسبة بالإضافة الى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

الية المضاعف: يعتبر الاقتصادي الانجليزي "ريتشارد كاهن" اول من اشار الى فكرة المضاعف نتيجة على اعتراض الخزانة الامريكية على نفقات تخص مشاريع عامة تمول عن طريق الاقتراض كآلية للحد من البطالة بدعوى وجود ما يسمى باثر الازاحة وركز بالأساس على دراسة اثر الانفاق الحكومي الاستثماري على العمالة.

وباعتبار ان الزيادة في حجم الانفاق تؤدي الى زيادة حجم الناتج فان هذا الاخير يتطلب المزيد من العمالة ومن ثم فان المضاعف كما يشمل حجم الناتج فانه ايضا يشمل حجم العمالة والتي ترتفع بشكل طردي مع زيادة حجم الناتج.

الية الموازن الاوتوماتيكي: يعبر الموازن الاوتوماتيكي على تلك الترتيبات في الميزانية التي تساعد على دعم الانتاج دون تدخل صريح من السلطة المالية المتمثلة في الحكومة.

ويرتبط تأثير الموازن الاوتوماتيكي طرديا بحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كما يرتبط بالعوامل المؤثرة على الانفاق الجاري، فاذا كان الطلب الجاري قائما على اساس الدخل الدائم وبإمكان الاعوان الاقتصاديين الاقتراض او استخدام مدخراتهم فان الطلب الكلي لن يتغير وهذا ما يعني ان قيمة الموازن في هذه الحالة يساوي الصفر اما اذا كانت الظروف مختلفة بمعنى ان هناك من الاعوان الاقتصاديين من يعانون من "القيد في السيولة" فان انفاقهم الجاري مرتبط بالدخل المتاح، وهو مايعني أن الموازن له دور فال في احداث استقرار اقتصادي.

المبحث الثاني: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي

يشير العديد من الاقتصاديين ان الاقتصاد لا يرسى على استقرار الا اذا توازن داخليا بتوازن المالية العامة، مع مستويات مقبولة من الدين العام بالتوازي مع التوازن الخارجي كذلك الوضعية المالية الخارجية للبلاد مع مستويات مقبولة من المديونية الخارجية.[1]

الإطار العام للاستقرار الاقتصادي:

تعد البيئة الاقتصادية المستقرة أمرا مهما في تحقيق الأهداف المختلفة المرجوة من السياسات الاقتصادية في أي دولة، والاستقرار الاقتصادي هو حالة معاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي، والوضعية التي تكون فيها المؤشرات الاقتصادية في الحالة المثلى، أي هو حالة اشمل من التوازن الذي يقضي بان تكون حالة الاقتصاد الداخلي ممثلة بالعرض الكلي والطلب الكلي مع حالة الاقتصاد الخارجي ممثلة بميزان المدفوعات في حالة توازن ،وذلك بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمانات نمو الناتج الوطني وتلافي مخاطر التحيز إلى الدين.

مطلب الاول: الاستقرار الاقتصادي الداخلي

يتحدد الاستقرار الداخلي في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تكون هي مؤشرات الميزانية العامة للدولة وكذا مؤشرات النمو الخاصة مستوى الدخل او الناتج الجمالي،ومؤشرات الاستخدام التام اي التشغيل التام (الكامل)وكذا استقرار الاسعار وتفادي مخاطر الدين العام لما لها من اثار سلبية على النشاط الاقتصادي.

[1] بوهريرة عباس، عبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر1990_2016،مجلة الباحث الاقتصادي،مجلد6(10ديسمبر2018)،ص444,467.

مطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي الخارجي

تشير اهم الابحاث الاقتصادية الى ان الاستقرار الخارجي لا يتم الا بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما خلال فترة معينة، فأي عجز في هذا الميزان يعني ان الاقتصاد في حالة استدانة ،وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن مجددا ،بينما يمثل الفائض ايضا نوعا من عدم التوازن المقبول عمليا.

الإطار النظري التقليدي وغير التقليدي لسياسات وبرامج الإصلاح والاستقرار الاقتصادي:

كان لإخفاقات تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية في نهاية القرن العشرين والتي بزرت مؤشراتها على الساحة الاقتصادية من حيث ارتفاع مستوى المديونية الخارجية والداخلية و تزايد معدلات الفقر والبطالة وانعكاسها على تدهور أداء الاقتصاد المحلي وغيره وبشكل عام تتأثر تلك السياسات والبرامج بظروف المختلفة التي تعيشها الدول سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، كما تعد كذلك الإرادة السياسية والتوافق المجتمعي أمرا هاما وضروري لإنجاح تلك السياسات ، الأمر الذي يؤكد على أهمية البعد المؤسسي في عملية صنع وتنفيذ السياسات الاقتصادية .

1-السياساتالتقليدية:

وهي عبارة عن تلك البرامج والسياسات التي تستند في مرجعيتها النظرية على مبادئ وأفكار المدرسة النيوكلاسكية،والتي تؤمن بشكل رئيسي أن التضخم ظاهرة نقدية، وتجد تلك المدرسةوما تقترحه من سياسات أنصارها من المؤسسات الدولية التي تؤمن بتلك الأفكار وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي .

2- السياسات الغير تقليدية :

بشكل عام يمكن تعريف السياسات الغير تقليدية بأنها تلك البرامج والسياسات المستقلة التي تمت صياغتها وو ضعها بعيدا عن تدخل المنظمات و المؤسسات الدولية، وتستند في أصولها النظرية بعيدا عن النظريات المعتمدة على مجموعة من النظريات و الأفكار الأخرى.[1]

بالنسبة للقسم الأول (السياسيات التقليدية) والتي يطلق عليها أيضا برامج الجيل الأول من الإصلاح الاقتصادي ، والتي تمثل برامج الإصلاح والاستقرار الاقتصادي وفق للمدرسة التقلدية ، فهي تشمل بصفة رئيسة

[1] شريف فهمي محمد شبانه ،تفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي كأساس للنمو الاقتصادي في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة،سنة2016،ص53.

برامج وسياسات المنظمات الدولية ممثلة في برامج وسياسات النقد الدولي، والتي كثيرا ما يشوبها أو يؤخذ عليها أنها لا تأخذ الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية للبلدان النامية، وتعد بمثابة وصفة جامدة يفرضها الصندوق على الدول التي ترغب في الاستفادة من برامجه التمويلية، مستغلا في ذلك حاجة تلك الدول للتمويل ،وإحجام الدول الخارجية عن إقراضها نضرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية بها .

حيث تستند تلك السياسيات والبرامج على فلسفة الاقتصاد التقليدي أو ما يعرف باقتصاد السوق ، والتي سبق وأشرنا أليها في سياق السياسيات الإصلاحية التقليدية، وهي تلك البرامج والسياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تهدف الى تحجيم الدور الاقتصادي للدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ايمانا بمعتقدات الفكر الكلاسيكي، واعطا المبادرة والاولوية في التوجه الى قطاع خاص، على أن يقتصر دور الدولة على تذليل العقبات التي قد تواجه القطاع الخاص ، والعمل على تقديم التسهيلات والامتيازات والمزايا الصريبة والمالية والتجارية لتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى جذب رأس المال الأجنبي أو تهيئة المناخ الاستثماري التنافسي لذلك .

في المقابل وبالنسبة للقسم الثاني الذي يضم سياسات وبرامج الإصلاح الغير تقليدي أو ما يعرف ببرامج الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية،فنجد أن هناك دول آسيوية عرفت بالنمور الآسيوية نسبة إلى تلك البلدان التي حققت نجاحا، ليس لأنها كانت تتبع معظم أملأت " أجماع واشنطن "، والتي يقصد بها في هذا المقام برامج ووصفات الصندوق البنك الدولي، بل أخرجت وأنتجت وصفاتها وبرامجها الخاصة التي تلاؤم طبيعة الأوضاعالسياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، والحرص على أن تمزج فيها وتوازن ما بين تدخل الدولة الاقتصادي من جانب، وإعطاء الفرصة الملائمة لتدخل القطاع الخاص وتهيأت البيئة لملائمة له من جانب أخر .

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد

تحظى السياسة المالية بمكانتها بين السياسات الاخرى، لما لها من فضل في تحقيق أهداف الاقتصاديات الوطنية عن طريق أدواتها المدرجة ضمن أهم أدوات الادارة الاقتصادية، لكن في الحقيقة أن هذه السياسة كانت مُغيَّبةً عم المشهد الاقتصادي لمدة طويلة، الى أن وُلِدت من جديد من خلال مخاض الازمات الاقتصادية، وبالاخص أزمة الكساد العظيم سنة1929م بفضل مساهمة الاقتصادي الكبير جون مينارد كينز، الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للانتقال من نمط الدولة الحارسة الى نمط الدولة المتدخلة، ما منح السياسة المالية أهميتها في توجيه مسار الكيان الاقتصادي ومعالجة ما يُلِم به من هزاتٍ وأزمات .

وبإعتبار السياسة المالية أحد أهم أوجه السياسة الاقتصادية العمومية وكذا الباب الذي تلجأ اليه الدولة للقيام بأنشطتها الاقتصادية بحيث تقوم على استخدام ثلاثة أوادت رئيسية الاولى النفقات العامة والثانية هي الايرادات العامة، خصوصا الضرائب بجميع أنواعها أما الثالثة فهي الموازنة العامة للدولة

كمل تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد من خلال تحقيق الاهداف التالية: تحقيق التوازن العام أولا، ثم الى توفير التوازن الاقتصادي، اليلي ذلك التوازن الاجتماعي (على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الامثل للانتاج)، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه، مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للانتاج الامثل والعدالة الاجتماعية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

تسعى الدراسة في المبحث الاول الى بيان وضبط مفاهيمي للسياسة المالية وجاءت تحت عنوان السياسة المالية، وتم تقسيم المبحث الى مطلبين، حيث في البداية يتعين علينا تعريف السياسة المالية لازالة ما يشوب مفهومها من غموض، ثم ابراز أهدافها وآلية عملها والدور الذي تؤديه في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ثم البحث في أدواتها المختلفة، ولما كانت السياسة المالية موضع جدل بين العديد من المدارس الفكرية الاقتصادية، القديمة منها والحديثة، فانه يتطلب التعرض الى أهم الافكار التي جاءت بها هذه المدارس في مجال السياسة المالية، وتم تناول موضوع السياسة المالية نظريا فيما يأتي:

المطلب الاول: تعريف السياسة المالية وأهدافها

يتعرض المطلب الاول في البداية الى تعريف السياسة المالية ثم البحث في أهدافها .

المطلب الاول: تعريف السياسة المالية

ان مصطلح السياسة المالية اشتق من كلمة فرنسية "fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة[1]. والفكر المالي يزخر بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نذكر منها:

التعريف الاول: هي سياسة معتمدة تستخدم فيها المشتريات الحكومية، والضرائب ، والاقتراض للتأثير في مجموع النشاط الاقتصادي كالعمالة ومستوى الاسعار وما الى ذلك[2].

[1] السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، 1998، ص 17.

[2]william A. Mceachern.Economics, college division, south-Western Publishing, cincinnati Ohio, 1994, p87.

التعريف الثاني: هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد الوطني[1] كما يمكن تعريفها أيضا " على أنها أداة رئيسة في يد السلطات العانة للوصول الى أهدافها والمتمثلة في الاربع مؤشرات التي يوضحها المربع السحري[2]، والمتمثلة في استقرار الاسعار، والتشغيل، ونمو الناتج المحلي الاجمالي، والتوازن الخارجي[3].

الشكل رقم (01-01): رسم توضيح للمربع السحري لكالدور

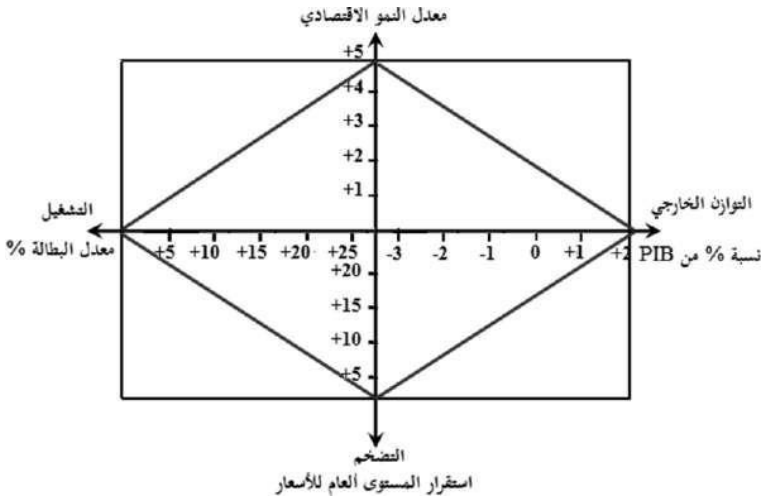

المصدر: مُحَّد راتول وصلاح الدين كروش: **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 66، ربيع 2014، ص92.

التعريف الثالث: السياسة المالية عبارة عن دراسةتحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة والايرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف معينة في

[1] عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ، 2003، ص 43.

[2] هو مربع قام بصياغته العالم الاقتصادي "كالدور"، لمعلومات أكثر حول المربع السحري، يمكن الرجوع إلى:عبد المجيد قدي: المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 34.

[3] Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: Dictionnaire des sciences économiques ,P.U.F, Paris.2001, p77.

طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية واشاعة الاستقرار وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع واتاحة تكافؤ الفرص وجمهور المواطنين [1].

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية:

يمكن توضيح اهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى السياسة الاقتصادية التي تسعى السياسة المالية لتحقيقها فيما يلي:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.

ب- زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

ت- العدالة في توزيع الدخل.

ث- تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.

ج- التقليل من التفاوت في الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية

ح- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم.

خ- التنويع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد

د- تخصيص الموارد

ذ- تحقيق التوازن المالي أي باستخدام موارد الدولة على أحسن وجه

ر- الوصول الى حجم الانتاج الامثل

ز- وصول المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد

س- تحقيق التوازن بين مجموع الانفاق الوطني وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة.[2]

[1] شليق عبد الجليل: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر، 2018، ص4 .

[2] بهاء الدين طويل: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2010، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنه-الجزائر، 2016، ص 52.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

هناك للسياسة المالية تتمثل في الايرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة للدولة، وسوف نفرد سياسة الاجور والاسعار بعنصر خاص بها نظرا لأهمية هذه الاداة باعتبارها ضمن تدابير السياسة المالية التي تنتهجها الدولة.

المطلب الاول: سياسة الانفاق العام

لعل من الضروري الإشارة الى أن الانفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الاداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، حيث تتمثل أهمية السياسة الاتفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية الهادفة نحو احداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد، وينجم الاختلاف في السياسات الاتفاقية في الدولة الواحدة أو في كل الاقتصادات على اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية، أو عن التوجهات الخاصة، وما من مجتمع من المجتمعات يمكن ان يحقق قدرا من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسة الانفاق الحكومي قد مثلت في تحقيقه ذلك دورا رئيسيا بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية[1].

لكن المجال لا يسفح بإلقاء الضوء تفصيليا على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

أولا– مفهوم الانفاق العام:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[2].

وبالتالي فان الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية، التي تعتمد في التأثير المباشر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا– التصنيفات المختلفة للنفقات العامة:

ويقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)[3].

---

[1] بتول مطر سعاد جواد: السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2013، ص 237.

[2] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 173.

[3] المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10جويلية 1984.

1- نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الادارية، والمتكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، ومعدات المكاتب... الى غير ذلك، وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة.

2- نفقات التجهيز (الاستثمار):ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الانمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع الى ثلاثة أبواب[1].

- ✓ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- ✓ اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص.
- ✓ النفقات الاخرى برأس المال.

ثالثا- الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي:

ان سياسة الانفاق العام تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويترتب عليها آثار متعددة الجوانب على الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى توزيع الدخول ومستوى الاسعار وعلى النمو الاقتصادي.

أ- الاثر في الانتاج الوطني:

يقصد بالنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة، فالنفقات العامة تؤثر في حجم الانتاج والتشغيل، فهي قد تؤدي الى زيادة الانتاج الوطني، وذلك بطريق مباشر حينما تؤدي زيادة النفقات الى زيادة قدرة الافراد على العمل، وعلى الادخار[2].

ب-الاثر في معدل النمو الاقتصادي:

يمكننا أن نتوقع أثرا ايجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الانفاق العام الاستثماري، مما يؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي، وهو ما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد[3]. وعليه قد ينظر الى

[1] المادة 35 من نفس القانون السابق.

[2] حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001، ص 31.

[3] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع السابق، ص 199.

آثار النفقات العامة تبعا لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلا تعد انفاقا ضروريا لتنظيم المعاملات وحافزا لجذب رؤوس الاموال الخاصة بصفة عامة والاجنبية بصفة خاصة، مما يحفز الانتاج نحو الازدهار ويزيد من معدلات النمو[1].

ج– الاثر في الاستهلاك الوطني:

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الاثر المباشر فيقصد به مامل قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية، أما الاثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية[2].

س– الاثر في توزيع الدخل الوطني:

يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة، ليس فقط في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانما كذلك في مجال الدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الانتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الانفاق في توزيع الدخل من خلال[3].

– تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الاولي للدخول، التي تؤدي الى خلق زيادة مباشرة في الانتاج القومي، وهو ما يعني أن هذه النفقات الانتاجية، تؤدي الى توزيع دخول جديدة على عناصر الانتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الانتاج، وهي الاجور والفوائد والريع والارباح، أي أنها تؤدي الى توزيع الدخول بين المنتجين.

–تتدخل الدولة في التوزيع النهائي تلجأ الدولة الى ادخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الاول من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الادوات المالية، في اعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر اشباع جماعي ممكن.

هـ– الاثر في المستوى العام للأسعار:

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر[4]. فيكون أثر الانفاق العام في الاسعار محدودا إذا دخلت الحكومة

[1] سعيد عبد العزيز عثمان: المالية العامة " مدخل تحليلي معاصر" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص494.

[2] محمد عبد السلام عمر ومحمد ابراهيم الشافعي: مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003، ص 233.

[3] عبد الله خبابة: اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 69.

[4] حسين مصطفى حسين: مرجع سابق، ص 33.

مشترية لبعض السلع والخدمات من الافراد، ويكون أكثر فاعلية اذا ادى الى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي الى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر اذا لم يقابله توسع في الانتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الانفاق الحكومي على الاسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الانفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون اثره ضعيفا على مستويات الاسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1]، وهناك ما يطلق عليه بالآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي تتمثل في أثر المضاعف وأثر المعجل (المسارع).

المطلب الثاني: سياسة الايرادات العامة

أولا – مفهوم الايرادات العامة:

الإيرادات العامة هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[2].

ثانيا – تصفيات الايرادات العامة:

يمكن تقسيم الايرادات العامة الى ايرادات عامة عادية، وايرادات عامة غير عادية[3].

1- الايرادات العامة العادية:

مجموعة الايرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كضرائب الرسوم، وايرادات ممتلكات الدولة وهي: الضرائب – الرسوم- الدومين.

1-1- الضرائب:

أ) تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الاخرى للدولة مكانة كبيرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الكثير من الباحثين فبي علم المالية العامة، لأنها تعتبر موردا رئيسيا من موارد الدولة الحديثة.

[1] معهد التخطيط القومي: الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادي، القاهرة مصر،1995، ص45.

[2] محمد عباس محرزي: اقتصاديات المالية العامة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، صى139.

[3] عبد الله خبابة: مرجع سابق، ص85.

ولقد عرفت الضريبة "على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع[1].

أو أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الاقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الاقليمية[2].

أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من وجهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من وجهة ثانية[3].

ب) أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الادوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي"، وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية، وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الضريبية الى[4]:

- **التخفيضات الضريبية:** تعني اخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة.
- **الاعفاءات الضريبية:** هي اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سداده مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة .
- **تأجيل مواعيد الدفع.**

1-2-الرسوم:

الرسم هو " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا الى الدولة، أو احدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد الى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل[5].

---

[1] هشام مصطفى جمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 171.

[2]- Raymond MUZELLEC: Finances Publiques, 8éme édition, édition Dalloz, Paris, 1993, p423.

[3] عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 139.

[4] عبد المجيد قدي: نفس المرجع، ص173-174.

[5] محمد عباس محرزي: مرجع سابق، ص 323.

وكان للرسوم سابق أهمية كبيرة في موارد الدولة الدولة، ومع تقدم الاقتصادي فقدت هذه الاهمية نظرا لتحديد الرسم في حدود تكلفة انتاج الخدمة أو أقل ولكن ومع ذلك ما زالت تشكل نسب من الايرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[1].

1-3 الدومين (الايرادات من ممتلكات الدولة):

ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة.

2- الايرادات العامة غير العادية (القروض العامة والاصدار النقدي الجديد):

تعتبر القروض العامة أو (ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية) من أهم المصادر للدولة، حيث تلجأ اليها وذلك عندما تكون المصادر الاخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة، وأيضا من بين المنافذ الاساسية للدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة نجد الاصدار النقدي، لكن في موضوعنا سوف يتم التركيز على القروض باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية للدولة.

قد تحتاج الدولة في كثير من الاحيان الى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الانفاق العام، لا تسمح الايرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة الى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الاموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئا من الايرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الايرادات في حالتين: الاولى حينما تصل الضرائب الى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الاقصى أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

إن القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الافراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمجابهة عجز حقيقي يرجع الى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة، وهي أداة مهمة لتحقيق أهداف الدولة لزيادة الدخل واستقراره، وحسن توزيعه، فيستخدم القرض لدرء الازمات[2].

[1] حسين مصطفى حسين: مرجع سابق، ص

[2] عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي: الاقتصاد المالي الاسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص 253.

ثالثا– الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الايرادات العامة:

1–الاثار الاقتصادية للسياسة الضريبية:

إن تطبيق السياسة الضريبية قد ينشأ عنه عدة آثار اقتصادية نذكر منها:

1–1 الاثر في الاستهلاك:

إن فرض الضريبة يؤدي الى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك، وهو ما يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه الاخيرة، فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية[1].

1–2 الاثر في الانتاج:

تؤثر الضرائب في الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها في عناصر الانتاج، كما تعمل على حماية الانتاج المحلي من خلال التعريفة الجمركية، والزيادة في الانتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة.

1–3 الاثر في الاسعار:

يظهر لنا هذا الاثر عندما يقتطع جزء من دخول الافراد على شكل ضرائب، وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الافراد، وذلك ما يؤدي الى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي، وذلك تشجيعا لزيادة الانفاق وهذا ما يؤدي الى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب. فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الانفاق وهذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاعا في الاسعار[2].

1–4 الاثر في توزيع الدخول:

تعتمد بعض الدول الى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على زيادة رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حيث تؤثر على الطبقة

[1] محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 123.

[2] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص223.

الغنية، كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها الاغنياء بشكل واسع، وفي نفس الوقت تعفى السلع الاساسية من الضرائب والتي يستهلكها الفقراء بشكل واسع[1].

2-الاثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام والاستدامة المالية:

2-1 الاثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام

ينجم عن هذه القروض آثار اقتصادية متعددة من أهمها:

أ) الاثر في الاستقرار الاقتصادي:

قد تحدث القروض انكماشا اقتصاديا إذا كانت داخلية، فالقروض الداخلية تعني أن الدولة تقتطع جزءا من دخول الافراد وبالتالي تقليل الانفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك، حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الانتاج وزيادته فانه سيؤدي الى انخفاض معدل الانتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي. وقد تؤدي الى القروض العامة الى التضخم. فعندما لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الانتاج الوطني يقابل زيادة الدخول المتوفرة لذوي الدخول المحدودة، الامر الذي قد يؤدي الى تدني قيمة النقد وارتفاع الاسعار[2].

ت) الاثر في الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة في الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة لتوزيع الدخول الوطنية، حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، والسبب راجع الى التسهيلات والتشجيعات التي تقدم للمدخرين من أجل الاكتتاب في سندات القروض وهذا ما يؤدي الى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك[3].

ث) أثر القروض الاجنبية:

أما بالنسبة للقروض الخارجية (الاجنبية) فآثارها في الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها. يمكن أن نعدد بعض آثارها الاقتصادية[4].

[1] طارق الحاج: المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999، ص100.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط3،دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007، ص260،259.

[3] سوزي عدلي ناشد: مرجع سابق، ص262.

[4] هيثم صاحب عجام: نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2001، ص 121-124.

-تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملة الصعبة الى الداخل.

- قد يكون القرض الاجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقات الانتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي، بصورة أكبر من قيمة الانفاق الاستثماري الاصلية، وخاصة إذا وجد بالاقتصاد الوطني عوامل إنتاج غير موظفة بالكامل (عاطلة).

- يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وجدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية ...إلى غير ذلك) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الاجراء من آثار سلبية على المجتمع.

- تلجأ الدولة لسداد الديون الخارجية بزيادة الضرائب ورفع الدعم عن الاسعار الاساسية وتخفيض قيمة عملتها أو بيع الدولة لأملاكها وحصصها في المشاريع الانتاجية كي تفي بشروط القرض، ويمكن أن تصل الى جدولة ديونها وهو من بين الاثار السلبية للقروض الخارجية على الاقتصاد الوطني[1].

- وقد تلجأ الدولة في حالة سداد تلك القروض الى زيادة الاصدار النقدي، مما ينتج عنه حالة التضخم، قد يسبب آثار سيئة على الاقتصاد الوطني[2].

وهناك أثر آخر ربما يشترك فيه الاقتراض الخارجي أيضا ألا وهو تحميل الاجيال القادمة الاعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الاقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا ما يجعل الاجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم منها[3].

[1] طارق الحاج: مرجع سابق، ص120

[2] هشام مصطفى الجمل: مرجع سابق، ص 270.

[3] عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 224.

المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة

أولا –أسباب العجز الموازني:

إن تختلف الإيرادات العامة عن متابعة الزيادات المتنامية في النفقات العامة والذي تسبب في حدوث فجوة مالية أخذت تتنامي ويتسع حجمها عاما بعد آخر، وعلى نحو يشكل هذا الاختلال معضلة اقتصادية تواجه اقتصاديات الدول النامية، وتؤثر على الجهود الانمائية، ويمتد هذا الأثر إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، وهو ما يدعو لضرورة دراسة العوامل التي تسبب في حدوث عجز الموازنة العامة، أهي عوامل في جانب الانفاق؟ أم هي عوامل في جانب تباطؤ الايرادات؟ أم الاثنين معا؟ أم هناك عوامل أخرى؟ هذه التساؤلات يتعرض لها هذا المبحث بشكل تفصيلي مقسمين هذه العوامل الى:

–عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة

–عوامل تتعلق بتراجع الايرادات العامة

1–التوسع في الإنفاق العام لإغراض متعددة:

يعتبر الانفاق العام أداة هامة من الادوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وقد تغيرت النظرة نحو الانفاق العام نتيجة تغير الفكر الاقتصادي نحو أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ورغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة الانفاق العام، إلا أن الانفاق شهد زيادة مستمرة في معظم دول العالم حتى أصبحت هذه الزيادة ظاهرة تعرف باسم ظاهرة نمو الانفاق العام[1]، وقد قدم أدولف في نهاية القرن التاسع عشر قانونه الشهير والذي تضمن " أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فان ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الانفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع"، ويهمنا في هذا الصدد معرفة وتحليل العوامل التي تساهم في إذكاء وزيادة النفقات العامة بمعدلات عالية تتجاوز معدل تزايد الايرادات العامة:

[1] ونيس فرج عبد العال: عجز الموازنة العامة الاسباب وطرق العلاج، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة بجامعة المنوفية، مصر، العددان 3و4، السنة 08، 1996، ص 12.

أ- زيادة الانفاق العام لأسباب اقتصادية:

- **سياسة التمويل بالعجز:** تلجأ بعض الدول النامية الى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طرق زيادة الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الانتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الانتاج، فان العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الاسعار بعد ذلك الى الانخفاض، وقد كان لفشل سياسة التمويل بالعجز الاثر في زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد النامية[1].

- **التطور والنمو الاقتصادي:** اعتبر من اهم أسباب الزيادة في النفقات التي هي عبارة عن نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي[2]، فارتفاع الدخل القومي تعني زيادة حجم الاوعية الضريبية وبالتالي زيادة الايرادات العامة، وزيادة هذه الاخيرة إحدى العوامل الرئيسية في تمكين الدولة زيادة نفقاتها مستهدفة تقديم كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات العامة، هذا بالإضافة الى ان زيادة الدخل القومي تؤدي الى زيادة نصيب الفرد منه مما يؤدي بدوره الى تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات بشكل عام.[3]

- **التوسع في المشروعات العامة:** إن تطور دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد الكبير في عام 1929 وتزامنها مع بزوغ الافكار الاشتراكية ، وظهور الأفكار الكينزية قد قادتا إلى دور جديد للدولة من الناحية الاقتصادية[4]، فأصبح تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية يلعب دورا هاما في زيادة النفقات العامة للأغراض الاقتصادية، فقد أصبحت الدولة في المجتمعات النامية تتحمل مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف، والتعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى ذلك الى اتساع نطاق نشاط الدولة مثل الري والصرف الصحي والطاقة والطرق والمواصلات[5]، وكذا إقامة

[1] رمزي زكي: انفجار العجز وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الاتكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للطباعة والنشر والثقافة والنشر، دمشق،2000، ص 93.

[2] حسن مصطفى حسين: مرجع سابق، ص 24.

[3] محمد طاقة وهدى العزاوي: مرجع سابق، ص 45.

[4] محمد أحمد علي الحاوري: مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة العامة في اليمن، أطروحة دكتوراه ، كلية التجارة بجامعة قناة السويس، مصر، 1998، ص 73.

[5] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهيرشامية: أسس المالية العامة،ط3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007،.ص 82-83.

بعض الهياكل الاساسية الاخرى كتوفير الخدمات الضرورية من تعليم وصحة والقيام بالمشروعات الاستثمارية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها[1].

– **زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي:** تبرز الزيادة في أعباء الدين العام المحلي والخارجي كمؤشر كبير للنمو الذي يحدث للنفقات العامة في غالبية البلدان النامية، فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية، وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية[2]، وتزايد مدفوعات خدمة أعباء الدين العام الخارجي في الدول النامية في ظل تزايد معدلات الفائدة العالمية، مما يسهم في نمو حجم الانفاق العام، خاصة في الدول ثقيلة الديون ممايسبب لها ارهاقا ماليا كبيرا[3].

ب– زيادة الانفاق العام لأسباب اجتماعية:

– النمو الديمغرافي للسكان:إن الزيادة المسجلة في النمو الديمغرافي وتركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الاساسية، صحة، تعليم، هياكل ثقافية....الخ.

– **زيادة الوعي الثقافي:** كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى الى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية (عن طريق النقابات، الجمعيات...الخ)، وهذا مما أدى الى زيادة تدخل الدولة وبالتالي زيادة النفقات العامة[4].

ج– زيادة الإنفاق العام لأسباب إدارية:

– **عدم رشادة الانفاق الحكومي:** يمثل غياب ترشيد الانفاق الحكومي أحد أهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة وبالتالي تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث يترتب على عدم رشادة الانفاق الحكومي استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة نتيجة عدم حساب التكلفة والعائد لاوجه الانفاق المطلوبة، وعدم دراسة البدائل المتاحة لتحقيق الاهداف الحكومية المخطط لها، وبالتالي ارتفاع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والانفاق الحكومي المطلوب لتقديم الخدمات العامة.

[1] محمد أحمد علي الحاوري: مرجع سابق، ص 74.

[2] رمزي زكي: مرجع سابق، ص 95.

[3] محمد عمر أبو الدوح وآخرون: المالية العامة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، 2005، ص 153.

[4] عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 188.

- **درجة كبيرة من المركزية في القرارات الحكومية:** يعد مقدم الخدمة العامة أكثر الملمين بمتطلبات العمل والاحتياجات اللازمة لتطوير الاداء، ولذا فان غياب ما يعرف بلا مركزية القرارات من أهم المشاكل التي تواجه السيطرة على عجز الموازنة العامة وتحسين كفاءة الانفاق العام، فيترتب على اتخاذ غالبية القرارات الحكومية بشكل مركزي دون اسناد دور ملائم للجهات المنفذة في اتخاذ القرار، وجود فترات تباطؤ القرارات وعدم وجود تصور تام للجهات العليا متخذة القرار، الامر الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة نسبة الاهدار في الانفاق الحكومي دون تحقيق الاهداف المطلوبة، وبالتالي استمرار الحاجة الى الانفاق العام لتلبية هذه المتطلبات.

د- زيادة الانفاق العام لاسباب سياسية:

- **أعباء الدفاع والانفاق العسكري والطوارئ:** إن التزايد الكبير في نسبة الانفاق العام الموجه لقطاع الدفاع يعد ظاهرة عالمية خاصة في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم[1]، وهكذا أصبحت النفقات العسكرية والطوارئ عبئا متزايدا على الموازنة العامة وذلك من خلال استراد الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة، وخاصة أن دفع أثمان هاته المعدات لا يتم فقط بالعملة المحلية بل يتم أيضا بالعملة الاجنبية، ورغم ضرورة هذا الانفاق والذي يتمثل في تجهيز الجانب الامني للدولة بالمدات العسكرية نظرا للتهديدات الخارجية التي تتعرض لها الدول النامية، إلا أن هذا الانفاق كان على حساب نفقات الخدمات العامة كالتعليم والصحة[2].

2- العوامل المتعلقة بتراجع الايرادات العامة:

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة التي لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة خاصة في البلاد النامية التي تعاني من عدة مشكلات في نظامها المالي والضريبي، وفي هذا العنصر سيلقى الضوء على العوامل التي كانت وراء تراجع الايرادات العامة وتتمثل فيما يلي:

أ- ضآلة الجهد الضريبي:

أو ما يطلق عليه ضعف الاداء الضريبي أو تقلب الحصيلة الضريبية[3]، أو ما يسمى بضعف الطاقة الضريبية وهو ما يقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث تتراوح هذه

[1] محمد عمر أبو الدوح وآخرون: مرجع سابق، ص 151.

[2] رمزي زكي: مرجع سابق، ص 95.

[3] الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية: مجلد البحوث المالية، وزارة المالية المصرية، المجلد الاول، 2007، ص 23.

النسبة في البلاد النامية ما بين 15-20 %، في حين أن تلك النسبة تصل في حالة البلدان الصناعية المتقدمة ما لا يقل عن 30%[1].

ويعزى انخفاض الجهد الضريبي في الدول النامية الى عدة أسباب تتفاوت في تأثيرها النسبي من دولة الى أخرى، ويتلخص أهمها في المستوى المنخفض للغاية لدخول السكان أو مستوى الدخل القومي والانخفاض الشديد لمتوسط نصيب الفرد منه[2]، انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

ب- جمود النظام الضريبي:

وعدم تطويره وتطويعه لخدمة التنمية والتقدم، يسهم بشكل كبير في اضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الانظمة الضريبية لم يتطور منذ الحقبة الاستعمارية سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها وطرق ربطها وتحصيلها، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات مما يضعف من حصيلتها، إضافة الى تدني المستوى الفني والتقني للمشتغلين في الجهاز الضريبي زيادة على معاناة هذا الاخير من عدم توفر الاجهزة الحديثة مما يضعف كفاءتهم الانتاجية[3].

ج- التهرب الضريبي:

يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار يدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة، فالهيكل الاقتصادي للدولة يبقى مشلولا في حال غياب الضريبة، حيث أن حركته مرتبطة أساسا وبصفة دائمة بالتحصيلات الضريبية، هذه الاخيرة مقدارها يتوقف على مدى قوة وفعالية النظام الضريبي وكذا المستوى الخلقي والوعي الضريبي لدى الموطنين، ومن هنا يتضح أن التهرب الضريبي يمكن اعتباره حائلا دون تحقيق أحد الاهداف الاساسية للضريبة والمتمثل في الهدف المالي الذي يعمل على تغذية

[1] رمزي زكي: مرجع سابق، ص 96.

[2] السيد عطيه عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم)،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 204-205.

[3] رمزي زكي: مرجع سابق،ص 98.

الخزينة بإيرادات كافية لتغطية النفقات، ومن ثم فان للتهرب الضريبي آثارا سيئة من ناحية مالية الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الافراد، إذا انه يفوت على الدولة جزءا هاما من حصيلة الضرائب[1].

مشكلة المتأخرات الضريبية الناجمة عن عدم تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونيا، وقد يكون ذلك بسبب اهمال موظفي مصلحة الضرائب، أو بسبب ضعف الامكانات، أو بسبب التعقيدات الكثيرة والاجراءات التي تتبعها مصالح الضرائب أثناء عمليات تقدير وتحصيل الضريبة.

ثانيا – الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة للدولة:

تتعدد الاثار السلبية والمخاطر الناجمة عن تفاقم عجز الموازنة العامة وتحوله من كونه وسيلة علاج تلجأ إليها بعض المشكلات الاقتصادية المتمثلة في الركود الاقتصادي والبطالة أو لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى حالة تحول الاستقرار الاقتصادي عندما تتخلى نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي الحدود الامنة ويصبح العجز بمثابة اختلال هيكلي يؤثر سلبا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن التطرق للآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة للدولة في العناصر التالية:

1- آثار التمويل التضخمي:

- تسارع معدلات التضخم:

ان آثار التمويل التضخمي تلتقي الى حد كبير مع الاثار الاقتصادية للتضخم، لذلك سنكتفي بذكر بعض الاثار التي لم يتم تناولها سابقا.

أ- تفاقم عجز الموازنة: إن التضخم كما سبق الاشارة اليه أن له علاقة وثيقة بعجز الموازنة العامة حيث كل واحد منهما يؤدي الى تفاقم أعباء الاخر، حيث تزيد تكلفة تأدية الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، في الوقت الذي تقل فيه استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة مع اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بسبب عدم مرونة الجهاز الضريبي، لكن المفارقة التي تظهر هنا أن بينما لجأت الدولة للتمويل التضخمي للعجز قد أدى الى زيادة عجز الموازنة العامة[2].

[1] محمد عباس محرزي: مرجع سابق، ص 319.

[2] رمزي زكي: مرجع سابق، ص 118.

ب- عدم القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: إن البلد المصاب بالتضخم وبعدم استقرار سعر صرف عملته والذي يعاني عجزا مستمرا في موازنته العامة، تقل قدرته على اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة للاستثمار فيه، ذلك أن تلك الامور تجعل هناك صعوبات شديدة في حساب معدل الربح المتوقع لتلك الاستثمارات ومتاعب شديدة في تحويل أرباحهاللخارج، وتشير الاحصاءات الدولية الى ان أكثر البلاد النامية اجتذابا لرؤوس الاموال الاجنبية الخاصة كالصين الشعبية مثلا، هي البلاد التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي.

وبهذا فان التضخم الذي ارتفع معدله بسبب طبع أوراق نقدية جديدة، له على الافراد نفس أثر الضريبة الإضافية، لأنه يقلل من ادخار الافراد ويقتطع جزءا من دخولهم ليذهب الى الحكومة مقابل النقود الاضافية التي طبعتها، وبالتالي فان الحكومة تحمل الافراد عبء تلك الزيادة في الانفاق العام بجعل دخولهم الحقيقية أقل مما كانت عليه من قبل[1].

- اختلاف وجهات النظر حول التمويل التضخمي:

ما يمكن قوله في هذا السياق أنه بالرغم من أن وسيلة التمويل التضخمي وما تسببه من آثار على الاقتصاد القومي الا انه انقسم الجدل حولها الى مؤيدين ومعارضين لهاته الوسيلة التمويلية لعجز الموازنة العامة للدولة، ويمكن عرض وجهتي النظر كما يلي:

أ-المؤيدون لوسيلة التمويل التضخمي:

- وجود موارد عاطلة كثيرة في البلاد النامية، الامر الذي يعني أن لجوء الدولة الى طبع البنكنوت وزيادة الائتمان المصرفي، سيؤدي الى زيادة الطلب على هذه الموارد، وزيادة تنشيط العملية الانتاجية وزيادة الانتاج دون ارتفاع الاسعار، استنادا الى المقولة الكينزية التي تنص على أن التضخم لا يظهر خطره الا بعد التوظيف الكامل.

- ان التضخم يعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية ذات الميل المرتفع للادخار، الامر الذي يعني الارتفاع بمستوى الادخار القومي، وذلك للقيام بالعملية الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- نجاح سياسة التمويل التضخمي التي تم تجربتها في الهند بداية الخمسينات، حيث تم تمويل استثمارات القطاع العام حوالي 25%من تلك الاستثمارات من خلال عجز الموازنة العامة وهي نسبة مرتفعة – أي عن طريق التمويل التضخمي.

[1] أحمد الاشقر: الاقتصاد الكلي، الدار العالمية للنشر، عمان 2000، ص 146.

– أنه طالما أن عملية التمويل التضخمي تنصرف الى تمويل الانفاق الاستثماري (زيادة التكوين الرأس مالي) وليس الانفاق الجاري، فان الامر لا يمثل خطورة، حيث يؤدي الى اضافة طاقات انتاجية جديدة الى جهاز الانتاجي وزيادة الناتج القومي.

ب– المعارضون لسياسة التمويل التضخمي:

أما فريق الاقتصاديين المعارضين لسياسة التمويل التضخمي يؤكدون على الاثار السلبية للتضخم، ويقومون بالرد على حجج فريق المؤيدين لهاته السياسة:

– يرد معارضو سياسة التمويل التضخمي على ما استند اليه مؤيدو هذه السياسة من تواجد موارد عاطلة بالدول النامية، ان هذا الفرض والذي ينطوي على افتراض وجود طاقات انتاجية عاطلة تصلح للتشغيل مباشرة بمجرد زيادة حجم الطلب عن طريق زيادة حجم وسائل الدفع، يعد لا وجود له بالدول النامية، فان كان من الصحيح وجود موارد عاطلة الا ان هذه الموارد لا تكون في حالة تمكنها من استخدام المباشر في الانتاج بمجرد حدوث زيادة في الطلب الكلي، اذ أن هذه الموارد تحتاج الى موارد حقيقية أخرى لتدعيمها ولبناء هيكل انتاجي تتمكن من خلاله القيام بالعملية الانتاجية وتحقيق زيادة في الانتاج القومي، وان هذه الموارد الحقيقية عادة ما يتم استرادها من الخارج ولا يستطيع التمويل التضخمي توفيرها.

– أما فيما يتعلق بما استند اليه المؤيدون من أن سياسة التمويل التضخمي تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية ذات الميل المرتفع للادخار، فان معارضي تلك السياسة يرون أن عملية اعادة التوزيع تنطوي على قبول اجتماعي وعوامل سياسية، وأن هذه السياسة وما يترتب عليها من تفاوت في توزيع الدخول لا تكون مقبولة اجتماعيا وسياسيا، وأن الابحاث في هذا الشأن أيضا أثبتت أنه على الرغم من أن التضخم بالدول الناميةقد أدى لزيادة دخول الاغنياء وزيادة فقر الفقراء، الا أن ذلك لم يكن مصحوبا بزيادة ملحوظة في ادخار الاغنياء، حيث اتجهت هذه الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك الترفي والى المضاربة على العقارات والاراضي والى الاكتناز.

– ان التنمية الاقتصادية يجب أن تتم في مناخ يتسم بالاستقرار النقدي (وهو ما يطيح به التضخم)، وإن هذا الادخار الاجباري لا يتم سوى على حساب الادخار الاختياري.

أن التضخم يقلل من الادخار الاختياري، ويشجع الافراد على اقتناء السلع العينية بدلا من النقود نتيجة انخفاض قوتها الشرائية يوما بعد يوم، وهذا ما يؤثر على العلاقة بين الاستثمار والانتاجية.

2- آثار التمويل غير التضخمي.

بالإضافة إلى الآثار التي يخلفها التمويل التضخمي، هناك آثار تنجم عن التمويل غير التضخمي تتمثل في تضخم الدين العام الداخلي والخارجي، وكذا مخاطر استنزاف الاحتياطات الدولية وتصفية الاستثمارات الاجنبية، والاثار الناجمة عن التمويل بواسطة الضرائب.

أ- آثار الاقتراض الداخلي:

ان عدم استعمال الدولة لوسيلة التمويل غير التضخمي بوجه حسن، وذلك عندما تقوم بالإفراط في الاقتراض العام الداخلي الذي ينتج عنه آثارا أبرزها[1]:

- ارتفاع عبء الدين العام المحلي ارتفاعا كبيرا (الاقساط والفوائد) وبخاصة في ضوء زيادة حجم هذا الدين من ناحية، وفي ضوء ارتفاع سعر الفائدة من ناحية أخرى، مما يسبب ارهاقا ماليا كبيرا للدولة.
- إنه مع نمو الدين العام الداخلي نموا متواصلا وبمعدلات تفوق معدلات نمو موارد الدولة السيادية وهذا ما يؤدي الى استفحال عجز الموازنة العامة نفسه.

ب- آثار الاقتراض الخارجي:

تلجأ الدولة الى الاقتراض الخارجي لتغطية جزء أو جانب من عجز موازنتها العامة، خصوصا نفقاتها التي تنفق بالنقد الاجنبي مثل أعباء الدين الخارجي والتعويضات الاجنبية وغيرها من النفقات ومع زيادة الميل للاقتراض الخارجي للكثير من الدول النامية زادت آثار اعتماد هذا النوع من التمويل ويمكن تلخيص هذه الاثار فيما يلي[2]:

- الافراط في هذا الاقتراض يؤدي الى ارتفاع حصيلة الديون الخارجية وتراكمها.
- الزيادة الكبيرة في عبء خدمة هذه الديون سواء في خدمة اقساطها أو فوائدها.
- ارتفاع معدل خدمة الديون وهذا ما يؤدي الى اقتطاع جزء كبير من حصيلة صادرات هذا البلد.
- مع ارتفاع عبء المديونية الخارجية للدول زاد هذا من تنافسها على النقد الاجنبي المحدود، والذي نشأ عنه تناقض لهذه الدول بين دفع التزاماتالمديونية، وبين الاقتراض من أجل تمويل الواردات، ومع استفحال أزمات النقد الاجنبي المصاحب لنمو عبء المديونية الخارجية، ومع ضعف القدرة على الاستيراد، تجد الكثير من البلاد النامية نفسها تنزلق

[1] رمزي زكي: مرجع سابق، ص ص1080-1082.

[2] نفس المرجع السابق، ص 130-131.

نحو مشكلة انكماش اقتصادي، أهم معالمه تدهور مستوى معيشة أغلبية مواطنيها، ارتفاع معدل التضخم، زيادة الطاقات العاطلة، وتوقف برامج الاستثمار.

– ان عدم مقدرة الدولة على سداد ديونها الخارجية ينطوي عليه تدخل الدول المقرضة والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية للبلد المقترض، الى تنتقل فيه صناعة القرار الاقتصادي من صعيدها الداخلي الى الصعيد الخارجي، مما قد يؤدي الى حدوث توترات اجتماعية وسياسية في ذلك البلد.

3– آثار التمويل بواسطة الضرائب:

ان من بين أهم الوسائل التي تستعملها الدولة في تمويل عجز موازنتها العامة هي الزيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة اما تقتطعها الدولة من الارباح التي تكتسبها مؤسسات القطاع الخاص، أو من المرتبات والاجور، وبالتالي عندما تقوم الحكومة برفع معدلات الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة، فان القطاع الخاص يمكنه أن يقرر تحويل هذه الزيادة الى المستهلكين برفع الاسعار حتى يحافظ على مستويات الربح السابقة، وبالتالي يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون[1]، حيث تلاحظ أن أرباح هذه المؤسسات الخاصة سوف لن تنخفض والضرائب يحول ثقلها الى العمال، وذلك عن طريق رفع اسعار السلع والبضائع الموجهة للاستهلاك حيث أن العمال سوف يلجأ ونلل مطالبة برفع مرتباتهم بمقدار يساوي مقدار الزيادة في ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وذلك ما يؤدي الى تخفيض هامش ربح المؤسسات الخاصة، وبالتالي يتضح لنا جليا أنه من بين الاثار التي تخلفها طريقة تمويل العجز المالي بواسطة رفع معدلات الضرائب هي تخفيض معدلات الارباح وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار لان أغلبية رجال الاعمال والمؤسسات الخاصة يقومون بتمويل استثمار اتهم الجديدة من حصيلة أرباحهم.

[1] عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 230.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي المتعمق لدور أدوات السياسة المالية في تحقيق التشغيل الكامل وضبط الاسعار وتحقيق الاستدامة المالية

المطلب الاول: السياسة الضريبية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

1- ماهية السياسة الضريبية:

إن تعدد مفاهيم السياسة الضريبية لا يعدو أن يكون مجرد صياغات لفكرة واحدة، بل إنها ترتبط بتطور دور الضريبة في المجتمع من مجرد وسيلة تمويل الى أداة توجيه وتدخل[1].

أي أن السياسة الضريبية تعني ما تعنيه الضريبة ذاتها، فما دامت الدولة حارسة للنشاط الاقتصادي، فلا معنى للسياسة الضريبية، التي تعكس تدخل الدولة في توجيه الفعاليات الاقتصادية في المجتمع[2]، ولا تؤثر بالتالي على النمط الذي تحققه قوى السوق بالنسبة لتوزيع الموارد الانتاجية بين فروع النشاط المختلفة[3]، ولكن بعد ذلك لم تعد الضريبة محايدة وتمثل إيرادا ماليا فقط، بل هي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، سواء كان ذلك من خلال التأثير في الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك أو الادخار...

وتُعَرَّف السياسة الضريبية بأنها فن تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالضريبة[4]، أو هي السياسة التي تتبعها الدول حيال توجيه ضرائبها نحو تحقيق أهداف معينة ومحددة، ونابعة من الاستراتيجيات العامة لها، مستخدمة في ذلك سلطتها العامة، وكافة الوسائل والادوات الضريبية الممكنة الحالية والمتوقعة واللازمة لتحقيق تلك الاهداف[5].

2- أهمية الانفاذ القانوني الضريبي:

تحتل الضرائب الجانب الاكبر من مصادر الدخل ، وبشكل خاص في الدول الصناعية، ومنها الولايات المتحدة الامريكية، كما توضح بيانات OECD، ففي عام 2004 بلغ اجمالي الضرائب (الفيدرالية والولايات والضرائب المحلية) في الولايات المتحدة حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الامريكي، وتوضح البيانات أيضا أن غالبية الدول الصناعية لديها متوسط معدل ضريبي على الاقل 30% من الناتج، بينما بلغت الايرادات الضريبية أكثر من

---

[1] جمال الدين أبوبكر مُحَّد" دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص4.

[2] عصام عبد القادر الشهابي: "ضوابط السياسة الضريبية في ظل العولمة الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق، ص215.

[3] د. الهادي النجار: مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، 1988، ص 218.

[4] عصام عبد القادر الشهابي: مرجع سابق، ص 217.

[5] جمال الدين أبوبكر مُحَّد: مرجع سابق، ص 5.

50% من الناتج المحلي الاجمالي في الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا، وبلغت أكثر من حوالي 45% في فرنسا واستراليا وبلغاريا وايسلندا وهولندا واليونان[1].

ولقد توصلت إحدى الدراسات[2]إلى أن القدرة المحدودة للدولة في إنفاذ الاذعان الضريبي تؤدي لانخفاض الناتج الكلي بحوالي12% عما كان سيكون عليه الحال لو استطاعت الدولة تحقيق الاذعان الضريبي كلية، بالإضافة الى أن **الانفاذ الضريبي**TaxEnforcementالمتواضع (المحدود) يؤدي إلى تنامي القطاع غير الرسمي الى 30% تقريبا من الناتج الاجمالي.

وذلك ينعكس على كل من الدولة والممول والمجتمع:

- **فبالنسبة للدولة:** تضار الخزانة العامة من نقص الموارد العامة.

- **بالنسبة للممولين:** سوف يؤدي الى عدم العدالة في توزيع العبء الضريبي لان يتحمل الامناء من الممولين زيادة الضرائب من جانب الدولة لتعويض نقص الموارد الناتج عن عدم الالتزام الضريبي.

- **بالنسبة للمجتمع:** فإن نقص الموارد يؤدي الى تعطيل المشروعات والمرافق العامة وانتشار الامراض الاجتماعية وضعف الاخلاق، لذا كان لابد من اهتمام مختلف الدول بمعالجة مشكلات الانفاذ الضريبي[3].

3- الطاقة الضريبية القصوى أو المعدل الضريبي الامثل:

بالإضافة الى ما تواجهه الدول من مشاكل الانفاذ القانوني للضريبة يوجد أيضا ما يسمى **بالطاقة الضريبية** TaxCapacity، ويقصد بها القدرة الكامنة، وأقصى ما يمكن أن يستقطع من الدخل القومي في شكل ضرائب في ظل نظام اجتماعي وسياسي معين، ودون إحداث أية ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها[4].

وتتأثر الطاقة الضريبية للمجتمع بأسلوب الانفاق الحكومي ونوعه، تبعا للاغراض التي تستخدم فيها الايرادات الضريبية، فاستخدام حصيلة الضرائب في سداد التزامات خارجية أو في أغراض غير منتجة يجعل الضرائب مجرد عبء على الانتاج أو الدخل القومي، مما يقلل مستويات الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يقلل الطاقة الانتاجية أو يعوق

[1]David N. Hyman, Public Finance- A Contemporary Application of theory to Policy, 9Th Edition, South – Western Cengage Learning, 2008.P.409.

[2]-Ibid,p.p.27-28

[3] محمد السيد محمد عطيه: إصلاح الادارة الضريبية كجزء من الاصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 2013، ص 127.

[4] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010، ص315.

نموها، أما استخدام حصيلة الضرائب في أغراض الاستثمار المنتج فيؤدي ذلك الى إضافة زيادة مباشرة الى الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ويزيد بالتالي من طاقته الضريبية[1].

وقد تنجح الدولة في زيادة طاقتها الضريبية، لكن يبرز هنا أهمية قدرة الحكومة على امتصاص جزء على الاقل من الموارد الفائضة أو المعطلة أو غير المستعملة، واستعماله استعمالا صحيحا، وهي تستطيع ذلك بفرض الضرائب على الثروة والدخل والكماليات[2].

ومعنى هذا أن بحث موضوع الطاقة الضريبية ينصرف الى محاولة التوصل الى الانظمة والاسعار الضريبية المثلى التي تؤدي الى أكبر حصيلة بدون أو أقل ضرر ممكن[3].

السياسة الضريبية المثلى والاستغلال الامثل للموارد:

يجب أن يتميز النظام الضريبي الامثل بتجنب عدم الاستغلال الامثل للموارد وتحقيق العدالة الضريبية[4]، وتهدف السياسة الضريبية المثلى الى تطبيق معدل ضريبي أمثل.

ويتوقف معدل الضريبة الامثل على عدة عوامل، منها[5]:

– **العامل الاول:** هو درجة تفاوت الدخول قبل سداد الضريبة، فعندما يحصل العاملون على الرواتب الانتاج الحدية، يرتفع التفاوت، وبالتالي يكون معدل الضريبة أعلى، في ظل تساوي الاشياء الاخرى.

– **العامل الثاني:** ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي المستهدف، وكلما ارتفع ذلك الناتج كلما ارتفع معدل الضريبة.

– **العامل الثالث:** مرونة أو إمكانية الاحلال بين الانشطة الخاضعة للضريبة وغيرها فكلما ارتفعت المرونة كلما امكن رفع الضريبة، ولكن وقد يزيد معدل التهرب الضريبي من تلك المرونة.

– **العامل الرابع:** بالإضافة الى العوامل يتعين عند تصميم السياسة الضريبية الملائمة لتحقيق الاسقرار الاقتصادي مراعاة عامل التوقيت، فنجاح السياسة الضريبية في تحقيق أ، فنجاح السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها بفاعلية يتوقف

---

[1] حبيب الرحمن جدى: دور السياسة الضريبية في اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية في الدول الاخذة في النمو، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1982، ص143.

[2] المرجع السابق: ص 140.

[3] د. محمد مبارك حجير: السياسات المالية والنقدية، الدار القومية، دون تاريخ نشر، ص 113.

[4] علياء نبيل بسيوني: هيكل السوق وفعالية السياسة المالية حالة مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2007، ص 117.

[5]David M. Newbery: Optimal Tax Rate & Design during Systemic Reform, Journal of Public Economics, 63,1997,p.182.

الى حد كبير على اختيار الفترات الزمنية الملائمة لاتخاذ الاجراءات التنفيذية المطلوبة، فقد يتم تصميم سياسة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة، ولكن لا تحقق الهدف منها، وقد يرجع السبب في ذلك الى عدم مراعاة عنصر التوقيت عند تطبيقها[1].

– **العامل الخامس:** دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ستعمل السياسة الضريبية في ظله وتؤثر فيه وتتأثر به[2]، ذلك أن تصميم سياسة ضريبية مثلى تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تستلزم بادئ ذي بدء استيعاب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سوف تعمل في إطارها تلك السياسة[3].

– **العامل السادس** :تحديد الاهداف المراد تحقيقها.

– **العامل السابع:** تحديد الادوات الضريبية المناسبة لتحقيق تلك الاهداف.

4–المفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويثور تساؤل: أيهما يفضل الضرائب المباشرة أم الضرائب غير المباشرة؟

يفضل البعض الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، لأن الضرائب غير المباشرة كالضرائب على الاستهلاك أو المبيعات، تتوافر فيها الخصائص الثلاث للضريبة المنتجة، فالضرائب المباشرة كالضرائب على الدخل، لا تصيب إلا عددا محددا من أصحاب الدخول والثروات، ويمكن التهرب منها بسهولة، مما يجعلها غير منتجة، وقد شاع لديهم الاعتقاد بأن الضرائب المنتجة غير عادلة والضرائب العادلة غير منتجة.

وعندما تفرض الضريبة غير المباشرة فإنها تدفع من قبل الكافة، أما الضرائب المباشرة فقد يتهرب منها المسجلون وغير المسجلين، ذلك أن الضرائب غير المباشرة عندما تذلك أن الضرائب غير المباشرة عندما تفرض يدفعها الجميع على جزء من إنفاقهم في حين أن الضرائب المباشرة يدفعها البعض على كل إنفاقهم[4].

ولكن قد تواجه الضرائب غير المباشرة صعوبات في فرضها على بعض السلع والخدمات العارضة والمنتجات الزراعية التي تباع في الشوارع، وكافة السلع الاخرى التي تدخل ضمن منتجات القطاع غير الرسمي.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، 2000، ص 169.

[2] جمال الدين أبو بكر محمد: مرجع سابق، ص 13.

[3] د. سعيد عبد العزيز عثمان: مرجع سابق، ص 13.

[4]David M. Newbery: Optimal Tax Rate & Design during Systemic Reform, Journal of Public Economics, 63,1997,p.179.

وهو ما دفع الفريق الثاني بتفضيل الضريبة المباشرة، حيث إنها تتمتع بسهولة التحصيل في جزء منها، وهي الضريبة التي تطبق بالحجز من المنبع، فهذا النوع من الضريبة سهل وسريع التحصيل وغير مكلف، بالاضافة الى صعوبة التهرب من التحمل بعبئه.

5- المفاضلة بين تخفيض معدل الضريبة أو رفعه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يتجه فريق[1] الى ضرورة خفض المعدل الضريبي، ويبرهنون على ذلك بأن خفض المعدل الضريبي وفقا لهم سيزيد معدل النمو الاقتصادي والاستثمار وزيادة التشغيل، وقد يعمل ذلك بآليات عدة[2]:

أولا: يجعل معدل الضريبة المنخفضمعدل الدخل أكبر (بعد دفع الضريبة) وبالتالي يمكن استخدامه لشراء سلع وخدمات إضافية، وتسمى تلك سياسة مالية توسعية محفزة للنشاط الاقتصادي.

ثانيا: قد يرفع معدل الضريبة المنخفض معدلات الاستثمار والادخار، والذي بدوره يؤدي لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ومن ثم زيادة التشغيل.

ثالثا: يؤدي معدل الضريبة المنخفض كذلك الى إحداث تأثير إيجابي، حيث يمكن أن يزيد التشغيل لزيادة الاستثمارات والمخترعات وكذلك تطوير مهارات العمل وزيادة المشروعات، وكذلك أعمال المنافسة وتعزيزها، وتبعا لذلك فإن معدل الضريبة المنخفض يعزز من نمو التشغيل[3].

بالإضافة الى أن خفض المعدل الضريبي يزيد عرض المعدل بزيادته معدل الاجر بعد الضريبة.

ويعد تخفيض معدل الضريبة أداة لتشجيع الاستثمار، وهو ليس بالإدارة الوحيدة، ولكن هناك التشريعات الضريبية المباشرة أيضا لتشجيع الاستثمار والمتمثلة في الاعفاءات والخصم الضريبي فعندما تلجأ الحكومة الى تخفيض معدل الضريبة على أرباح كافة المنشآت، فإن هذا من شأنه ترك أثر إيجابي على أرباحها الصافية، وهو ما يترتب عليه بالتابعية وارتفاع أسعار الاسهم بصفة عامة غير أن لتخفيض معدل الضريبة آثره السلبية، والتي تتمثل في تقلص موارد موازنة الدولة، ومما قد يضطر الحكومة الى التمويل بالعجز[4]، وهو ما يدعم ضرورة اتباع سعر ضريبي مرتفع .

[1] Thomas L. Hungerford, Taxes &The Economy: An EconomicAnalysis of The Top Tax rates Since 1945 , Op.cit.p.p.1-2

[2]Ibid, p.4.

[3]Ibid, p.8.

[4] هالة سعيد أحمد الوكيل: السياسات الاقتصادية اتجاه سوق الاوراق المالية في مصر وتأثيرها على الاقتصاد القومي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005، ص 114.

6- المفاضلة بين الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ليس بجديد بإعتماد الحكومة على الضرائب على الاستهلاك وليس الضرائب على الدخل، ويتمركز الجدل حول الكفاءات والعدالة، فالضريبة على الاستهلاك تحد من الفساد الضريبي، وكذلك تدعم العدالة فمن العدالة فرض ضرائب على استهلاك الفرد لا على أساس انتاجهم[1] حتى لا تثبط همم الافراد الراغبين في زيادة العمل، وبالتالي تقليل الحافز على الانتاج، فالضريبة على الدخل تحدث تأثيرا سلبيا من خلال خفض حجم العمل ورأس المال الذي يستخدم في النشاط الاقتصادي، بالتالي الناتج[2].

وتأتي أغلب الضرائب في الدول الصناعية من الضرائب على دخل الافراد، والضرائب على الدخل من الشركات، والضرائب على استهلاك السلع والخدمات، فتعتمد كل من: الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا اعتمادا كبيرا على الضرائب على الدخل كقاعدة كمصدر للإيرادات، فالولايات المتحدة مثال على ذلك، حيث إن أكثر من 50% من الضرائب التي تحصلها تأتي من الضرائب على دخل الافراد والشركات، في المقابل تعتمد فرنسا وإيطاليا أكثر على الضرائب على الاستهلاك، وبنسبة أقل على الضرائب الدخل[3]، ومن بين الدول التي اتخذت ذلك المنحى المملكة المتحدة، يلاحظ أنه في المملكة المتحدة ارتفع معدل الضرائب على الاستهلاك بنسبة أكبر من الضرائب على الدخل كالتالي:

جدول (1) الضرائب في المملكة المتحدة

القيمة بالمليار جنيه الاسترليني وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

	الضرائب على الدخل القيمة بالمليار جنيه الاسترليني	الضرائب على الاستهلاك القيمة بالمليار جنيه الاسترليني	نصيب الضرائبGDP

[1]- Stephen J. Turnobsky, Optimal tax, Debt &Expenditure Policies in a growing Economy, journal of Public Econoinomics 60,1996,p 22.

[2]Javieer Andres & Rafael Domenech, Automatic Stabilizers Fiscal Rules &Macroecononic Stability, European Economic Revuew 50, 2006, p1503.

[3]DqvidN.Hyman, Public Finance – A Contemporary Application of theory to Policy, op.cit.P.408

2009/2008	355	167	%37.3
2010/2009	337	168	%37.2
2011/2010	345	192	%37.4
2012/2011	360	203	%37.9
متوسط القيمة 2012/2008	349.25	182.5	%37.45

Source: Ray Barrell& Simon Kirby, Fiscal Policy and Government Spending, National Institute Economic review, 214:f61 , 2010.p64

يتضح من البيانات الواردة بالجدول أعلاه أن المملكة المتحدة تتجه للتركيز على زيادة الضرائب على الاستهلاك تدريجيا بنسبة أكبر من زيادة الضرائب على الدخل، ويتضح أيضا أن نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي تتجه للثبات، وإن حدث تغير طفيف بها.

ويتضح من الجدول أن متوسط قيمة الضرائب على الدخل خلال الاربعة أعوام من 2008 الى 2012 تقريبا 349.25 مليار جنيه استرليني، وفي نفس المدة بلغ متوسط الضرائب على الاستهلاك تقريبا 182.5 مليار جنيه استرليني، وبناء على ذلك يتضح أن متوسط معدل الضرائب على الدخل ينخفض سنويا بمعدل 1.43 مليار، ويزداد معدل الضرائب على الاستهلاك سنويا تقريبا بمقدار 3.8 مليار جنيه استرليني سنويا.

وترى الباحثة أنه يتعين على فرض الضريبة التركيز بنسبة أكبر على الضريبة على الاستهلاك، وخاصة بالنسبة الى السلع الكمالية لتحفيز الممولين على زيادة مساهمتهم في العملية الانتاجية والتشغيل، ويمكن المغالاة هنا في فرض الضريبة على بعض السلع مثل المشروبات الكحولية والسجائر.

7- أثر الضرائب على عدالة توزيع الدخول وانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي:

يمكن أن تؤثر السياسات الضريبية تأثيرا قويا على مكونات الطلب الكلي أكثر من الانفاق الحكومي، ويكون ذلك في الاستهلاك الخاص، والاستثمار[1] والادخار، بالإضافة الى دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تكون الضريبة التصاعدية على الدخل هي خيار الاستقرار الاقتصادي، الذي سيظهر في زيادة الحصيلة الضريبية، واتباع السياسة المجابهة للدورات، ومزيد من عدالة توزيع الدخول[2].

ويؤدي فرض ضرائب مباشرة تصاعدية – إذا أمكن تقليل التهرب الضريبي وتوجيه الضريبة الى الخدمات العامة للفقراء – الى اعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب الى العدالة، ويتفق ذلك مع فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، بينما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية يؤدي الى سوء توزيع الدخل أو زيادة الفوارق بين دخول الافراد، وقد يؤدي أيضا فرض ضرائب مباشرة على التركات وتداول الاوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات الى اعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب الى العدالة[3].

فالضريبة على التركات مثلها مثل أنواع الضرائب الاخرى التي تهدف الى تحقيق العدالة داخل النظام الضريبي تهدف الى وضع حدود على دخول الاغنياء، أو على الاقل تحد من قدرتهم على نقل تلك الثروات الهائلة من جيل الى آخر، ولكن مقدار ما تفرض به (النسبة) ضئيل جدا، لدرجة أن الايراد الذي يحصل منها صغيرا جدا، وبالتالي تأثيرها يكون ضئيلا في التأثير على توزيع الدخل[4]، ولذا يتعين رفع سعرها.

واذا اتجه صانع السياسة الضريبية الى فرض ضرائب مباشرة تصاعدية، فإنه يؤدي الى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب الى العدالة، لاسيما إذا ما أمكن تقليل التهرب الضريبي من الاسعار التصاعدية، ويشترط تخصص حصيلة هذه الضرائب لتمويل الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات محدودة الدخل، أو الطبقات الفقيرة بدرجة أكبر من الطبقات الغنية والمرتفعة الدخل، ويلاحظ أن هذه السياسة نجحت نجاحا كبيرا في بريطانيا وانجلترا بعد الحرب العالمية الثانية[5].

8- أثر الضرائب على الاستهلاك والانتاج وانعكاساته على الاستقرارالاقتصادي:

[1]Szqti Y qdqv, V. Upadhyay&Seema Sharma, Impact of Fiscal Policy Shocks of Indian Economy, The Journal of Applied Economic Research, 2012.p.429

[2] Christian E. Weller &ManitaRao, P rogrssivve Tax Policy & Economic Stability, Jour nal of Economic Issues, Vol.XLIV, no.3,2010,2010,p.629.

[3] د. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 73.

[4]William J. Baumol& Alan S. Blinder, Economics Principles & Policy, Op.cit, p.424.

[5] د. عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 300.

ينصرف الاثر المباشر للسياسة الضريبية على الاستهلاك الى ما يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية من تعديل في العبء الضريبي المتقطع أو المزمع اقتطاعه من دخول الافراد، وهو ما يؤثر على قوتهم الشرائية أي على مجموع الطلب، وبناء على ذلك تلعب السياسة الضريبية دورا هاما في هذا الصدد من خلال ما تحدده من اقتطاع الدخول، ولاشك في أن زيادة معدل هذا الاقتطاع تؤثر مباشرة على الاستهلاك بما يخفض من معدل زيادته، ولكن لابد لصحة تلك القاعدة أن يكون معدل الاقتطاع أكبر من معدل الزيادة في الدخل[1].

والضرائب إذ تقلل من الدخل فإنها تؤدي الى نقص الادخار وقلة رؤوس الاموال، ويحدث هذا بالأخص بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية، لان عبئها يقع على دخل الطبقات الموسرة المدخرة، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي الى نقص الاستهلاك الطبقات الفقيرة ومحددة الدخل، يمكن أن يرتب عليها ادخار جماعي تقوم به الدولة، ورغم أن الادخار يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لتنمية اقتصاديات الدول النامية، إلا أنه يؤدي الى ضغط الاستهلاك بصفة عامة في هذه الدول

– وهو منخفض فيها ابتداء – لذا يجب أن توجه سياسة ضغط الاستهلاك الى ضغط الاستهلاك الكمالي وغير ضروري، بحيث تصيب الضرائب الدخول المرتفعة والمتوسطة[2].

وبصورة واضحة ينبغي أن يكون فرض الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على أساس قواعد معينة، وبما يتيح للحكومة توجيه الاستهلاك والانتاج بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي من ناحية، والتأثير كليا على حجم الانتاج وحجم الاستهلاك، وكذلك التأثير قطاعيا أو سلعيا، وهو ما يعني التأثير على حجم الاستهلاك أو الانتاج في قطاع معين أو سلعة معينة[3].

9– أثر الضرائب على الادخار والاستثمار وانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي:

تعد الضريبة في العديد من الدول المصدر الرئيسي للايرادات الحكومية ويتعين استخدام الضريبة الحافزة من أجل تحفيز الادخار والنمو، وفي سبيل ذلك يجب أن تحل الضريبة على الاستهلاك (ولو بشكل جزئي) محل الضريبة على الدخل وللحد (كليا أو جزئيا) ومن الضريبة على الادخار يجب أن يعتمد النظام الضريبي على الضريبة على

[1] محمد حاتم عبد الكريم: التضخم المالي والسياسة الضريبية في مواجهة التضخم الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 470.

[2] د. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 203-204.

[3] د. عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص 297.

الاستهلاك أكثر من إعتماده على الضريبة على الدخل، كما هو الحال الأن، فلا يمكن للضريبة على الدخل بمفردها الوصول الى السياسة الضريبية المثلى، سواء كان ذلك في النظام المركزي التخطيط أو اللامركزي[1].

10- أثر السياسة الضريبية على النمو وانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي:

العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي احتلت مكانة هامة في الابحاث[2]، فالتغيرات في الضرائب تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي الاجمالي الحقيق في الاجل القصير عند أي مستوى من النتاج الحقيقي مع التغيرات في الطلب الكلي، فسينخفض انفاق الناس إذا زادت الضرائب، لأن دخلهم الذي سينفقونه بعد اقتطاع الضرائب أصبح منخفضا، وسيزيد الانفاق اذا انخفضت الضرائب TaxCut وفي كلتا الحالتين فان الطلب الكلي سيتغير، فمع انخفاض معدل الضريبة سيتغير معه الطلب الكلي بالزيادة ليجعل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Real GDP أقرب الى الناتج المحلي الاجمالي الاحتمالي PotentialGDP ،إذا كان أقل منه، وبالعكس زيادة الضرائب تخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Real GDPمن المستوى الذي يكون أعلى من الناتج الاحتمالي الى الناتج الاحتمالي[3]، وبناء على ذلك يمكن استخدام السياسة الضريبية للوصول بالناتج الى المعدل المقبول في ظل التشغيل الكامل واللازم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد أشار Solowبشأن دور الضريبة كأحد أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي بأن فرض الضريبة يؤثر إيجابيا على الادخار في حال التوجيه معظم إيراداتها الى الاستثمار، ومن ثَمَّ ارتفاع معدل النمو في الاجل القصير، ولن تؤثر الضريبة سلبا على الادخار إلا إذا تم توجيه أغلب إيراداتها الى الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي الاجل، بينما يتضح عدم تأثير النمو الطويل الاجل بالتغير في معدل الضريبة، حيث يتجه معدل النمو في الاجل الطويل الى المعدل الطبيعي المعتمد في أساسه على معدل نمو العمالة في ظل غياب عنصر التكنولوجيا[4].

11- حدود السياسة الضريبية:

[1]Steven J. Turnovsky, Optimal Tax, Debt & expenditure Policies in a Growing Economy, op.cit.p.p.22-23.

[2]Aviral Kumar Tiwari, Taxation, Economic Growth & Political Stability, Society, Policy, Institutions &Governance,Springer, 2013.p.49.

[3]John B. Taylor &Akilaweerapana, Principles of Macroeconomics, 6Th, Op.cit, p.345

[4] هند محمد هاني قنديل: السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، رسالة دكتوراه،كلية التجارة،جامعة الحلوان، 2009، ص 3.

أ) إذا كان الهدف تحقيق آثار توسعية ذات أهمية في الدخل القومي النقدي فالسياسة المالية التوسعية (كخفض الضريبة) ستدفع مستويات الاستهلاك الخاص للزيادة، مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي والناتج[1]، حيث تعمل السياسة الضريبية على زيادة الانفاق العام (الطلب الفعلي) في حالة قصور الانفاق الخاص بخفض معدلات الضريبة سواء على الارباح لرفع معدلات الانفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الانفاق الاستهلاكي، وبذلك يترك المزيد من الدخول النقدية بيد الافراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي الاستهلاكي والاستثماري[2].

ويعتبر تخفيض الضرائب غير المباشرة على سلع الاستهلاك الجاري أكثر فعالية من تخفيض الضرائب على الدخل، إذ يتسم قياس آثار تخفيض الضرائب على الدخل بصعوبة خاصة، وذلك لتوقفها على كيفية توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة ودرجة ميولها الاستهلاكية، لهذا حتى تكون سياسة تخفيض الضرائب على الدخل أكثر فعالية، ينبغي أن تتجه الى زيادة إعفاء الحد الادنى اللازم للمعيشة ومقابل الاعباء العائلية، وتخفيض التصاعد بالنسبة لاسعار الضريبة المطبقة على الشرائح الاولى من الدخل لارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك[3].

ت– السياسة الضريبية في حالة الطلب الزائد والتضخم:

يمكن أن تساهم الضريبة في تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية، منها ما يمكن أن تساهم به في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال حدوث التضخم، فيمكن رفع المعدلات الضريبية لامتصاص القوة الشرائية الزائدة، وبالتالي الحد من الطلب الكلي.

فتحدث الضرائب آثارا انكماشية عن طريق اقتطاع جزء من دخول الافراد، ففي حالة جموح الانفاق الخاص يقتضى سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك والاستثمار، أي برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول، فيقع الافراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون على الانفاق، لانخفاض مستويات دخولهم، مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة[4].

---

[1]James D. Gwartney& Robert A. Lawson. The Impact of Tax Policy on Economic Growth, Income Distribution, and Allocation of Taxes, Op.cit. p.p.p.46-51-52.

[2] محمد عبد المعطى ابراهيم سالم: عجز الموازنة العامة وأثر في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والاسلامي دراسة تطبيقية على مصر، مصر، ص 1048.

[3]د. عبد الباسط وفا محمد: سياسات وأدوات المالية العامة، دار النهضة العربية، 2013، ص 54.

[4] محمد عبد المعطى ابراهيم سالم: مرجع سابق، ص 1049.

وتقلل الضرائب من مقدرة الافراد على تملك موارد الانتاج، إذ إنها تخفض من الدخل الحقيقي، إما عن طريق تخفيض الدخل النقدي- نتيجة لرفع مقدار الضريبة- أو عن طريق ارتفاع الاسعار الذي يسببه فرض الضرائب[1].

وبناء على ذلك تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم، ذلك لانها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الافراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الاسعار، وتقليل المسافة بين الحجم النقدي والاموال الحقيقية، لكن عند استخدام السياسة الضريبية في تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة ينبغي مراعاة قيود العبء الضريبي، ويزداد دور السياسة الضريبية أهمية إزاء الصعوبة في إحداث تخفيضات في النفقات الحكومية أحيانا، وبالتالي تكون السياسة الضريبية أكثر التدابير المالية فعالية لمقاومة التضخم في جانب الدخل والتي يبدو لها أعظم احتمالات النجاح، حيث إن الضرائب لها تأثير إنكماشي أكبر من مصادر الايرادات الاخرى[2].

ومع ذلك فان الآثار الانكماشية التي تترتب على فرض الضرائب تختلف باختلاف نوع الضريبة، فإذا تم تمويل الانفاق العام على الاستثمار عن طريق الضرائب التصاعدية أو على الضرائب على الثروة كضريبة التركات فإن الانفاق الخاص على الاستهلاك قد لا يتأثر كثيرا بطلب الاغنياء، وبذلك يشترط رفع سعر الضريبة لدرجة تحد من استهلاك السلع والخدمات من جانب هؤلاء الاغنياء، أو تحد من الدافع على الاستثمار من جانب النشاط الخاص، ومن ثَمَّ يتأثر الطلب الكلي الفعال[3].

فيبدو الاثر الاستقراري للضريبة أكثر وضوحا في حال الضرائب التصاعدية مقارنا بالاثر الذي تحدثه الضرائب النسبية، لأن التصاعد الضريبي يؤدي الى حصيلة أوفر في فترات زيادة الدخل، إذا ما قورن بمعدلات الضرائب النسبية الثابتة، وهذه الزيادة تولد قوى انكماشية جديدة، مما يساعد على إضعاف قوى التضخم في النشاط الاقتصادي[4]، حيث تقوم تلك السياسة بالحد من الطلب الكلي.

[1] د. حافظ محمود شلتوت: اقتصاديات المالية العامة – الضرائب والقروض، بدون ناشر، 1992، ص5.

[2] أحمد محمد عبد العظيم: التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية وسياسة الاستثمار في تحقيق الاصلاح الاقتصادي المصري- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، 2009، ص 57.

[3] د. عبد الهادي النجار: مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، 1998، ص 102.

[4] د. حمدي أحمد العناني، د. عطاالله أبو سيف: اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، 2005، ص 170.

المطلب الثاني: سياسة الانفاق العام ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعكس الانفاق العام دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور هذا الدور، وبالتالي يلاحظ أنه مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة الى الدولة المنتجة فقد تطور الانفاق العام حيث ازداد حجمه وتحول لإن يكون من الادوات الرئيسية للسياسة المالية[1]، ولقد حدث هذا التحول بعد أن تحققت فاعلية الدور الوظيفي للمالية العامة، بدلا من الدور الحيادي لها، حيث أصبح الهدف من النشاط المالي للدولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بعد أن كان ذلك الهدف مقصورا على التوازن المالي أو المحاسبي للميزانية العامة[2].

يمكن تعريف سياسة الانفاق العام بأنها استخدام الدولة أداة الانفاق العام من أجل تحقيق آثار مرغوب فيها، وتجنب آثار اقتصادية أخرى غير مرغوب فيها داخل الاقتصاد الوطني بالتأثير على التشغيل ومعدلاته داخل الاقتصاد وضبط الاسعار.

ويؤثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ذلك أنه يستخدم جزءا من الموارد الاقتصادية، مثل الناتج القومي (الدخل القومي)، وعلى الاستهلاك القومي، والادخار القومي، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة الى الآثار التوزيعية للإنفاق العام.

1- أثر الانفاق العام على الادخار، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي

يتوقف أثر الانفاق العام على الادخار القومي على ما إذا كان الدخل القومي في حالة ثبات أو في حالة زيادة، فمثلا عند ثبات الدخل القومي، فإن زيادة الاستهلاك العام من خلال الانفاق العام يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي، وطالما أن القاعدة في هذا المجال لا استثمار بلا ادخار، فان ذلك الوضع سيؤثر على الاستثمار بالسالب، ومن ثَمَّ على التشغيل بالسالب[3].

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 191.

[2] د. عبد الله الصعيدي: علم المالية العامة –النفقات العامة- الايرادات العامة- الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، 2007، ص 37.

[3] د. عبد المطلب عبد الحميد: إقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 219.

2- أثر الانفاق العام على حجم الاستثمار، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي:

بزيادة الانفاق العام يمكن أن تحدث زيادة متوالية في الاستثمار، ويعبر عن هذه العلاقة من حلال مايعرف بالمعجل، وهو يوضح العلاقة بين زيادة الانفاق العام، وما يؤدي إليه من زيادة في الاستهلاك، وبالتالي تشجيع المنتجين على زيادة الانتاج وزيادة الاستثمارات، والعكس صحيح في حالة نقص الانفاق العام[1].

ويمكن زيادة الاستثمار بزيادة الانفاق على الدخول والاستهلاك، حيث يترتب على زيادة الانفاق العام بمقدار معين زيادة الاستثمار بمقدار أكبر، فالزيادة في الدخول تعني زيادة الطلب الاستهلاكي، الامر الذي يدفع المنتجين الى زيادة إنتاجهم، مما يستلزم زيادة الاستثمار حتى يمكن زيادة الانتاج[2].

3- أثر الانفاق العام على الانتاج والاستهلاك واثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي:

تنحصر الاثار المباشرة للانفاق العام على الانتاج القومي غالبا فيما تحدثه من زيادة أولية، إذ يتوفق حجم الانتاج القومي على المقدرة الانتاجية للمجتمع، وفقا لما يتوافر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية وحجم الطلب الفعال[3].

ويتولد الاثر غير المباشر للانفاق العام على كل من الاستهلاك والانتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك، والذي يعني أن الزيادة الاولية في الانفاق تؤدي الى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وهناك الاثر غير المباشر أيضا والمتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار)، والذي يعني أن الزيادة الاولية في الانفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار، وبالتالي زيادات غير مباشرة في الانتاج خلال دورة الدخل أو دورة النشاط الاقتصادي[4].

4- الاثار التوزيعية لسياسة الانفاق العام وأثرها على الاستقرار الاقتصادي:

عندما تتجه السياسة المالية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام أداة الانفاق العام، وما يترتب على ذلك من توزيع الدخول، قد تكون النتائج أقل وضوحا بالنسبة للمجتمع بشكل عام، لان التغيرات في مستوى برنامج انفاقي يحتمل أن يكون لها تأثير واضحعلى قطاع صغير فقط من السكان، ولكن يظل أناس مختلفون يستفيدون من الانفاق

[1] محمد السيد علي الحارونى: اقتصاديات المالية العامة مع عرض لمؤشرات ومداخل الاستدلال على الاستقرار المالي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر، ص 29.

[2] د. أمينة عز الدين عبد الله: المالية العامة، بدون ناشر، 2003، ص 144.

[3] د. محمد عبد الحميد شهاب: إقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، 2009، ص 54.

[4] د. عبد المطلب عبد الحميد: غقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 217.

الحكومي على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وعلى ذلك فإن توزيع الدخل الحقيقي – أي للرفاهية الاقتصادية لمختلف الناس يتأثر حتما بالجهود الحكومية لاستقرار الاقتصاد بتغيير مستويات الانفاق، وعندما تستخدم السياسة الانفاقية في تحقيق هذا الاستقرار فان ذلك لا يعتبر صنفا غير منظم من الانفاق، ولكنه يعتبر انفاقا على بعض المشروعات يؤثر كل منها على بعض الاشخاص أكثر من بعضها الاخر وبطرق مختلفة[1].

ويرتب الانفاق العام آثارا على أنماط تخصيص الموارد أيضا وعلى مستوى التشغيل والاسعار وعلى ميزان المدفوعات، وهو إذ يؤثر على هذه الامور جميعا، إنما يؤثر أيضا أيضا بالتبعية على النمو الاقتصادي في المستقبل ويتوقف الامر على أمور عديدة منها: نمط الانفاق العام وفاعلية الاستثمار الحكومي القائمة وغيرها من العوامل التي تتفاعل بشكل معقد مع بعضها البعض، لتقوى أو تضعف من الاثر النهائي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي[2].

5- حدود سياسة الانفاق العام:

لقد ظل تحديد حجم الانفاق العام محل دراسة لعقود[3]، فيمكن أن يستخدم الانفاق العام في زيادة أو نقصان الانفاق الكلي، فأي زيادة في الانفاق العام – تتحقق بإنشاء مشروعات عامة جديدة، أو زيادة المنفق على المشروعات العامة القائمة – لا بد وأن تؤدي الى زيادة في الانفاق الكلي، ويتوقف حجم هذه الزيادة بطبيعة الحال على قيمة مضاعف الاستثمار، ومن جهة أخرى فان كل تخفيض في الضرائب يعني زيادة الانفاق، إذ إن من شأنه إتاحة الفرصة للأفراد للتصرف في قدر إضافي من دخولهم كانت الدولة تستولى عليه من قبل، ومرة أخرى فان مقدار زيادة الانفاق الكلي في هذه الحالة تتوقف على قيمة مضاعف الاستثمار وفي جميع الاحوال فان زيادة الانفاق الكلي تعني زيادة حجم الطلب الفعلي، مما لابد وأن يؤثر بالزيادة على حجم المعروض من السلع، ومن ثَمَّ على مستوى الانتاج والعمالة بوجه عام[4].

---

[1] محمد عبد المعطى ابراهيم: عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 1050-1051.

[2] د. محمد صديق نفادى: قياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (71/70-95/94)، مجلة مصر المعاصرة، عدد 455-456 يوليو أكتوبر،1999، ص 88.

[3]John Loizides& George VamVoukas, Government Expenditure and Economic GrowthM Evidence From TrivariateCasuality Testing, Journal of Applied Economics, Vol VIII, No.l,May 2005, p. 125

[4] د. مجدي محمد شهاب: الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 318-319.

وترى النظرية الكلاسيكية أن قصور الانفاق – بمعنى مستوى من الانفاق غير كافٍ لشراء انتاج التوظف الكامل – أمر غير محتمل، وحتى ولو فرض وحدث قصور في الانفاق فان تعديلا في الاسعار والاجور يحدث ليمنع انخفاض الانفاق الكلي من أن يؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل الحقيقي.

وهو ن حالة عدم التشغيل الكامل هي حالة موجودة بالفعل داخل الاقتصاد، وللعمل على الوصول الى ذلك الهدف يمكن حفز ما يسمى بالطلب الفعال.

وعلى ذلك يمكن أن يتحدد الانفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الانتاج مع الطلب الكلي، الاستهلاكي والاستثماري[1]، وتشمل عناصر الطلب الكلي:

***الانفاق الاستهلاكي**: ويعد الانفاق الاستهلاكي ذلك الجزء المتاح من الدخل، والذي يرغب الافراد في انفاقه على السلع والخدمات، وكما أشار كينز يميل الافراد كقاعدة في المتوسط الى زيادة استهلاكهم عند زيادة دخولهم، ولكن ليس بالنسبة نفسها التي زادت بها دخولهم، أو ما أسماه كينز بالقانون السيكولوجي الاساسي للاستهلاك، ذلك أن جزءًا من زيادة الدخل توجه للادخار، وعليه فان الزيادة الكلية في الدخل تساوي زيادة الانفاق الاستهلاكي زيادة الادخار[2].73

***الانفاق الاستثماري**: يمثل الانفاق الاستثماري ذلك الجزء من السلع النهائية التي يضاف الى رصيد السلع الرأسمالية، أو الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي استهلكت، وبهذه الصيغة فان المقصود هو الاستثمار الاجمالي، والذي يشمل الاستثمار الصافي مضافا إليه المستهلك، وهناك صياغات مختلفة يمكن أن تعبر عن الاستثمار، منها التغير في التراكم الرأسمالي[3].

[1] د. زين العابدين بن ناصر: مبادئ المالية العامة – الجزء الاول، بدون ناشر، 1993، ص 43.

[2] د. سعيد سامي الخلاف: الازمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والاسلامي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات رقم 476، جامعة الدول العربية، 2012، ص 63.

[3] د. سعيد سامي الخلاف: مرجع سابق، ص 65.

6- تمويل الانفاق العام:

يبرهن بعض الاقتصاديين أن معظم الدول النامية تكون غالبا في حالة أقل من التشغيل الكامل ولا تجد أبدا الفرصة لتمويل وبناء الاستقرار، ويوجد معياران أو حالتان[1] يفيدان في تحديد الحالات التي يكون فيها الانفاق أفضل أم الادخار للفائض:

- الحالة الاولى::وهي تعتمد على التوقعات المستقبلية اذا كان الاقتصاد ينمو اليوم، ويتوقع أن يحدث انخفاض في المستقبل فمن المقبول ادخار جزء من الفائض، لان العمالة ستنخفض اليوم ولكن الموارد ستكون متاحة غدا لدعم مزيد من العمالة للاجيال القادمة عندما يكون الاقتصاد منخفضا.

- الحالة الثانية: تعتمد على توقع عائد كل مشروع والتساؤل ما إذا كان الانفاق الحكومي يتجه الى الاستثمار وخلق وظائف أم يتجه الى الاستهلاك، وبفرض أن التمويل سيتجه الى الاستهلاك فإنه ليس من المرجح أن يؤدي الى نمو مستقبلي، واذا اتجه الى الاستثمار فان العائد سيكون أعلى بالنسبة لكلٍ من العمالة الحالية، وكذلك النمو المستقبلي، وذلك وفقا للمضاعف.

وتمويل الانفاق العام بزيادة الضرائب أو بيع مزيد من السندات الحكومية يؤدي الى المزاحمة crowding out effect.[2]

7- سياسة الانفاق العام في فترات التضخم:

يمكن للدول مجابهة التضخم باتباع السياسة المالية الكينزية من خلال السياسة المالية الانكماشية للانفاق الحكومي، لما لذلك من تأثير مهدئ للطلب الكلي، وهذا الانحسار في الطلب سيؤدي الى انحسار كلٍ من الناتج ومستوى الاسعار، وهكذا فان السياسة المالية الانكماشية ستخفض من النمو والتضخم[3].

ففي فترات الرواج – التي تتسم بزيادة كمية النقود المتداولة في يد الافراد بالمقارنة بكمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار- تحتاج الدولة لتبني اجراءات مالية تحدث آثاراً

[1] Joseph E. Staglitz, Jose Antonio Ocampo& Others, Stability with Growth Macroeconomics, Liberalization & Development, op.cit.p.75-76.

[2]Chien –Chung Nieh&Tsung-Wu Ho, Does the Expansionary Government Spending crowd out the Private Consumption?, the Quarterly Review of Economic & Finance 46,2006, p.134.

[3] Ian Down, Pathway to Price Stability, op.cit.p.97.

انكماشية غايتها امتصاص جانب من القوة الشرائية لتقليص الطلب الكلي الفعلي، حى تعيد التوازن بين العرض والطلب الاجماليين، لذا فانها تعتمد على سياسة امتصاص القوة الشرائية الزائدة التي تحت يد الافراد، بانقاص الدخول المتاحة التي يخصص أغلبها للاستهلاك، فضلا عن ضغط نفقات الدولة والتوسع في الاقتراض من الافراد، بل وأحيانا يتم اجبارهم على الاكتتاب في القروض (الادخار الاجباري)، كما فعلت انجلترا إبان الحرب العالمية الثانية[1].

المطلب الثالث: الاستدامة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

ويمثل الدين العام أحد الوسائل التي تلجأ إليها الادارة الاقتصادية من أجل تمويل الانفاق العام، وخاصة إذا ما كان حجم الانفاق يتجاوز الايرادات الضريبية، وغيرها من الايرادات العامة، أو كانت الطاقة الضريبية غير كافية لإحداث طفرة قوية في الاقتصاد القومي، نظرا لأهمية هذا الانفاق وضرورته[2].

فالدين العام هو الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة أو الهيئات العامة، والذي تظل الحكومة محملة بعبئه الى أن يتم سداده للدائنين[3]، ويشمل الدَّين العام، الدَّين العام الداخلي والخارجي للحكومة المركزية وبقدر الامكان يمكن أن يشمل تعريف الدَّين العام دين حكومة الولاية أو الاقليم والحكومات المحلية والمديونيات خارج الميزانية، كصناديق التأمينات الاجتماعية والمشروعات العامة.

1-ماهية الاستدامة المالية: نظرا لكون الدَّين العام من المتغيرات شديدة الصلة بمفهوم الاستدامة لما قد يؤدي إليه من انخفاض في حجم رأس المال والاضرار بالاجيال القادمة، وهو الامر المخالف تماماً لفكرة الاستدامة والعدالة بين الاجيال فقد اهتم الكثير من الاقتصاديين بدراسته وتحليله، ويمكن التفرقة بين منظورين لاستدامة الدَّين العام[4]:**منظور الاستدامة الاقتصادية، ومنظور الاستدامة المالية.**

[1] د. عبد الباسط وفا مُحَّد: سياسات وأدوات المالية العامة، مرجع سابق ص 57-58.

[2] د. عطاالله أبو سيف ابادير، د. جابرمُحَّد عبد الجواد الجزار، اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، بدون ناشر، 2006، ص 143.

[3] د. جودة عبد الخالق: الدين العام وأساسيات الادارة، من بحوث المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005،ص 24.

[4] شرين جمال الدين أحمد محمود طه: تحديد حدود الامان للدين العام المحلي، دراسة الحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص 31-32.

منظور الاستدامة الاقتصادية:

وفقاً لذلك المنظور تتوقف استدامة الدَّين العام على قدرته على الحفاظ على الحالة المستقرة الكفء للاقتصاد، وهي حالة الاقتصاد عندما ينمو بنفس معدل نمو السكان، وتتحقق فيه القاعدة الذهبية للنمو، حيث تعظم منفعة الجيل الحالي دون الانتقاص من منفعة الاجيال في المستقبل.

– منظور الاستدامة المالية:

عادة ما ينظر للدين العام من هذا المنظور، حيث إن الدَّين العام يعتبر محققا للاستدامة إذا كانت الحكومة قادرة على تحقيق شرط الملاءة الماليةSolvency، وهي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، أي أن الدولة تتمتع بالملاءة المالية اذا كانت لديها القدرة على سداد الديون الحالية والمستقبلية، ويتضمن هذا التعريف التعهد الضمني بالاستمرار في توفير المنافع العامة والخدمات والتحويلات في المستقبل[1].

تمثل مؤشرات الاستدامة المالية إنذارا مبكرا للدولة، حيث تتيح لصانعي القرار قياس مدى جودة السياسة المالية المتبعة، وقدرتها على الاستمرار في الاجل الطويل، والآثار المحتملة من استمرارها، ومن ثم مدى الاحتياج الى تغيير هذه السياسة من عدمه، فإدراك الدولة المبكر لوجود مشكلات في سياساتها المالية وحاجتها الى إحداث تصحيحات قد يجنب الدولة الدخول في مشكلات اقتصادية متفاقمة وقد تمتد الى الاقتصاد العالمي، وتصل الى أن تفقد الدولة ثقة الاسواق الخارجية، وفي هذه الحالة عادة ماتكون التكلفة أكثر ارتفاعا[2].

وحتى لا يأخذ مستوى الدَّين في الارتفاع بصورة مستمرة، لذا كان لابد من وجود مؤشر يقيس قدرة الحكومة على الاقتراض وإصدار أدوات الدَّين العام المختلفة[3]، للتوقف على ما اذا كانت السياسات المالية الحالية مستدامة من عدمه[4] ومن أهم مؤشرات الاستدامة:

[1]OyaCelasun and Others, Primary surplus behavior and risks to fiscal sustainability in emerging market countries, IMF Working paper, march, 2026. P3.

[2] عبير محمد ثروت حسين: الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 3.

[3] أشرف حلمى سلامة: الاثار الاقتصادية لاذون الخزانة على الموازنة العامة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007، ص 111.

[4]Alejandro Izquierrdo and UgoPanizza, Fiscal Sustainability: Issues For Emerging Market Countries, op. cit. pp 69-71.

- **مؤشر مستوى الدّين الاسمى للناتج المحلي الاجمالي:**

يعتبر ذلك المؤشر من أكثر المؤشرات شيوعا لقياس استدامة الدَّين، ويقارن ذلك المؤشر مستوى المديونية بمدى قدرة الدولة على الدفع، وذلك بطريقة مبسطة وسهلة للحساب، وعلى الرغم من بساطة هذا المؤشر فإنه يتجاهل الشروط التي يقوم بها الدَّين ويتجاهل مدفوعات خدمة الدَّين أيضا والذي قد يخلق مشكلات تعود الى السيولة أو القيود السياسية حتى مع انخفاض معدل الدَّين للناتج المحلي الاجمالي[1].

- مؤشر صافي القيمة الحالية للدَّين الى الناتج المحلي الاجمالي:

على عكس مؤشر القيمة الاسمية للدين، يعتد ذلك المؤشر بالشروط التي تم على أساسها تقييم الدَّين. وهكذا فان الدين بسعر فائدة منخفض يقلل الدَّين، أما الاستدانة بسعر الفائدة مرتفع ستؤدي الى ارتفاع صافي القيمة الحالية للدين[2].

- **مؤشر الفائض أو العجز الاولى:**

يقوم هذا المؤشر على أن السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب أن تحفظ بنسبة فائض أولى للموازنة العامة الى الناتج المحلي عند مستواها الحالي، وذلك لضمان ثبات نسبة الدَّين الى الناتج المحلي الاجمالي، أي أن[3]:

نسبة الفائض الاولى الى الناتج المحلي الاجمالي = (سعر الفائدة الحقيقي – معدل النمو الاقتصادي) × نسبة الايرادات الحكومية الى الناتج المحلي.

ويعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولى للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، وتشير هذه النسبة الى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبء الدَّين العام حيث يترتب عليها مزاحمة أوجه الانفاق العام الاخرى بالموازنة العامة، مما ينتج عنه تحول معظم النفقات العامة الى نفقات حتمية[4].

---

[1] Emanuel Baldacci & Kevin Fletcher, A Framework for Fiscal Debt Sustainability, op. cit. p 135.

[2] Ibid. p136.

[3] مجدولين محمّد عبده سعيد: كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام، وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 37.

[4] مروة فتحي السيد البغدادي: الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2011، ص 188.

- مؤشر حساب الموازنة على أساس مبدأ الاستحقاق:

ويستند هذا المؤشر الى المعاملات السابقة، وتحليل مدى قدرة الدولة للتعامل معها، والى أي مدى سيتم توفير الاعتمادات المستقبلية للديون عند استحقاقها، ويسمح حساب الموازنة بتطوير إطار التخطيط والسيطرة والمحاسبة لكل قسم من أقسام الانفاق، وتتعدد وسائل تحقيق اهداف هذا النظام من خلال عدد من النظم المحاسبية التي توضح الوضع المالي، ويطبق هذا النظام في عدد من الدول، مثل المملكة المتحدة ونيوزيلاندا واستراليا[1].

- **مؤشر معدل الدَّين للإيرادات:**

يعتبر مؤشر الدَّين للإيرادات مؤشراً فعالاً يعطى اضافة لقياس قدرة الدولة على تمويل الدَّين، وعلى عكس معدل الدَّين للناتج القومي الاجمالي، فانه يأخذ في الاعتبار القيود التي قد توجد في تحويل الدخل القومي الى ايرادات عامة، بالإضافة الى ذلك فان هذا المعدل أقل حساسية لتعريف القطاع العام من مؤشر الدَّين العام للناتج المحلي الاجمالي، ولذلك يعد هذا المؤشر اكثر نفعا من مؤشر الدَّين الى الناتج القومي الاجمالي في المقارنات بين البلدان، يجب ان تتسق تغطية دين القطاع العام في تحليل الاستدامة المالية مع تغطية إيرادات القطاع العام[2].

- مؤشر فجوة الضرائب[3]:

يهدف هذا المؤشر الى تقليل الفرق بين الحصيلة الضريبية المحققة للاستدامة المالية وبين الحصيلة الضريبية الفعلية، ووفقا لذلك المؤشر تكون نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي (بدون مدفوعات الفائدة)+(سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدَّين العام الى الناتج المحلي الاجمالي.

أي أن الضرائب المستهدفة تغطى الجزء من إجمالي النفقات الاولية، ونفقات خدمة الدَّين الذي لا يغطى من خلال فوائد النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من تعدد مؤشرات قياس الاستدامة المالية إلا أن هناك بعض القيود ترد على استخدامها منها:

[1] مجدولين محمّد عبده سعيد: كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام، مرجع السابق، ص 38.

[2]Emanuel Baldacci & Kevin Fletcher, A Framework for Fiscal Debt Sustainability, op.cit, p 137.

[3] مجدولين محمّد عبده سعيد: كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام، مرجع السابق، ص 38.

1- تركز هذه المؤشرات على تحديد نسبة الدَّين العام الى الناتج المحلي دون وضع حد أمثل لهذا الدَّين[1].

2- هناك افتراضات تضعها هذه المؤشرات خاصة بمعدل نمو الناتج المحلي وسعر الفائدة والنفقات والايرادات الحكومية، بأنها متغيرات خارجية، ولكنها في حقيقة الامر متغيرات داخلية ترتبط ببعضها البعض[2].

3- تمثل هذه المؤشرات حكما كافيا لتحقيق الاستدامة المالية في الاجل الطويل، ولكنها ليست ضرورية لتحقيق الاستدامة[3].

4- وتعدد مؤشرات قياس الاستدامة المالية يعقد الموقف على الحكومة، فمثلا الناتج القومي الاجمالي يعود على الايرادات الضريبية المحتمل تحصيلها، وبالتأكيد فان الايرادات المحتملة تختلف من دولة الى اخرى، وتتغير من فترة الى أخرى في الدولة المعنية، وتختلف بحسب مدى تطور المؤسسات والنظام الاقتصادي، والتضارب والتكامل بين هذه العوامل يجب وضعه قيد الاعتبار[4]، ومدى قوة النظام المالي أو هشاشته أيضا، وكذلك النظام الضريبي، ومدى تأثير القطاع الغير رسمي على الاقتصاد.

3- الانضباط المالي وتحقيق الاستقرار المالي:

لقد نما الدَّين العام في الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الامريكية بصورة كبيرة، وظهر تساؤل عن استدامة العجز في الموازنات العامة وظهرت نفس المشكلة في الدول الاوروبية عندما بلغ الدَّين العام مستويات خطيرة في بلغاريا وايرلندا وإيطاليا، كل تلك الدول تخطى دينها العم حاجز 100%من الناتج الاجمالي، والامر أكثر من ذلك بالنسبة لليونان، وقد أصبحت على إثر ذلك إدارة الدَّين العام محل اهتمام[5].

[1] Alejandro Izquierrdo and UgoPannizza, Fiscal Sustainability: Issues for Emerging Market Countries, op.cit, p 71.

[2]Ibid.

[3] مجدولين محمّد عبده سعيد: كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام، مرجع السابق، ص 39.

[4] Steven V. Marks, Fiscal Sustainability, op.cit,p. 232.

[5]RudigerDornbuschand Mario Draghi, Public Debt Management: theory and History, Center for Economic Policy Research, 1996. Cambridge University, Digital Printed 2004,p. 1

وقد بلغ معدل الدَّين عام 1999في ايطاليا 113.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام 2007 بلغ تقريبا 103.5% وفي عام 2009 وصل الى 115.8%من الناتج المحلي الاجمالي، وفي ألمانيا بلغ معدل الدَّين في تلك السنوات على التوالي الى 60.9%، 65%، و 73.2% من الناتج المحلي الاجمالي[1].

فهناك العديد من الاسباب التي تدعم ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بخفض معدلات الدَّين وخفض عجز الموازنة، ومن بين تلك الاسباب[2]:

-ارتفاع تكلفة الاقتراض.

-استمرار عجز الموازنة في الزيادة، لأنه سيؤدي لفقدان السوق الثقة، وما قد يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة الاقراض.

- هناك حاجة ماسة لخفض صافي الدَّين من أجل الاستعداد لازمات قادمة.

- تحد المبالغة في الاقتراض من العدالة، حيث تقلص من قدرات الاجيال القادمة على الاستهلاك.

5- حدود الامان للدين العام (حدود استدامة مالية الدولة):

لا يجب أن يترك اللجوء الى الدَّين العام بلا ضوابط، حيث يتأكد صانع السياسات الاقتصادية من أن مستوى الدَّين في الحدود التي تعظم الاستفادة منه، ومن آثاره الايجابية وتقلل من آثاره السلبية، وتضمن ألا يكون حجم الدَّين العام سببا في حدوث الازمات[3]، فحدود استدامة مالية الدولة تلعب دورا هاما في تحديد السياسة المناسبة لتحقيق ما ترمى اليه سياسة الدولة من أهداف[4].

ويقصد بحدود الامان للدين العام القيمة التي يمكن للاقتصاد القومي استعابها بكفاءة ولديه القدرة على تحمل أعبائها دون مشاكل تؤدي الى لجوء الحكومة الى التمويل التضخمي، وتختلف حدود الامان ومن دولة لاخرى، وغالبا

[1]SebasationHauptmeier, A. Jesus Sanchez- Fuentes &LudgerSchukncht, Towards Expenditure Rules Journal of Policy Modeling 33, 2011.p. 614

[2] Ray Barell& Simon Kirby, Fiscal Policy & Government Spending, National Institute Economic Review, 2010,p, 16.

[3] عمرو محمد محمود سليمان: الاثار الاقتصادية الكلية للدين العام المحلي في مصر –دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة حلوان، 2010، ص66.

[4] Emanuel Baldacci & Kevin Fletcher, A Framework for Fiscal Debt Sustainability, opcit, p 154.

ما ينطوي تحديد حجم الدَّين العام على مقايضة بين زيادة مصداقية الحكومة والحد من مخاطر تعرضموازنتها للصدمات المختلفة[1].

وكما هو الحال بالنسبة للدول النامية وأيضا الاسواق الناشئة وما لديها من سياسة مالية ضعيفة، فغالبا ما تكون المؤسسات المالية لديها وموازناتها غير المعقولة، تمنعها من تسيير سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية، وذلك لعم قدرتها على الحد من الانفاق العام أو استقطاع الضرائب في الاوقات المناسبة[2].

[1] مروة فتحي السيد البغدادي: مرجع سابق، ص 175.

[2] Alejandro Izquierrdo and UgoPanizza, Fiscal Sustainability: Issues for Emerging Market Countries, op.cit.p 73.

خلاصة الفصل

ان تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الاخرى تطورا كبيرا بحيث يمكن هذا التدخل عن طريق أدوات السياسة المالية وهي تتمثل في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية والائتمانية نجد أن كلا من السياستين الانفاقية والضريبية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الاموال العامة وتحقيق اقصى انتاجية من هذه الاموال.

كما تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد او وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الاسعار ومستوى الدخل الوطني ويتم التعبير عن هذه القيود في صورة مؤشرات قواعد عجز الموازنة "وتستهدف خفض عجز الموازنة الى مستوى معين ، ثم تحويل هذا العجز الى فائض"، وقواعد الاقتراض "وتهدف الى تحقيق الرشاد في اختيار طرق التمويل العام أو قواعد الدين " وتهدف الى تحديد حدٍ امن لاجمالي الدين العام"، كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الانفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بناها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الاخير في سياستها.

الفصل الثالث:

تجارب دولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

باستخدام السياسة المالية

المبحث الأول: تجربة الصين

يعد من أهم ثلاثة أحداث فاجأت العالم خلال المائة عام السابقة، الإصلاح الذي حدث في السبعينات في الصين وهو تحول الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد متقدم. وسياسة الإصلاح تلك أدت إلى أن أصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 10.7% عم 2006. ذلك المستوى الذي وضع الصين من أهم اقتصادات العالم مع الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، وأصبحت الصين منذ إدخال إصلاحات اقتصادية قائمة على نظام اقتصاد السوق في عام 1978 أسرع اقتصادات العالم نمواً.

المطلب الأول: نموذج السياسة المالية في الصين

أولا: إجراءات كبح التضخم في الصين

شهد الاقتصاد الصيني تقلبات في معدل التضخم مع النمو الواسع، في الفترة من 1985 و1991 وكذلك 1992 -1998 والفترة ما بين 1999 إلى 2007 الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ارتفع بحوالي 9.5، 10.4 و1.34% على التوالي[1].

جدول رقم (01) تطور معدل التضخم (%) في الصين خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	1011	2012	2013	2014
معدل التضخم	5.9	0.7-	3.2	5.6	2.6	2.6	1.9
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل التضخم	1.4-	2.00	1.6	2.1	2.9	2.4	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي

[1] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، السياسة المالية واستهداف الاستقرار الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، القاهرة 2014، ص 232.

شكل رقم (01) التضخم في الصين (متوسط أسعار المستهلكين)

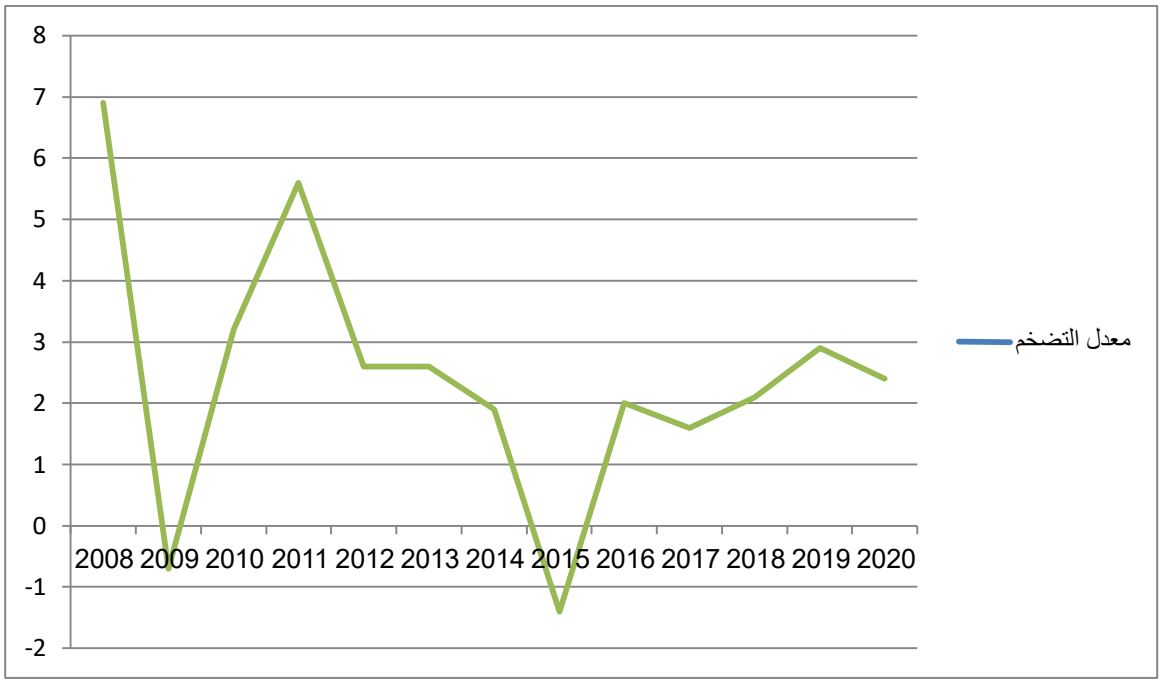

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (01)

من خلال الشكل رقم (**01**) نلاحظ أنه في عام 2009 لم يتجاوز معدل التضخم -0.7% بينما كان في عام 2008 مرتفع إلى أقصى مدى في القرن الحادي والعشرين، حيث أنه سجل معدل 5.9%، والجدير بالذكر ان الصين حققت في العام نفسه أعلى معدل نمو والمقدر بـ 8.7%، ويعزي التأثير المحدود للأزمة عليها إلى عدم تعرض رؤوس أموال المصارف الصينية لخسائر كبيرة من جراء انهيار أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى ضخامة حجم الاستهلاك المحلى[1].

ويمكن القول بأن معدل مرتفع من التضخم هو ضريبة معدلات مرتفعة من التشغيل والنمو، وعلى الرغم من ذلك فإن متوسط معدل التضخم يظل في الحدود الآمنة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم بأسعار المستهلكين خلال الفترة 2008 إلى 2020 نحو 2.36%.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2010، ص 4.

لقد مزجت الصين بين قواعد السياسة المالية والنقدية للحد من التضخم، لتكون قادرة على توضيح ميكانيكية التضخم، ويعد ذلك أفضل من السياسة النقدية بمفردها، فالتضخم في الصين ليس ظاهرة نقدية بحتة، وإنما هو ظاهرة مالية كذلك، ولذلك يتطلب استقرار الأسعار ليس فقط سياسة نقدية مناسبة، ولكن أيضا سياسة مالية مناسبة[1].

ثانيا: تدابير السياسة الضريبية

تشكل الضرائب أهم مصدر دخل لحكومة جمهورية الصين الشعبية. وهي عنصر أساسي في سياسة الاقتصاد الكلي، وتؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. مع التغيرات التي تم إجراؤها مند الاصلاح الضريبي عام 1994، سعت الصين إلى إنشاء نظام ضريبي مبسط موجه نحو اقتصاد السوق الاشتراكي.

أدت الاصلاحات إلى تقليص مهم لقدرة الدولة على تعبئة الموارد المالية. فقد ضاق الوعاء الضريبي لأن منشآت القطاع العام، المصدر الرئيسي للموارد المالية أصبحت تعاني من فقدان التوازن، في حين أن القطاع الخاص الصاعد بسيط الخضوع للضريبة (قطاع غي رسمي).إضافة إلى ذلك، اللامركزية في تقليص العائدات الضريبية.

من أجل إصلاح الظروف المالية لعب الاصلاح المالي في عام 1994 دوراً هاماً في منع التهريب من المدفوعات الضريبية، فمنذ عام 1994 اتبعت الصين سلسلة من الاصلاحات الجادة في القانون الضريبي والاجراءات الحسابية والبنوك، والتي أدت إلى أن الصين أصبح لديها هيكل لسياسة مالية أقرب إلى الاقتصاديات المتقدمة، وذلك بالاعتماد على[2]:

- لا مركزية السياسة المالية للحكومات المحلية.
- وتجميع الضرائب على أرباح الشركات الصغيرة والمشروعات الجديدة في ظل مصادر معلوماتية كافية لتحصيل الايرادات بفعالية من الشركات، ونتيجة لذلك لذا الصين سياسة مالية محفزة لتشجيع نمو إنتاجية تلك الشركات ودخوله للسوق، وذلك لزيادة الأرباح التي تفرض عليها الضريبة.
- وتعول وزارة المالية الصينية بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب القيمة المضافة أكثر من الضرائب المباشرة لتمويل الانفاق الحكومي، فالحصيلة بأكملها من الضرائب على دخل الأفراد فقط تساهم بحوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لمركز بيرو للإحصائيات عن الصين 2010.

[1] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235 .

- أرادت الحكومة الصينية في عام 1984 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنحت إعفاءات ضريبية خاصة لمناطق معينة، فعرضت نسبا ضريبية خاصة مخفضة 15% و24% مقارنة مع المناطق الأخرى، ونتيجة لهذه الإعفاءات الضريبية المتنوعة التي قدمتها الحكومة الصينية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الماضيين، نما الاستثمار الأجنبي بمعدل 41%سنوياً، فقد كان مجموع قيمة هذا الاستثمار 1.258مليار دولار أمريكي عام 1984 واستمرت نفس السياسة بعد ذلك.

وضع الإصلاح الضريبي لعام 1994 قواعد تقسيم الضرائب بين الميزانية المركزية وميزانيات المقاطعات، وأسس إدارة منفصلة لجباية الضرائب المركزية، وخفض الأموال الإضافية، وفرض رسماً على القيمة المضافة (TVA) وضريبة تصاعدية على دخل الأفراد، وضريبة على الشركات (37%)، وضريبة على المنشآت الخاصة، وضريبة على الأرباح. وأصبحت ضريبة القيمة المضافة تشكل المورد الرئيسي (37% من موارد الميزانية العامة في عام 2004). أما الضريبة على أرباح المنشآت الخاصة (16%)، ولا تمثل الضريبة على الأفراد العاديين سوى (7%) من الموارد الضريبية[1].

ومن بين الاعفاءات التي فرضتها الحكومة الصينية نذكر منها[2]:

- الاعفاءات الاقليمية: وهي إعفاءات خاصة تمنح للمشروعات الاستثمارية في مناطق (مقاطعات) معينة.
- اعفاءات القطاعات: حددت المشروعات الاستثمارية للأجانب حق العمل لعشر سنوات على الأقل في النشاطات الموجهة للإنتاج الذي يعطي الحق في الاعفاء من ضريبة الدخل لسنتين.
- اعفاءات التصدير والمناطق التجارية الحرة: المشروعات الموجهة للتصدير حيث أن المناطق التجارية الحرة إذا استوردت البضائع إليها من الخارج فهي معفاة من الرسوم الجمركية.
- تعتزم الصين اعفاء الشركات الاجنبية بصورة مؤقتة من الضريبة على الارباح التي يعاد استثمارها في البلاد، على أمل النجاح في تشجيع هذه الشركات على البقاء فيها في مواجهة التخفيضات الضريبية الكبرى التي أقرتها الولايات المتحدة.
- فرضت الصين رسوماً جمركية على الواردات بقيمة 110 مليار دولار على المنتجات الأمريكية استهدفت منتجات المواد الكيميائية، والفحم، والمعدات الطبية، مع رسوم تتراوح بين 5% و25%[3].

[1] فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، آفاق ثقافية، العدد 82، دمشق، 2010، ص 38.

[2] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، مرجع سبق ذكره، ص ص 235-236.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2019، ص 2.

ويجب الاشارة إلى قانون ضريبة الدخل الصيني لعام 2007، فهذا القانون الجديد سحب كل الامتيازات الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر، ووحد النسب الضريبية لكل المشروعات بنسبة (25%)، ولأجل معرفة قدرة الصين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أجرى مسح لـ (809) مستثمر عالمي في غرب وشرق ووسط أوروبا في فبراير عام 2009، تم فيه تصنيف الصين على أنها الدولة الثالثة بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار في العالم[1].

ثالثا: سياسة الانفاق الحكومي

جدول رقم (02) نسبة الانفاق الحكومي (%) في الصين من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	2008	2009	2010	1011	2012	2013	2014
الانفاق الحكومي	4.57	5.08	6.03	7.49	8.53	9.62	10.52
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الانفاق الحكومي	11.11	11.22	12.26	13.84	14.34	14.72	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

[1] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، مرجع سبق ذكره، ص 236.

يمكن ترجمة الجدول إلى الرسم البياني التالي:

شكل رقم (02) نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الصين

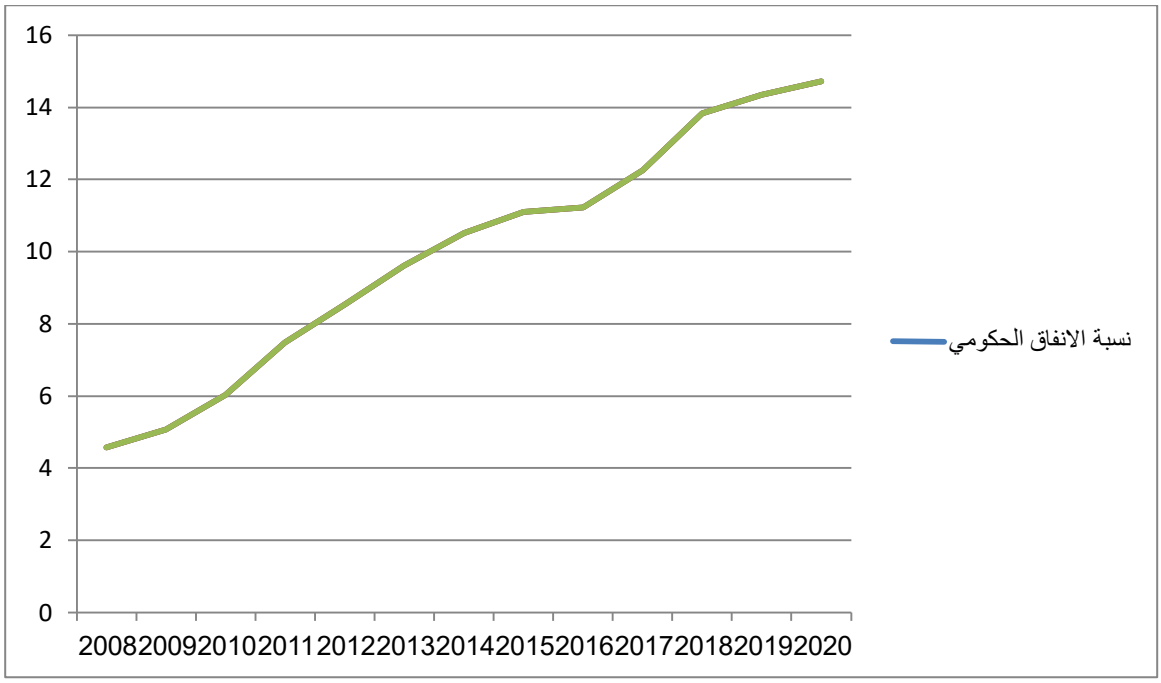

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (02)

من خلال الشكل رقم (**02**) يتضح أن الصين تتجه منذ عام 2008 إلى زيادة الانفاق الحكومي، فقد بلغ قيمة 7.49 تريليون دولار سنة 2011 أي ما يعادل نسبة 20.8% من الناتج المحلي الاجمالي كما بلغ قيمة 13.84 تريليون دولار سنة 2018 بما يمثل نسبة 15.8% من الناتج المحلي الاجمالي ، ويبلغ متوسط الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2008 إلى 2020 قيمة 9.94 تريليون دولار، والهدف من وراء زيادة الانفاق الحكومي هو تحقيق نمو مطرد. ويبلغ متوسط الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي في الصين في الفترة (2008-2020) 9.94 تريليون دولار.

رابعا: النمو الاقتصادي في الصين

تعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي في الصين بمثابة القوة الدافعة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام الذي حققه البلد، فعلى مدار ثلاثين عام تحول الاقتصاد الصيني النامي المخطط مركزياً، إلى نظام اقتصادي يعتمد إلى حد كبير على قوى السوق في تحقيق الموارد[1].

جدول رقم (03) تطور معدل النمو الاقتصادي (%) في الصين خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	9.7	9.4	10.6	9.6	7.9	7.8	7.4
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو الاقتصادي	7.00	6.8	6.9	6.7	6.00	2.2	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي

ونترجم الجدول إلى الشكل البياني

[1] حواس أمين، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 9، 2017، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر.ص12

شكل رقم (03) تطور معدل النمو الاقتصادي (%) في الصين خلال الفترة (2008– 2020)

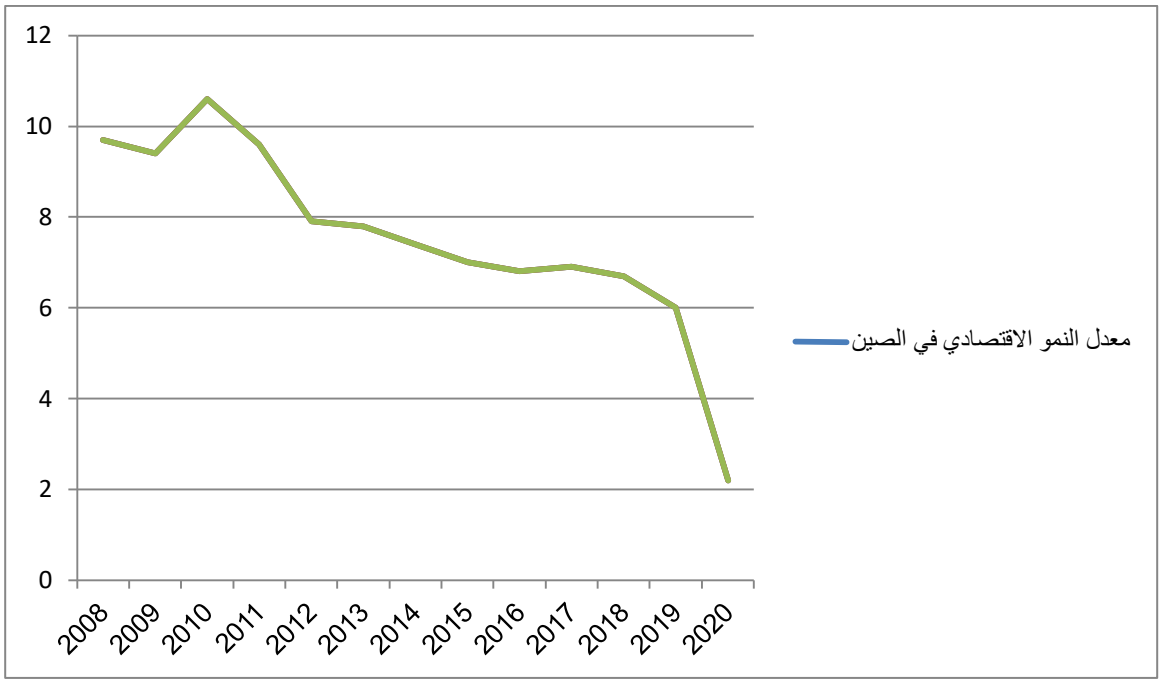

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (03)

من خلال أرقام الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) يتبين لنا أن الاقتصاد الصيني حقق معدل 9.4% سنة 2009 مقابل 9.7%سنة 2008، ويعزى التأثير المحدود للأزمة عليها، إلى عدم تعرض رؤوس أموال المصارف الصينية لخسارة كبيرة من جراء انهيار أسواق المال العالمية، كما شهد تراجعاً ملحوظاً في الفترة ما بين (2011-2015) حيث بلغ معدل النمو سنة 2015 حوالي 7% محققا تراجعاً عن سنة 2014 والذي بلغ فيها معدل النمو 7.4% وبذلك تسجل الصين أبطأ نمو اقتصادي منذ 25 عاماً، يرجع التباطؤ في الاقتصاد الصيني إلى النمو الاستثنائي للاقتصاد خلال الثلاثة عقود الماضية، فمن الطبيعي جداً أن يتراجع النمو، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المسنين، واستقرار معدلات الاستثمار الذي أصبح يشكل حوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي، كما لا يمكن تغافل انخفاض أسعار الأسهم الصينية وتراجع قيمة الأوراق المالية.

لقد حقق ثاني اقتصاد في العالم معدل نمو بلغ 6% سنة 2019 مقابل 6.7% سنة 2018 و6.9% سنة 2017، ورغم أنه يمثل أضعف معدل نمو اقتصادي للصين منذ 1990، هذا يرجع لمجموعة من العوامل التي تأتي في مقدمتها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، والضبابية الدولية المتزايدة والقضايا الهيكلية البارزة على

الصعيد الداخلي[1]،إلا أنه مازال قوياً مقارنة بمعدلات النمو العالمية، كما أنه يقع في نطاق المستهدف الذي يتراوح ما بين 6% إلى 6.5%بلغت نسبة مساهمة النمو الاقتصادي الصيني في نمو الاقتصاد العالمي نحو 30%[2].

بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008-2020) حيث بلغت أعلى قيمة له 9.7% سنة 2008 بينما كانت أدنى قيمة له 2.2% سنة 2020.

المطلب الثاني: الدروس المستفادة

نستخلص من التجربة الصينية ضرورة المزج بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم، حيث مزجت الصين بكفاءة بين قواعد السياسة المالية.

تتطلب فاعلية السياسة المالية أن تكون حصيلة الايرادات التي تجمعها الدولة هي المقدار السليم من الايرادات، وعلى الرغم من ارتفاع معدل الضرائب فلم تكن الحصيلة الضريبية مرتفعة جزئيا، نظرا لأن جزء صغير من الاقتصاد كان يخضع لتلك الضرائب، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التهريب من الضرائب، ولارتفاع الفساد أيضا، فالعديد من المدفوعات لم تكن تظهر (تسجل) في الايرادات الحكومية.

يتضح أن معدل النمو الاقتصادي الصيني قد أخذ بالتراجع سنوياً وبشكل مستمر من 9.7% سنة 2008 إلى 2.2% سنة 2020، قد يعزى السبب اقتصاديا للعديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة فالصين بدأت تصل إلى مستويات تشغيل عالية داخلياً مع ازدياد تشبع السوق الداخلية كما أن للأزمات المالية العالمية المتكررة منذ سنة 2008 وركود السوق العالمية له دور في تراجع معدلات النمو الاقتصادي الصيني.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019، ص7.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2020، ص5.

المبحث الثاني: تجربة الهند

جذب أداء الاقتصاد الهندي في السنوات الأخيرة انتباهاً دولياً متزايداً، وقد اعتمدت الهند على دور كلٍ من السياستين المالية والنقدية منذ التسعينات من القرن العشرين، وكان هدف السياسات الكلية لديها هو الحفاظ على التوازن بين استقرار الأسعار ومعدل مرتفع للتشغيل الاقتصادي.

المطلب الأول: نموذج السياسة المالية في الهند

أولا: سياسة الانفاق العام

اعتمد الاقتصاد الهندي على النموذج الكينزي، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق إلى مزيد من الناتج والعمالة عندما يكون الاقتصاد في مستوى أقل من التشغيل الكامل.

جدول رقم (04) معدل الإنفاق في الهند إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الانفاق العام	39.67	28.27	27.22	26.67	26.87	27.26	26.87
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الانفاق العام	27.1	27.2	26.2	26.3	27.1	31.0	

المصدر : صندوق النقد الدولي، أفريل 2014 (2009-2014).

الشكل رقم (04) معدل الإنفاق في الهند إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج

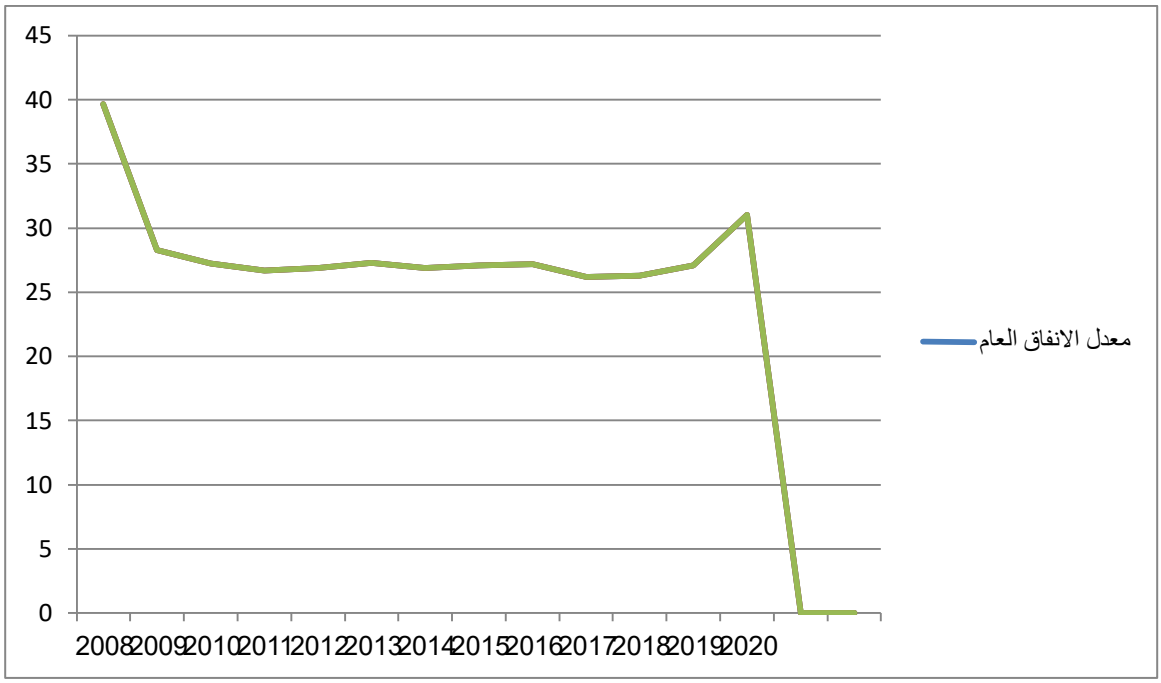

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (04)

ثانيا: إجراءات خفض العجز الموازني

خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اتسمت السياسة المالية في الهند بوجود عجز موازنة كبير، هذا العجز أدى إلى تراكم دين القطاع العام الهندي، والذي تجاوز 80% من الناتج المحلي الإجمالي، واتسمت السياسة المالية في تلك الفترة باستمرار تدهور الوضع المالي، وأصبح غير مستدام مما دعا للحاجة الماسة لتطوير المالية العامة، في ظل معدل نمو أقل من الاحتمالي، وبالنظر إلى ما سببه ارتفاع عبء الدين واجهت الهند ضعفاً كبيراً في استدامة الدين العام المستقبلي في ظل غياب شامل وممتد (موسع) لتخفيض الانفاق المالي، بالإضافة إلى التأثير العكسي للعجز المالي لعدم ادخار القطاع العام وأثره على تراكم رأس المال والنمو.

واعتبر المستوى غير المستدام من عجز الموازنة أحد نقاط ضعف إدارة السياسات الاقتصادية الكلية لديها، فقد أدى عجز الموازنة المرتفع إلى تراكم نسبة الدين إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل العجز المالي المرتفع أثر على أداء السياسة المالية لما له من تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال أثر المزاحمة و/أو رفع سعر الفائدة في الاقتصاد ففي عام 1998/1997 شهدت الهند مستوى عجز مرتفع، وكذلك عام 2003/2002

تزامن مع معدل منخفض من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض عجز الموازنة منذ 2004/2003 رافقه مرحلة من ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فكان بذلك الإصلاح المالي عنصراً رئيسياً لاستقرار الاقتصاد الكلي، ويؤذي لبيئة ملائمة لزيادة النمو، وكذلك يؤذي الحد من عجز الموازنة لمزيد من فعالية السياسة المالية، وكذلك أدى لخفض معدلات الدَّين[1]، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05) معدل الدين العام في الهند كنسبة مئوية من الناتج

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الدين العام	72.7	71.1	66.0	68.3	67.7	67.4	66.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل الدين العام	68.8	68.7	69.5	70.2	73.9	89.6	

المصدر :من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

[1] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، مرجع سبق ذكره، ص ص 213- 214.

الشكل رقم (05) معدل الدين العام في الهند كنسبة مئوية من الناتج

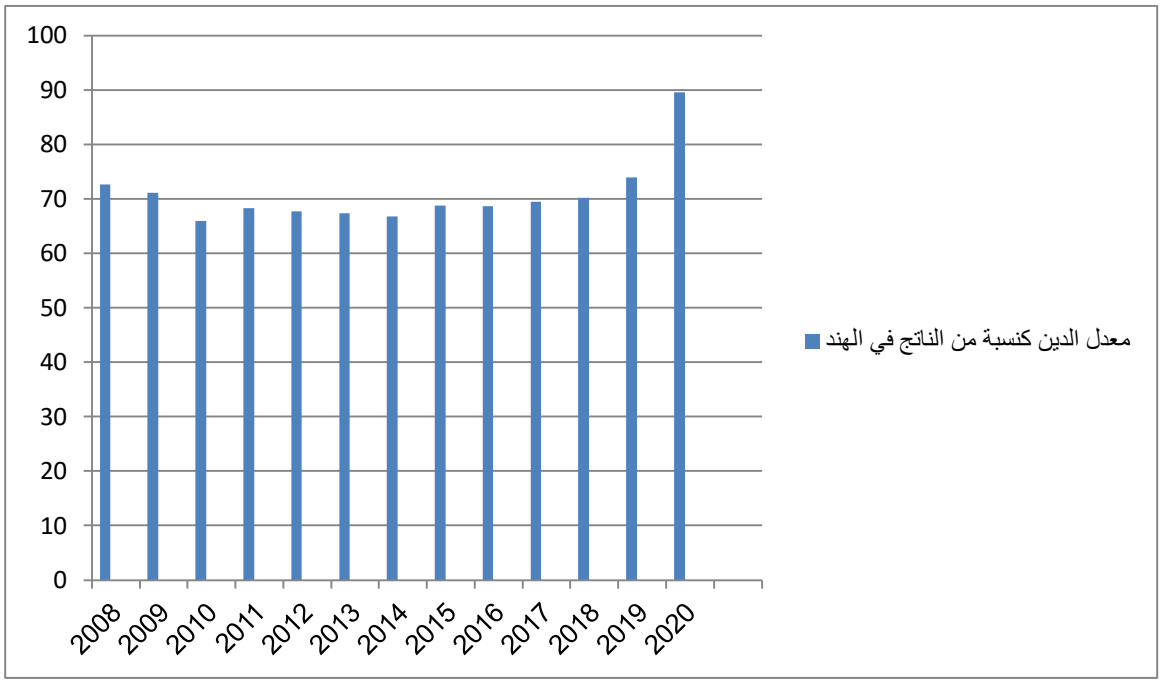

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (05)

بلغ معدل الدين سنة 2008 ما يعادل 72.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد تراجع مند سنة 2009 حيث بلغ حوالي 71.1% من الناتج، وقد استمر معدل الدين في الانخفاض حتى بلغ سنة 2014 حوالي 66.8% من الناتج، ويتميز هذا الانخفاض بأنه انخفاض تدريجي بينما بلغ سنة 2018 ما يعادل 70.2% وسنة 2020 حوالي 89.6%.

ويعد ذلك نتيجة الإصلاح المالي، وكان الهدف الرئيسي لإصلاح القطاع المالي هو انفاذ القطاع المالي بكفاءة وفاعلية وجدارة، وقد ركز إصلاح السياسة المالية على تحقيق العدالة الاجتماعية واستخدمت كلٌ من السياسات الضريبية والمالية في هذا الاتجاه[1].

ثالثا: تطور معدلات النمو

شهد عام 2008 هبوط حاد في معدلات النمو فقد تراجع بشدة مقارنة بالسنة التي سبقتها، ويعود هذا الانخفاض إلى حادث بومباي الإرهابي الذي أذى إلى هروب الاستثمارات خارج الهند، ولكن اعتماد الاقتصاد الهندي

[1] إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، مرجع سبق ذكره، ص 215.

على تكوينات رأس المال المحلي حد من أثر ذلك في السنوات التالية، وفضلا عن ذلك فقد تبنت الهند سياسة مالية نشطة حيث أن الحكومة قدمت حزمتين من التحفيز، وانتهاج سياسة داعمة للنمو، منها خفض سعر الفائدة وخفض ضرائب الانتاج والمبيعات على المنتجات المتداولة محليا.

بلغ معدل نمو الاقتصاد الهندي نحو 4.4% عام 2013 مقابل 4.7% عام 2012، وهو أقل من نصف معدل النمو الذي حققته عام 2010 والبالغ نحو 11.2%. بالإضافة إلى العوامل التي ساهمت في هذا التراجع والمرتبطة بالاقتصاد العالمي، فإن هناك عوامل داخلية أثرت سلبا على أداء الاقتصاد الهندي أهمها انخفاض مستوى أداء القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وتراجع

مستويات الاستثمار بسبب تخفيض التصنيف الائتماني للهند أكثر من مرة خلال عامي 2012، 2013 بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة والتي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي.

كما حققت الهند معدل نمو مرتفع بلغ 7.4% عام 2014 وقد ساهم في تحقيق هذا النمو انتعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل سوقا رئيسية للسلع الهندية وارتفاع صادرات الخدمات، إلى جانب ارتفاع الاستثمارات الخاصة فضل الاصلاحات التي طبقتها الهند والتي حسنت من بيئة الأعمال لديها. هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط والذي ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وخاصة أن الهند تعد من الدول كثيفة استهلاك الطاقة حيث يبلغ متوسط نسبة استهلاك النفط من إجمالي الناتج المحلي نحو 7.5% مقارنة بنحو 3.8% في الولايات المتحدة. وحال استمرار الهند في تطبيق باقي الاصلاحات الاقتصادية فمن المتوقع أن تحقق

معدل نمو أعلى مما تحققه الصين، ولكن هذا يستلزم أن تعمل على خفض معدل التضخم وتحسين أداء القطاع الصناعي والمضي قدماً في تنفيذ عدد من الاصلاحات الهيكلية.

الشكل رقم (06) معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند

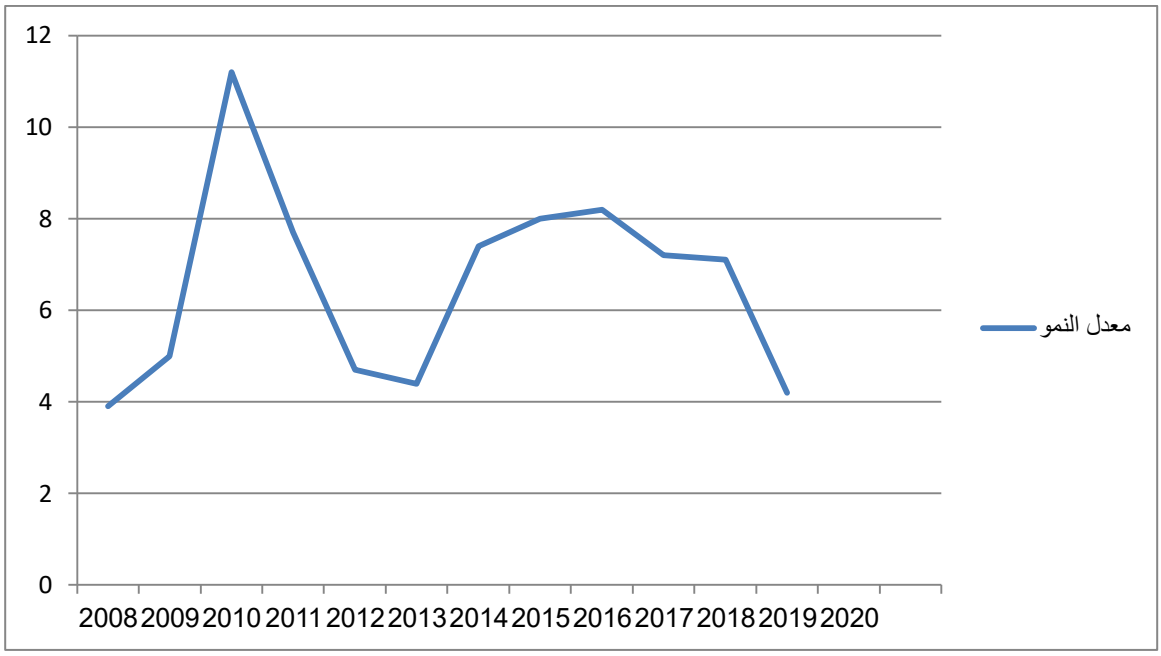

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي

شهد الاقتصاد الهندي في تباطؤاً في السنوات الأخيرة حيث انخفض معدل النمو ليبلغ 4.2% عام 2019 مقابل 6.1% عام 2018، وذلك رغم ما بذلته الحكومة من جهود من أجل الحد من هذا التباطؤ، تمثلت في خفض أسعار الفائدة، وتبني اصلاحات هيكلية من بينها تخفيض معدلات الضرائب، ومنح تسهيلات لجدب المزيد من الاستثمارات، وتبني برنامجاً متوسط المدى لخصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة.

المطلب الثاني: الدروس المستفادة

اتجهت الهند لزيادة الإنفاق العام باتباع النموذج الكينزي، كما اتجهت لزيادة نسبة الإنفاق على الاستثمار والادخار لزيادة معدلات النمو وتحقيق معدلات مرتفعة من التشغيل.

ولما لعجز الموازنة من آثار سلبية على نمو معدلات الناتج، وما لذلك من تأثير سلبي على مستويات التشغيل، وبالتالي إعاقة عملية الاستقرار الاقتصادي فقد اتجهت الهند صوب اصلاح المالية العامة، وكان لا بد من السعي نحو خفض عجز الموازنة، للحد كذلك من تراكم معدلات الدين والعمل على تقليلها.

ويتضح أن الهند استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من النمو بفضل توجيه جزء كبير من الانفاق العام باتجاه الاستثمار، فهو يستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج، مما كان له من أثر كبير على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

المبحث الثالث: التجربة العراقية

المطلب الأول: نموذج السياسة المالية في العراق

أولا: التضخم في العراق

ترجع معاناة العراق من مشكلة التضخم إلى منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي مرورا بالثمانينات وتفاقم في التسعينات ليتحول إلى تضخم جامح بفعل العوامل السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، مما أدّت إلى تجذّر الظاهرة التضخمية في الاقتصاد العراقي[1].

جدول رقم (06) تطور معدل التضخم (%) في العراق خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	1011	2012	2013	2014
معدل التضخم	2.7	2.8-	2.4	5.6	6.10	1.9	2.2
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل التضخم	1.4	0.60	0.20	0.40	0.20-	0.60	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2015، ص34 (2008-2014).

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، سياسة استهداف التضخم في العراق (الواقع والمعوقات وإمكانية التبني)، جامعة الكوفة، ص 1.

شكل رقم (07) التضخم في العراق (متوسط أسعار المستهلكين)

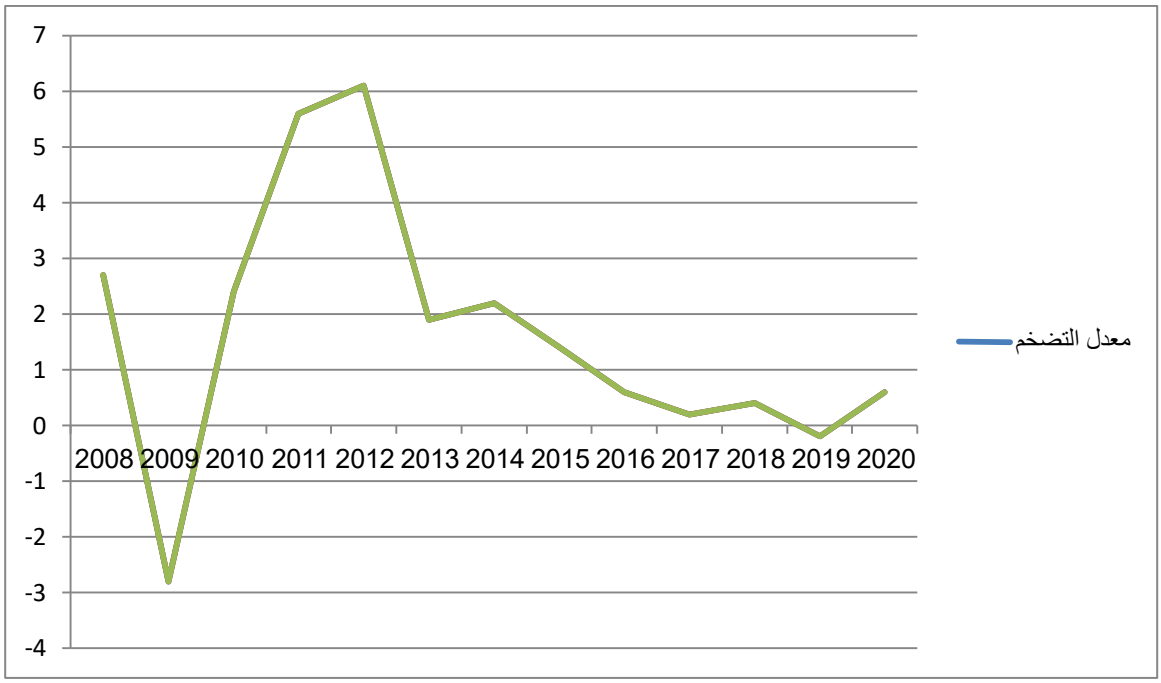

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم ()

بلغ معدل التضخم سنة 2008 معدل 2.7%ويعود ذلك إلى رفع أسعار المشتقات النفطية، إلا أنها انخفضت بعد 2008 لتصل إلى -2.8%سنة 2009 و2.4% سنة 2010 وكان هذا بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها، كما يعود أيضا إلى تحسن سعر صرف العملة الوطنية إضافة إلى عدم وجود رسوم جمركية تؤثر على السلع المستوردة. إن التضخم يأتي بصورة أساسية من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث لهاتين الفقرتين أهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي[1]، ثم ارتفعت من 5.6% سنة 2011 إلى 6.1% سنة 2012 ثم انخفضت مرة أخرى إلى 1.9% سنة 2013 ويعود السبب إلى نجاح السياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[2].كما اتسمت الفترة (2008-2012) بتضخم معتدل لم يلعب فيها ضغط الطلب دورا كبيرا في دفع الأسعار إلى الأعلى، ولعل أهم مؤشرات تغيير

[1] أسماء خضي ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36،2013،الكلية التقنية الادارية، بغداد، ص55

[2] هيثم عبد القادر الجنابي، سمير فوزي شهاب، العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية، العدد 36، 2017، بيت الحكمة، بغداد، ص 64.

درجة ضغط الطلب ، خاصة الاستثماري، تتمثل في حجم تغير أسعار الخدمات كالنقل والمواصلات والايجار والخدمات الأخرى[1].

كما شهدت مستويات التضخم انكماشا خلال سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار المساكن والاتصالات.

إن الآثار السلبية التي نجمت عن التضخم الذي ساد الاقتصاد العراقي منذ ثلاثة عقود كانت لها فعلها المدمّر على جوانب الاقتصاد كافة، ولعل أهم مخاطرها اختلال التوازن الاقتصادي والنقدي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة، مما تتطلب التوجّه صوب اتخاذ إجراءات نقدية فاعلة غير تقليدية ضمن إطار سياسة نقدية برؤية متجددة للحد من التضخم وخفض معدلاته وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار والذي هو الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي بموجب قانونه، وتقع مسؤولية تنفيذه على عاتقه.[2]

ثانيا: معدلات البطالة في العراق:

جدول رقم (07) تطور معدل البطالة (%) في العراق خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.0
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل البطالة	11.21	10.20	12.0	11.89	11.81	12.83	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

[1] محمود صالح عطية الجبوري، زهير حامد سلمان الزيدي، السياسة المالية العراقية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية المالية، مجلة ديالي، العدد 61، 2014، جامعة ديالي، ص 230.

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الشكل رقم (08) يوضح تطور معدل في العراق خلال الفترة (2008– 2020)

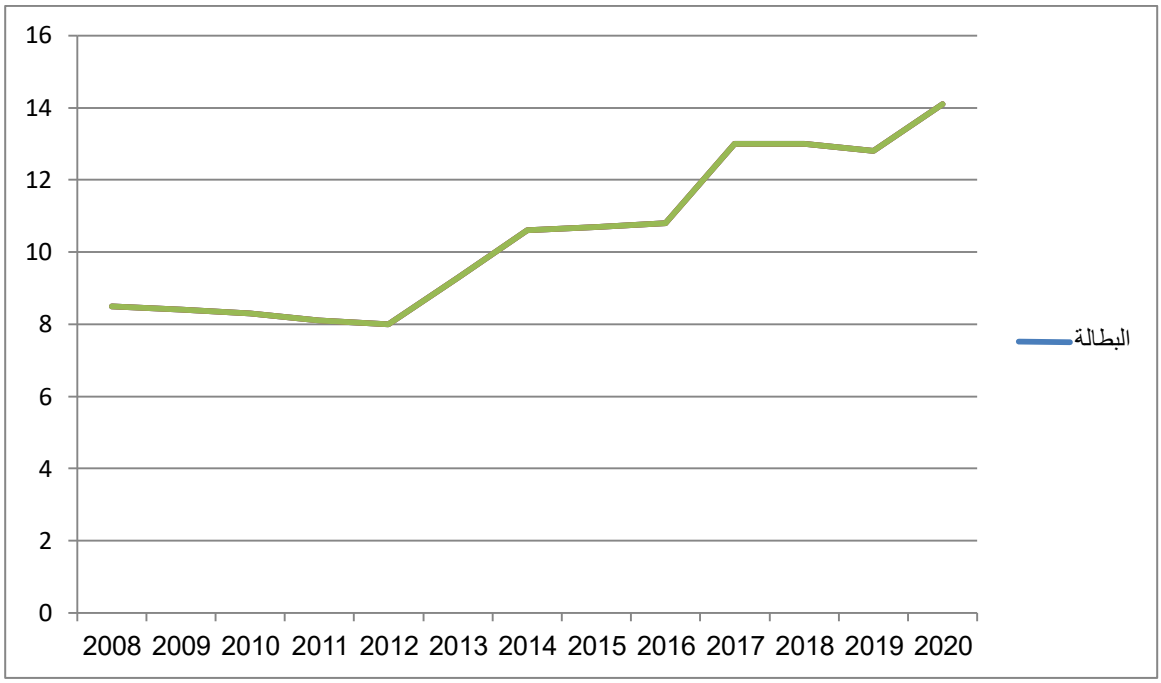

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم ()

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ ان معدل البطالة في الفترة (2008-2012) أخذت بالانخفاض التدريجي حيث بلغت سنة 2008 ما معدله 8.5%ن وبلغت سنة 2010 معدل قيمته 8.3% وبلغت سنة 2012 معدل قيمته 8%، ويعود هذا الانخفاض إلى اهتمام الدولة بتخفيض الجيش والشرطة فضلا عن تزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق[1].ثم أخذت بالارتفاع سنة 2013 لتبلغ 9.3%وسنة 2017 معدل 13% حتى وصلت إلى أعلى معدل 14.1% سنة 2020، ويبلغ متوسط معدل البطالة في الفترة (2008-2020) معدل 10.43% .

تكمن وراء تفشي ظاهرة البطالة في العراق مجموعة من الأسباب نذكر منها[2]:

- الأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي.
- الأثر السلبي لتحرير التجارة على قطاع الخاص العراقي، لا سيما في الزراعة والصناعة.

[1] بتول مطر الجبوري، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014،قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص 195

[2] أبو تراب تغريد قاسم محمد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021، جامعة البصرة، العراق، ص 75.

- خصائص القوة العاملة العراقية التي ترتفع فيها نسبة الشباب والتي تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل.
- الفساد الإداري المشترك في الأجهزة الرسمية والذي بدد أموالا هائلة في مشروعات وهمية أو قليلة الجدوى في استيعاب العاطلين.
- ضعف فاعلية القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل نظرا لإغلاق العديد من المصانع الحكومية التي تعرضت لأعمال السلب والنهب والتدمير بعد نيسان 2003 من جهة وعدم توفر مستلزمات الإنتاج الضرورية للمنشآت والمصانع الحكومية من جهة أخرى مما أفض إلى تسريح العاملين فيها.

ويتطلب حل مشكلة البطالة اصلاحات عديدة منها ما يتعلق بالسياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية لتتماشى والحاجات العصرية لسوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية، خاصة ضمن فئة الشباب ولعل أهم الإجراءات المطلوب تحقيقها على مستوى الاقتصاد العراقي للحد من أو معالجة البطالة الآتي[1]:

- ✓ التسريع في عمليات إعادة الأعمار للقطاعات الاقتصادية والبنى التحتية التي دمرتها الحرب والذي من شأنه خلق فرص عمل جديدة تساهم في سحب أو تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة الشباب في سن العمل وهذا يعمل على تخفيض البطالة بشكل جوهري.
- ✓ ايجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والأجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية، وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة كما حصل فعلا في بعض الدول العربية كتونس والمغرب، إذ ساعدت الاستثمارات الصناعية ذات الكثافة العمالية في تخفيض معدلات البطالة.

[1] بتول مطر الجبوري، مرجع سابق، ص ص 195-196

ثالثا: النمو الاقتصادي في العراق

جدول رقم (08) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) في العراق خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	8.2	3.4	5.7	7.5	13.9	7.6	0.20
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو الاقتصادي	4.7	13.80	1.8-	2.6	6.00	15.70-	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (09) تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%) في العراق خلال الفترة (2008– 2020)

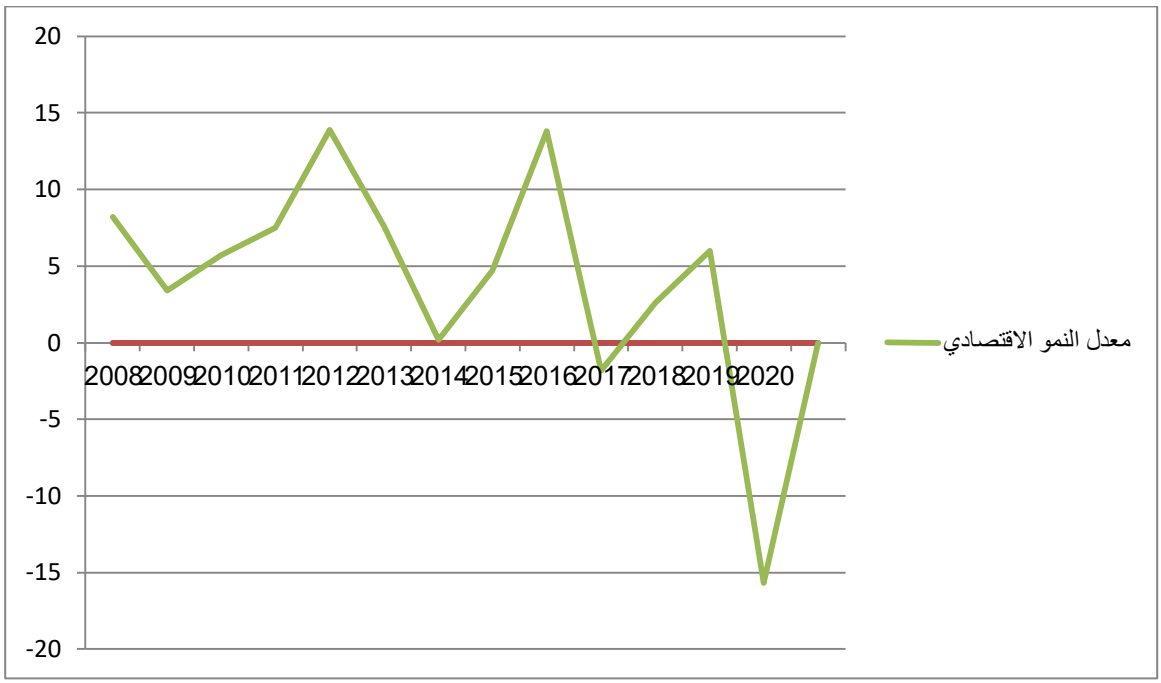

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم ()

بلغت نسبة النمو 3.4% سنة 2009 مقابل 8.2% سنة 2008، بلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي في العراق في الفترة (2011-2017) نحو 6.55% حيث شهدت هذه المدة تقلبات اقتصادية لا سيما الأعوام 2011 و2012 و2013 حققت نمو موجب في الناتج المحلي الاجمالي إذ كان معدل النمو السنوي سنة 2011

ما يقارب 7.5% عن عام 2010، أمّا سنة 2012 فكان معدل النمو السنوي ما يقارب 13.80%عن سنة 2011،ويعود سبب ارتفاعه إلى زيادة الصادرات النفطية العراقية للخارج، اضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا، إذ لا يخفى أن حجم الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي يتوقف إلى حد بعيد على أسعار النفط الخام، فزيادة النفط الخام أو انخفاضه يؤثران بشكل واضح في تحديد الناتج المحلي الاجمالي ، مما جعل القطاع النفطي يلعب دورا رئيسا في الاقتصاد العراقي. كما حققت نسبة 0.2% سنة 2014 وذلك بسبب الوضع الأمني الغير مستقر للعراق ،فضلا عن انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي. قدر معدل النمو بنسبة 2.6% سنة 2018 وذلك بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط، مما عكس اتجاه الانكماش الذي بلغ – 1.8% سنة 2017، كما شهدت سنة 2019 تحسنا ملحوظا حيث بلغت نسبة النمو 6%نتيجة زيادة أسعار النفط.

رابعا: الانفاق الحكومي

شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة أثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي أدت إلى تقليل وسائل تمويل الانفاق الحكومي بسبب منع التصدير للنفط الخام والذي يعد الممول الأساسي للموازنة العامة مرورا بالأوضاع الأخيرة التي مر بها العراق بعد الاحتلال[1].

جدول رقم (09) تطور إجمالي النفقات العامة في العراق خلال الفترة (2008– 2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي النفقات العامة	49257	44784	59944	67314	90176	102168	45770
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي النفقات العامة	69859	63499	63759	68363	94521		

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2012، ص 387 (2008-2009).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2015، ص 454 (2010-2014).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2020، ص 346 (2015-2019).

[1] بتول مطر الجبوري، مرجع سابق، ص 197.

من خلال الجدول نلاحظ أن الانفاق الحكومي قد زاد من 44784 مليون دولار أمريكي سنة 2009 إلى 67314 مليون دولار أمريكي سنة 2011، أي أنه زاد بمقدار 22530 مليون دولار أمريكي وأن السبب في ذلك يعود إلى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الأساسي للإنفاق الحكومي الذي يقارب 95%من ايرادات الموازنة، حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام إلى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة، الأمر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الأخرى مثل (الزراعة والصناعة)التي اصابها الضعف[1].

كما سجلت العراق ارتفاعا في مستوى الانفاق العام سنة 2019 المقدر بـ 94521 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 2018 المقدر بـ 68363 مليون دولار أمريكي، وذلك لإتباعها سياسة ضبط واحتواء الانفاق العام ورفع مستويات كفاءته جاء ذلك بإطار البرامج المالية الموضوعة مسبقا والرامية إلى ضبط الأوضاع المالية ضمن مسار تضمن استدامة الدين العام، وبإطار الاستجابة للتطورات غير المواتية لأسعار النفط والمواد الاستخراجية[2].

من خلال تتبع مسار الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي نجد أنه حقق مستويات مرتفعة، ومن جملة الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع هو الحروب التي خاضها النظام وتزايد حجم الانفاق العسكري العقيم على حساب الانفاق في المجالات الانتاجية التي لها آثار إيجابية على الاقتصاد، والدعم الذي تقدمه الدولة بمختلف أشكاله.

يشكل الإنفاق الحكومي أكثر من 70% من الطلب الكلي، وبالرغم من ذلك فإن آثار هذا الانفاق لا تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي وذلك لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة وتحويل جزء كبير من هذا الإنفاق إلى فقرة الأجور والرواتب كما تتطلب هذه الزيادة إلى زيادة موازنة في المعروض من السلع والخدمات، وبما أن العراق تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها فإنها كثيرا ما تعاني من التضخم لقصور العرض الكلي في مواكبة الطلب الكلي، مما يترتب على مستويات التضخم العالية من نتائج فقدان العملة المحلية قيمتها[3].

[1] بتول مطر الجبوري، مرجع سابق، ص 198.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2020، ص 127.

[3] بتول مطر الجبوري، مرجع سابق، ص 196.

خامسا: السياسة الضريبية في العراق

تعد السياسة الضريبية في العراق أداة مهمة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع، إن النظام الضريبي العراقي هو نظام ضريبي عريق ويعتبر من أوائل الأنظمة الضريبية في المنطقة إذ أن العراق هو أول دولة في المنطقة تشرع قانون ضريبي عام 1927، وقد تغير هذا النظام وتطور بتغير الأنظمة الحاكمة والأشخاص الذين حكموا العراق وحسب النظرة الاقتصادية والسياسية التي رافقت النخبة الحاكمة في العراق على مر الزمان[1].

يعد العراق من الدول النامية التي لا تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة، وكذلك أن العراق قد أوقف العمل بالضريبية الجمركية منذ عام 2003 والتي تعد من أهم الضرائب التي تورد الخزينة العمومية مبالغ مالية كبيرة، وبالتالي أصبح العراق غير مستفيد من الضرائب التقليدية[2]، واستثنت من ذلك بعض الضرائب المحددة وفق الأمر 37 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، وبعد عام 2003 كان هناك اتجاه نحو التحول إلى اقتصاد السوق وكان على النظام الضريبي العراقي مسؤولية مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.[3]

إن متوسط النسبة بين الضرائب المباشرة إلى الايراد الكلي للضريبة للفترة (1990-1995) قد بلغ 33.83% وانخفض في الفترة (1996-2002) ليبلغ 28.96%وذلك للاعتماد المتزايد بنذاك على الضرائب غير المباشرة، ثم ارتفع في الفترة (2003-2010) بلغ 52.59% لصدور استراتيجيات ضريبية مباشرة جديدة بعد تغيير النظام السياسي الحاكم في العراق، أما بالنسبة بين الضرائب غير المباشرة إلى الايراد الكلي للضريبة للفترة (1990-1995) قد بلغ 66.15% وارتفع في الفترة (1996-2002)ليبلغ 71.02% نتيجة عدم تنوع الايراد الضريبي آنذاك وهيمنة الضرائب غير المباشرة على الحصيلة الضريبية وبعدها انخفض في الفترة (2003-2010) ليبلغ 47.39% كما أشرنا سابقا ظهور قرارات من سلطة الائتلاف المؤقتة.[4]

ومن بين الاعفاءات أو الحوافز الضريبية في العراق وفق قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل حيث تضمن الفصل الخامس من القانون العراقي للاستثمار العديد من الحوافز الضريبية التي من شأنها تشجيع

[1] عبد الستار حمد أنجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل نموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ،ص 169.

[2] عبد الستار حمد أنجاد، مرجع سابق، ص 165.

[3] علاء حسين مونس، حسين عاشور جبر العتابي، تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق للسنوات (1990-2010)، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 11، 2016، العدد 35، ص 163.

[4] علاء حسين مونس، حسين عاشور جبر العتابي، مرجع سابق، ص ص 163-164.

الاستثمار الأجنبي وجذب أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية لتشغيل الايدي العاملة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وهي[1]:

- نصت المادة (15) أولاً من قانون الاستثمار العراقي بأن المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء التشغيل، وهذا ما سيجدب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.
- كما نصت المادة (15) ثالثاً من قانون الاستثمار العراقي على أن للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سني الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل 15 سنة إذا كانت نسبة مشاركة العراقي في المشروع أكثر من 50%.
- نصت المادة (17) ثالثاً من قانون الاستثمار العراقي أن المشروع الذي يحصل على إجازة استثمار تعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة هذه القطع علي 20% من قيمة شراء الموجودات بشرط أن لا يتصرف بها المستثمر لغير الأغراض المستوردة من أجلها.
- نصت المادة (17) رابعا من قانون الاستثمار العراقي على منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية إعفاءات إضافية من رسوم استيراد الأثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل 4 سنوات على الأقل على أن يتم إدخالها إلى العراق أو استعماله في المشروع خلال 3سنوات من تاريخ صدور قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الاستيرادات وكمياتها، بشرط أن لا يتم استخدامها لغير الأغراض المستوردة من أجلها.

[1] حيدر فاض كاضم، عمرو هشام محمد، علاء الدين برع جواد، السياسة الضريبية في العراق المعوقات والمعالجات (دراسة مقارنة)، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد6(8)، سبتمبر 2019، ص ص 248، 250.

المبحث الرابع: التجربة الجزائرية

المطلب الأول: تطور الوضع الاقتصادي

أولا: معدلات البطالة

تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد للسياسة المالية الدور الكبير في التحكم في معدل البطالة والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10) تطور معدل البطالة (%) في الجزائر خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.0
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل البطالة	11.21	10.20	12.0	11.89	11.81	12.83	

المصدر :- الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، ص 4، ونشرة 2016، ص 15.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الاحصائية)، أبو ظبي، 2015، ص 392، وتقرير 2014، ص 353.

الشكل رقم (10) يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2008– 2020)

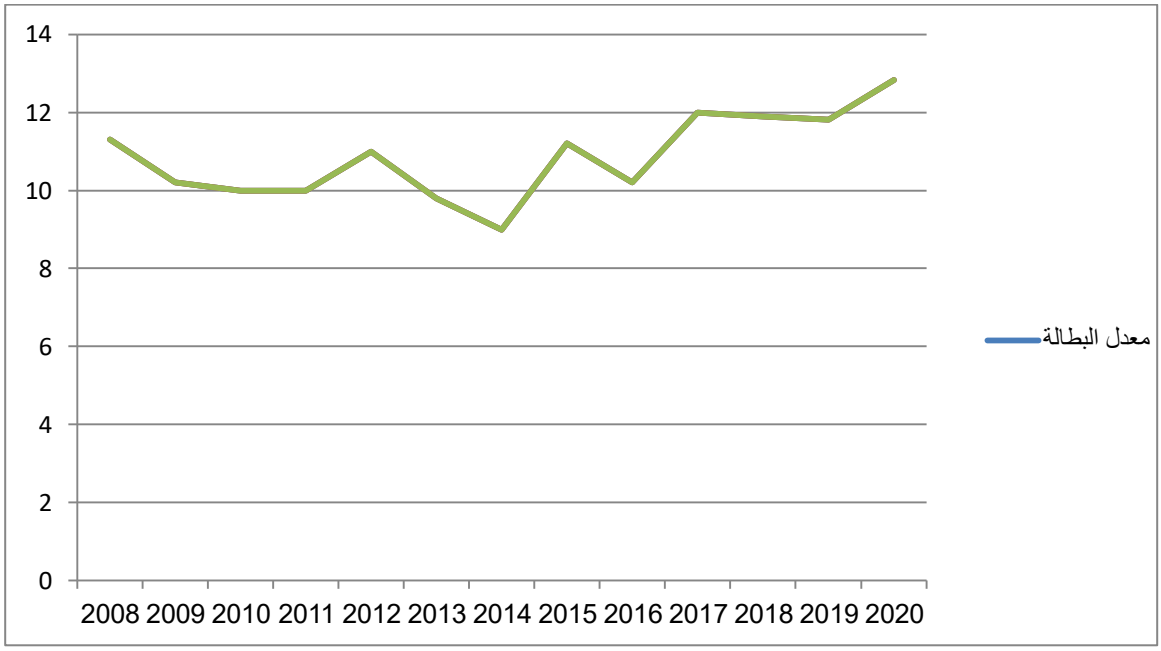

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (06)

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ ان معدل البطالة في الفترة (2008-2014) عرف انخفاضا محسوساً حيث بلغ سنة 2008 ما معدله 11.3%ن وبلغ سنة 2010 معدل قيمته 10.0% غير أن هذا الانخفاض ناجم عن استحداث مناصب شغل معظمها في القطاع الرسمي أي قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت. ليواصل في الانخفاض حتى بلغ 9% سنة 2014، وهذا راجع أساسا إلى تحسين الوضع الأمني للبلاد وتحسين الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفظ. كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي كبرنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وكذا برنامج توطيد النمو باستخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر وإحداث فرص عمل، كما أن هذا المعدل بدأ في الارتفاع 11.21%سنة 2015 وهذا ما يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا .وقد بلغ متوسط معدل البطالة خلال السنوات 2017-2020 الأخيرة 12.13%.

ثانيا: معدلات التضخم

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط الحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبير ولتبيان أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشر معدل التضخم.

جدول رقم (11) تطور معدل التضخم (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.8	5.7	3.9	4.5	8.9	3.2	2.9
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل اتضخم	3.7	6.4	5.6	4.3	1.95	2.41	

المصدر: :- الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، ص 4، ونشرة 2018، ص 4، ونشرة 2021، ص 4

الشكل رقم (11) يوضح تطور معدل التضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008– 2020)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (07)

بلغ معدل التضخم 4.8%سنة 2008 ليصل إلى 5.7%سنة 2009 ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار، وأن هذه الأسعار ارتفعت عالمياً بشكل ملحوظ في نفس السنة، وكثير ما كان يرجع عدم استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة إلى ارتفاع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة، وبلغ معدل التضخم أقصاه في الفترة (2008-2014) حيث سجل 8.9% كحد أقصى سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في معدلات الأجور التي اعتمدتها الدولة في تلك السنة مما أدى إلى ضخ كتلة نقدية كبيرة كانت سببا في زيادة معدلات التضخم ثم انخفض من جديد إلى 2.9% سنة 2014، وبعدها في الفترة (2013-2020) سجل تذبذب ما بين 2.9% و2.41% سنة 2020.

ثالثا: معدلات النمو الاقتصادي

معدل النمو السنوي الاقتصادي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات (قرفي وبوحيضر، 2021) ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد، والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو خلال الفترة (2008-2020).

جدول رقم (12) تطور معدل النمو (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008– 2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	2.4	1.6	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو الاقتصادي	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	5.48-	

المصدر: من اعداد الطالبات اعتمادا على احصائيات صندوق النقد الدولي.

ونترجم الجدول إلى الشكل البياني

الشكل رقم (12) يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2008– 2020)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم ()

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري في الفترة من 2008 إلى 2014 والتي تعتبر مرحلة البرامج التنموية عرف النمو تذبذباً مستمراً حيث حقق نهاية سنة 2008 معدل 2.4% ثم بدأ بالانخفاض بسبب ظهور بوادر أزمة مالية سنة 2007 والتي ارتفع سقفها إلى أزمة اقتصادية سنة 2008،ثم انتعش النمو الاقتصادي نوعاً ما من خلال تطبيق برنامج توطيد النمو الممتد من سنة 2010 إلى 2014، لكنه نمو مزيف لاعتماده على مصدر وحيد هو قطاع النفط، وذلك بسبب الطفرة النفطية التي حصلت في هذه الفترة حيث ارتفع سعر البرميل للبترول ارتفاعاً كبيراً، ومع ذلك لم يكن معدل النمو كافياً حيث سجل في الفترة (2010-2014) ما متوسطه 3.26%.

على الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2008-2014)، إلا أنه لا زال هشاً بسبب الاعتماد على مورد ناضب مرتبط متعرض للهزات والتذبذب ألا وهو المحروقات، وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من المصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقراً.

رجعت نسبة النمو بالانخفاض مرة أخرى من سنة 2016 إلى سنة 2017 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفظ وفي سنة 2019 سجل النمو الاقتصادي أقل انخفاض 0.8%نة 2020 سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة حيث وصل إلى -5.8%.

جدول رقم (13) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة (2008-2020)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	2.4	1.6	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8
البطالة	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.00
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو الاقتصادي	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	5.48-	
البطالة	11.21	10.20	12.00	11.89	11.81	12.83	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادات على الجداول السابقة.

الشكل رقم (13) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الفترة (2008-2020)

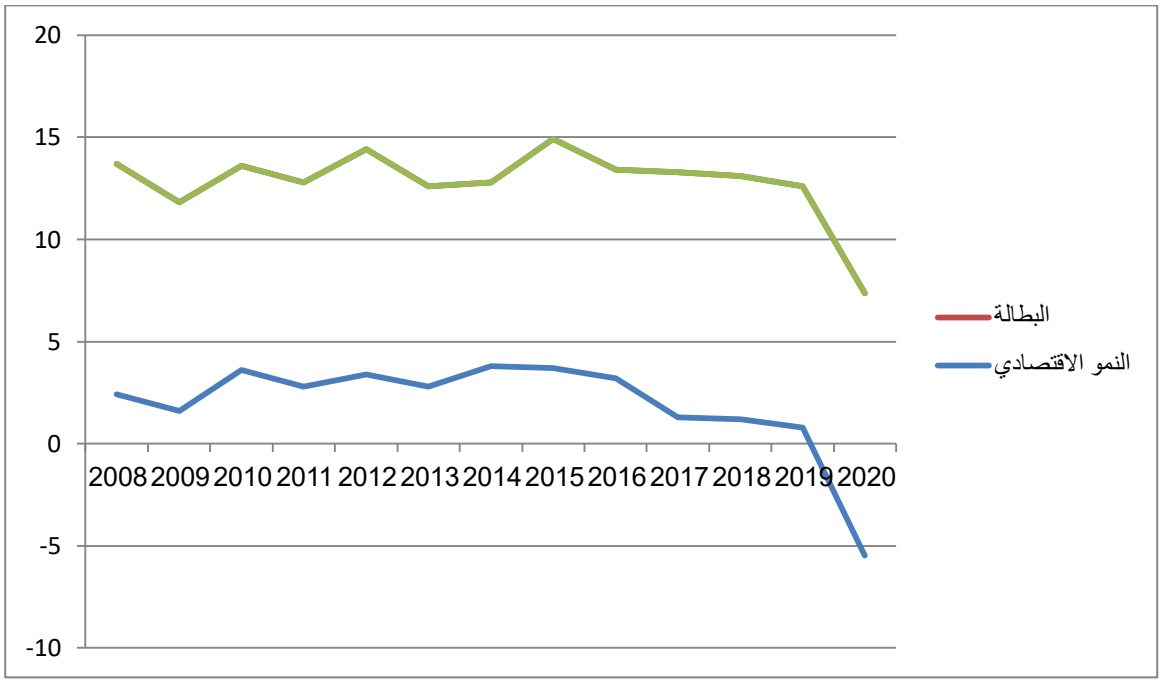

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم ()

يتضح من الشكل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، حيث نلاحظ أنه في الفترة من (2008-2020) كان معدل النمو متذبذباً مما أثر في معدلات البطالة فضلت تتراوح بين (9%-12%) حيث سجلت سنة 2011 معدل 10%، وسنة 2014 معدل 9%، وسنة 2020 معدل 12.83%.

المطلب الثاني: نموذج السياسة المالية في الجزائر

أولا: سياسة الانفاق العام

إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الانفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2020) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14) تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي النفقات العامة	4191.1	4264.3	4466.94	5731.1	7169.9	6024.3	6995.7
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
إجمالي النفقات العامة	7656.3	7297.5	7389.3	8627.2	8557.7	7823.1	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (14) يوضح تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020)

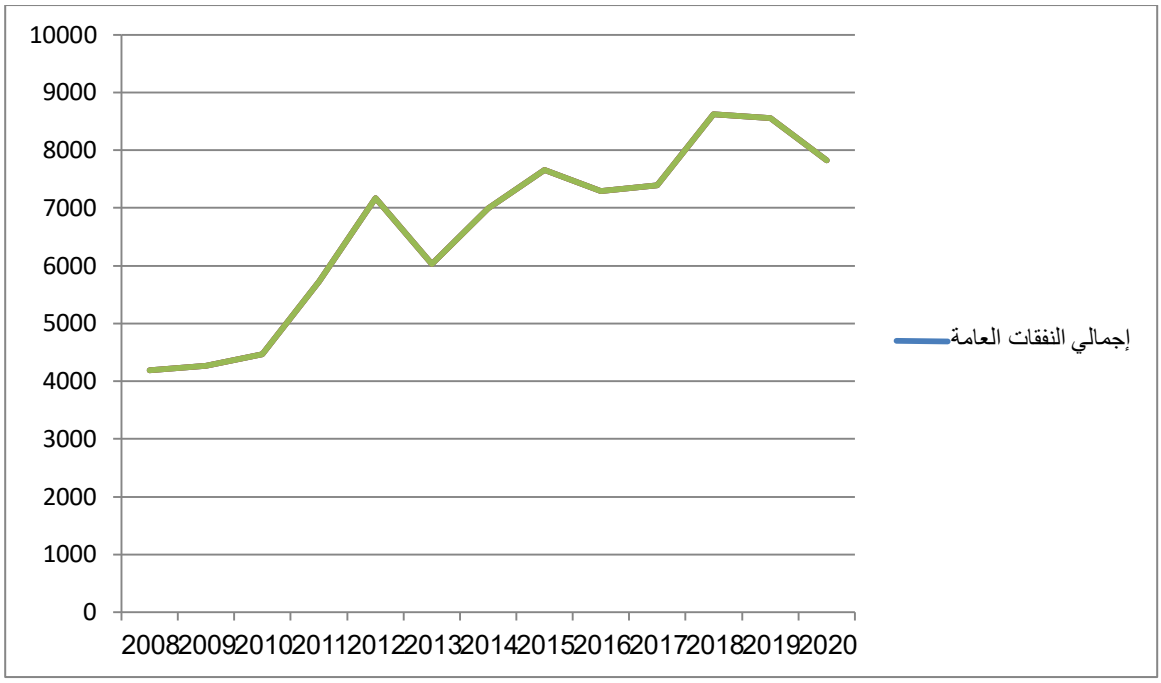

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم ()

من الجدول والشكل رقم (05) نلاحظ زيادة النفقات العامة من 4191.1 مليار دينار سنة 2008 إلى 7169.9مليار دينار سنة 2012 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للمديونية الخارجية سنة 2006، أما من سنة 2012 إلى 2014 انخفضت النفقات العامة، لترجع وتحسن سنة 2015 لتصل إلى حوالي 7389.3 مليار دينار، أما سنة 2016 فشهدت انخفاض في النفقات العامة حيث قدرت بـ 7297.5 مليار دينار والذي جاء في سياق استثنائي تميز بتراجع أسعار البترول الأمر الذي يتطلب الصرامة والحرص على ترشيد النفقات وعقلنة صرف المال العام، لتصل حوالي 7389.3 مليار دينار سنة 2017 لترتفع سنتي 2018 و2019 بمعدل 8592.5 وقد سجل انخفاض سنة 2020 حيث وصل إجمالي النفقات العامة 7823.1 مليار دينار.

ثانيا: السياسة الضريبية

سعت السلطات العمومية خلال السنوات الماضية من خلال السياسة الاقتصادية عموما والسياسة الضريبية بشكل خاص إلى دعم النمو خارج المحروقات عن طريق دعم بعض القطاعات الاقتصادية، خاصة الفلاحة والسياحة والقطاعات المتجددة[1].

الامتيازات الضريبية الموجهة لقطاع الفلاحة: يمكن إجمال مجموعة الحوافز والامتيازات التي خصت بها السلطات العمومية قطاع الفلاحة فيما يلي:

1- فيما يخص الضريبية على الدخل الإجمالي: تعفى الايرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

2- فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات: تعفى إيرادات صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين والمحققة خصيصا مع شركائها، وإيرادات التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه المصالح المؤهلة لوزارة الفلاحة، وإيرادات الشركات التعاونية للإنتاج، والتحويل، وحفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المنصوص عليها قانونا، إضافة إلى المبيعات المحققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسساتها الرئيسية، وإيرادات عمليات التحويل التي تخص المنتوجات أو شبه المنتوجات باستثناء يلك الموجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة أو الصناعة، إضافة إلى ايرادات العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء التي رخصت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.

الامتيازات الضريبية الموجهة لقطاع السياحة: يمكن إجمال مجموعة الحوافز والامتيازات التي خصت بها السلطات العمومية قطاع السياحة فيما يلي:

1- تخضع الأنشطة السياحية للمعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات المقدرة بـ 19%.

2- إعفاء مؤقت لمدة عشر سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المؤسسات السياحية المنشأة من طرف المستثمرين الوطنيين أو الأجانب باستثناء الوكالات السياحية، وكذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها السياحي في القطاع السياحي.

[1] عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)،مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف1، 2014، ص ص 207- 227.

3- إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس سنوات ابتداءاً من 2001 على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري والبحري والجوي وإعادة التأمين والبنوك.

4- تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة المطبق على مختلف الخدمات المرتبطة بالأنشطة السياحية من 17% إلى 07%.

الامتيازات الضريبية الموجهة لقطاع الطاقات المتجددة: يمكن إجمال مجموعة الحوافز والامتيازات التي خصت بها السلطات العمومية قطاع الطاقات لمتجددة فيما يلي:

1- يمكن لأصحاب المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .

2- يمكن منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة.

زيادة على ذلك، تستفيد هذه الأنشطة والمشاريع من الامتيازات المنصوص عليها في إطار التشريع والتنظيم لصالح الأعمال ذات الأولية.

الإجراءات الضريبية لترشيد الاستهلاك وتشجيع الادخار: إن بين أهم أهداف التوسع في استعمال الضرائب غير المباشرة المتمثلة أساسا في الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك ترشيد عملية الاستهلاك، خاصة مع ارتفاع حجم الواردات بشكل غير مسبوق، كما سعت السلطات العمومية في المقابل إلى تحفيز عملية الادخار وذلك من خلال العديد من الإجراءات نذكر منها:

1- إعفاء حواصل الأسهم والأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات ابتداءاً من جانفي 2003.

2- الإعفاء الضريبي على أرباح الشركات بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تتكفل بتسيير أسهم المكتتبين.

3- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لصندوق دعم الاستثمار والشغل، كما تستفيد ايرادات أسهمه من الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس سنوات ابتداءاً من أول جانفي 2005.

الامتيازات الضريبية لتشجيع عملية التصدير: تمنح السلطات العمومية مجموعة من الامتيازات الضريبية عندما يتعلق الأمر بعمليات التصدير، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2– الإعفاء من الحقوق الجمركية.

3– إعفاء عمليات البيع الموجهة للتصدير من الضريبة على أرباح الشركات.

4– إعفاء عمليات تأدية الخدمات الموجهة للتصدير من الضريبة على أرباح الشركات.

5– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني بالنسبة لعمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير.

عدالة السياسة الضريبية ومدى فعاليتها في التوزيع العادل للدخول: عرف التشريع الضريبي في الجزائر عدة إصلاحات في سبيل ترسيخ قاعدة العدالة الضريبية، ومن أهم هذه الإصلاحات نذكر:

1– التمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين ومداخيل الأشخاص المعنويين.

2– فرض ضريبة تصاعدية على الدخول بدلا من الضرائب النسبية التي تعتبر غير عادلة.

3– مراعاة المقدرة التكليفية عن طريق إقرار حد أدنى معفى من الضريبة، وفي هذا الإطار أقرّ قانون المالية لسنة 2008 زيادة الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي من 60000 دينار إلى 120000 دينار جزائري، كما تم تخفيض المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%، إضافة إلى تخفيض عدد الأقساط من خمسة أقساط إلى ثلاثة فقط.

الإجراءات الضريبية لرفع مستوى المعيشة: بغية رفع القدرة الشرائية للمواطن قامت السلطات العمومية بإعفاء بعض السلع من الرسم على القيمة المضافة وإخضاع السلع الأخرى ذات الاستهلاك الواسع إلى معدل مخفض يقدر بـ 07%، وكذا رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، أما فيما يخص رفع مداخيل الفئات الاجتماعية الضعيفة، وكذا تلك المدفوعة في إطار الحماية الاجتماعية فقد نصت المادة 68 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على الإعفاءات التالية:

1– العمال المعوقون حركيا أو عقليا أو بصريا أو سمعيا الذين يقل أجرهم أو معاشهم عن عشرين ألف دينار، وكذا العمال المتقاعدون الذين تقل منح معاشاتهم عن هذا المبلغ.

2- المنح العائلية المنصوص عليها في التشريع مثل منحة الأجر الوحيد والمنحة العائلية ومنحة الأمومة.

3- التعويضات المؤقتة والمنح والريوع العمرية المدفوعة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم.

4- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة تحت أي شكل من الأشكال من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية.

5- الريوع المدفوعة تعويضا عن الأضرار بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني نتج عنه بالنسبة للضحية عجز دائم كلي ألزمه اللجوء إلى الغير للقيام بالأفعال العادية للحياة.

6- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي، وكذا تعويضات التسريح.

ثالثا: برامج الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي:

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2019 خمس برامج تنموية أساسية، تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، وأخيراً النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2016-2030.

أ) **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)في الفترة 2001-2004**: وسمي بالمخطط الثلاثي، والذي خصص له غلافا ماليا وصل إلى 16 مليار دولار[1]، وكان من أهم دوافعه[2]:

- ضعف معدل النمو الاقتصادي: حيث وصل في سنة 2000 إلى 2.4%.
- ارتفاع معدلات البطالة: حيث وصلت في الفترة 1998-2000 إلى ما نسبته 29%.

1 محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10،جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 147.

2 نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 248- 249

لذلك كان من أهدافه المسطرة[1]:

- محاربة الفقر ورفع القدرة الشرائية للفرد.
- توفير مناصب شغل من أجل تقليص البطالة.
- تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصادي الجزائري من أجل انطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة.

ولقد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (15) تخصيصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة المئوية %
الأشغال الكبرى	210	40.00
تنمية محلية	113	21.52
الفلاحة والصيد البحري	65	12.38
دعم الاصلاحات	47	8.95
الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	525	100

المصدر: مُحَّد كريم قروف ومُحَّد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد 12، المجلد 19، العراق، كانون الأول 2012، ص 322.

- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم (16) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة %	27.30	27.30	23.7	17.7
معدل التضخم %	3.5	2.2	3.5	4.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
المجموع	22.57	22.24	23.35	21.82

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ....، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، مارس 2013، ص 4.

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج الانعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

- تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8%، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.
- انخفاض معدلات البطالة من 27.30% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.
- ارتفاع معدلات التضخم من 3.5% سنة 2001 إلى 4.6% سنة 2004، حيث عرفت سنة 2002 انخفاض للمعدل بـ 2.2%.
- ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06 مليار دولار سنة 2001 إلى 11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن ايرادات الدولة.
- بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

ب) **البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009)**: سياسة دعم النمو هي مكملة لسياسة الانعاش الاقتصادي، والهدف منها ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع عملية النمو[1]، ويظهر ذلك في البرنامج التكميلي أو المخطط الخماسي الأول الذي خصص له غلاف مالي قدره 114 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه الاجمالي النهائي قبل اختتام سنة 2009 حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الأخرى[2].

[1] تومي عبد الرحمن، ص 269.

[2] محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

وفي سنة 2007 أنجز البنك الدولي دراسة للنفقات العامة عن فترة 2005-2009، وتقدّم الدراسة تحليلا معمقا للإدارة المالية ولنوعية الاستثمارات العامة المنجزة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بشأن الأهداف الخمسة التالية[1]:

- تقييم الاستدامة المالية في سياق التحفيز الضريبي الذي يمثله البرنامج التكميلي لدعم النمو.
- تحديد المعايير التقنية لإدارة الاستثمارات العامة.
- استخلاص الدروس من المسلسل الجاري لإصلاح وتحديث الميزانية بغية تسريع وتيرة وضع ومراقبة وتقييم مشروعات البرنامج التكميلي لدعم النمو.
- دعم وإعداد إطارات للنفقات على المدى المتوسط.
- تحسين فعالية الاستثمارات في أربعة قطاعات رئيسية، وهي النقل والأشغال العمومية، والماء، والتربية والصحة.

وكانت الحكومة تنتظر من هذا البرنامج وتتوقع تحقيق حزمة من الأهداف[2]:

- تحقيق معدلات النمو الاقتصادي 5%.
- تحقيق معدل مستهدف للتضخم 3%.
- رفع معدل نمو الصادرات بنسبة 6.2%.
- معدل النمو السنوي للواردات 5%.

[1] للاطلاع على تفاصيل هذا التقرير يمكن الرجوع إليه:

World Bank : People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review, Document of the World Bank, Report No. 36270- DZ ,(In Two Volumes) Volume1 : Main Report, August 15,2007.

على الرابط التالي:

http://documents.worldbank.org/curated/en/488541468203992254/Main-report

[2] World Bank : People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review,Opcit ,p 02.

ووضعت الحكومة في حسبانها تحقيق المتطلبات الآتية[1]:

- تحسين مستوى معيشة السكان (الإسكان والبيئة المعيشية) وتنمية الموارد البشرية، وتقليص معدلات البطالة.
- تحديث الخدمات العامة وتوسيعها.
- تنمية البنية التحتية الأساسية وتحسين تسييرها، بما في ذلك تمويل البعض منها من خلال الموارد الخاصة، وذلك في سياق الإصلاحات الكبرى.
- السيطرة على دينامية السياسة العامة للأجور.
- تحسين التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تقييم إنتاجية النفقات المالية.
- حشد أفضل المنافذ الكبيرة للضريبة.

جدول رقم (17)تخصيصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (بالمليار دينار)	النسبة %
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.50
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.50
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.00
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.10
المجموع	4202.7	100

المصدر: مُحَّد كريم قروف ومُحَّد الطاهر سعودي: السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد 12، المجلد 19، العراق، كانون الأول 2012، ص 322.

- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

[1]Ibid, pp 14,19.

جدول رقم (18) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم %	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول يتبين لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من 15.3%سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1.9% سنة 2005 إلى 6.1% سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009.

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجباً وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21.18 مليار دولار إلى 34.45 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحروقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

انخفض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ج) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) أو برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: يعتبر برنامج التنمية الخماسي أضخم البرامج التنموية منذ انطلاق قاطرة الإعمار الوطني في سنة 2001 ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت الدينامية ببرنامج دعم النمو فترة 2005-2009،

ثم جاء برنامج الاستثمارات العمومية الذي سطر للفترة 2010-2014 واستلزم من النفقات العامة ما قيمته 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وهو ما تعلق بالبرنامج السابق، وهو ما يعادل قيمة 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار، ويخصص البرنامج نسبة 40% من موارده لتحسين الموارد البشرية وتشجيع إنشاء مناصب شغل جديدة، و 40%أخرى لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

لقد توخت الحكومة من هذا البرنامج خصوصا تحقيق معدل نمو قدره 7% وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وفي هذا الإطار حاولت الحكومة مواصلة الجهود التي شرعت فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية، بهدف السهر على ديمومة المخططات السابقة للتنمية وعلى ضمان التحكم في صيانة وتسيير المنشآت المستلمة.

يندرج عمل الحكومة في البرنامج الخماسي للتنمية ضمن أفق استكمال برامج الإصلاحات التي أطلقت إبان الخماسيات السابقة، وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[2]:

- **مواصلة مكافحة البطالة والاستبدال التدريجي لمناصب العمل المؤقتة بمناصب عمل مستديمة:** حيث شكلت ترقية التشغيل ومكافحة البطالة أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية، وفي هذا الإطار انصبت جهود السلطات العمومية على بناء اقتصاد ناشئ متنوع من شأنه استحداث مناصب عمل وإنتاج الثروة، ويقوم على أساس استراتيجية ترمي إلى ضمان النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة والمنصفة، وذلك بتعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب شغل جديدة كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، وتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين نسبة النمو السنوي والحفاظ على الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة.
- **بعنوان عصرنة المنظمة المصرفية والمالية وعصرنة قطاع التأمينات:** فالعمليات التي تعين تجسيدها تتمثل فيما يلي:

1. تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
2. تحسين حكامة البنوك العمومية.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010.

[2] لتفاصيل أكثر: مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، الجزائر، ص ص 10-15.

3. تفعيل سوق القروض من خلال تطوير السوق المالي للأوراق المالية.

4. تحسين ظروف سوق التأمينات وتدعيم استقلالية وظيفة الإشراف.

- **بعنوان إصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها**: وحرصا على مرافقة أفضل للتنمية الاقتصادية فالحكومة عزمت على مواصلة تجسيد البرنامج الذي شرع فيه المتعلق بالإصلاحات الجبائية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، والحد من الضغط الضريبي، وإدخال الضريبة المحلية تدريجيا، وتعزيز إجراءات الرقابة ومكافحة الغش الضريبي.
- **بعنوان المالية العمومية**:فالحكومة تواصل تجسيدها للبرامج المتعلقة بالإصلاح المالي وتحسين ظروف المحاسبة وذلك بغية:

1. التحكم الأفضل في مخاطر الميزانية على المديين المتوسط والطويل، من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجال التوقعات والاستشراف ومن خلال تعزيز الترتيبات والقدرات المؤسساتية للوقاية من هاته المخاطر ومقاومتها.

2. رفع مستوى تعبئة الموارد المالية خارج الجباية البترولية من خلال تحسين فعالية الإدارة الجبائية، عن طريق تشجيع الاستراتيجيات المالية وتثمين ممتلكات الدولة.

3. ترشيد نفقات الدولة مع رفع مستوى قدرات تدخلها سواء على صعيد الاستثمارات في المنشآت، أو على صعيد تحسين مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وللمؤسسات.

- **بعنوان التجارة الخارجية والعلاقات التجارية**:إضفاء طابع الاحترافية على عمل الاستيراد وتنفيذ الترتيبات الرامية إلى تأطير التجارة الخارجية وترقيتها، ومباشرة كل التدابير الرامية إلى تدخل صندوق دعم ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتعزيز عمل الدولة في مجال تطوير الصادرات خارج المحروقات وترقيتها وتنويعها.

وكذا مواصلة مسعى انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في الفضاءات الاقتصادية العالمية والجهوية، ومواصلة مسار التفاوض للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وفق الشروط التي يجب حتما أن تسمح بصون الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية.

- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم (19) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	سبتمبر: 10.6
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.057	0.133	0.881-
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات. والجزائر بالأرقام نتائج (2012-2014)، نشرة 2015 .

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقراراً حيث انتقلت من 10% سنة 2010 إلى 10.6% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذباً أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.91% إلى 8.89% سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى 2.92%.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 بـ 5.881 مليار دولار متأثراً بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعاً كبيراً.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014.

د) برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية الحصة الأكبر.[1]

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (20) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة2015-2016

المحور	2015	2016	المجموع (بالمليار دينار)	النسبة %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.2	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، قسنطينة 2، الجزائر، ص 52

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية أخذ الحصة الأكبر منبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطن ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس المال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،...الخ) بـ 11.8%من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص 51.

بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيراً بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الانفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم (21) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.7	3.3
معدل البطالة %	سبتمبر: 11.2	أفريل: 9.9، سبتمبر: 10.5
معدل التضخم %	4.78	جانفي 2016/جانفي 2015:5.04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	27.54-	26.03-
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات. والجزائر بالأرقام نتائج (2013-2015)، نشرة 2016 .

من خلال الجدول يلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدل البطالة قد انخفضت من 11.6% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفظ باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 62.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. بالنسبة الدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع الدولار الأمريكي بنسبة 22%، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3% سنة 2015، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة

3.2% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6%، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتفويض القدرة الشرائية للمواطن والاحساس بغلاء المعيشة.

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبياً.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الايرادات الذي بدأت ايراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015-2019.

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الانفاق الحكومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

ولهذا تم اقفال حسابات التخصيص الخاص رقم 115-120،302-302، 134-302، 143-302، بتاريخ 31ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ 300 مليار دج والذي حول إلى حساب تخصيص خاص جديد رقم 145-302، حيث تم انشاء هذا الأخير الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، حيث يقيد في هذا الحساب في باب الايرادات مبلغ قدرة 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 115-302، 120-302، 134-302، 143-302 عقب إقفالها، بالإضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج

الاستثمار، أما باب النفقات فتسجل فيه النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016.

هـ) النموذج الجديد للنمو 2016–2030:صودق على هذا البرنامج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلاله الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي. المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%.

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على السير المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال.

قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (22) مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة2017–2018

المحور	2017	2018	المجموع (بالمليار دينار)	النسبة %
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101.0	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	6.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	139.9	596.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	84.7	2.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	37.5
عمليات برأس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	1386.6	2270.5	3657.1	100

المصدر: هدى بن مُحَّد، مرجع سابق، ص 57.

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47.5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والادارية بحصة تقدر بـ 20.1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت 38.4% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس مال بـ 13.5% ثم باقي القطاعات، ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ 6% من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.3% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ 15.2%.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 وذلك بنسبة تقدر بـ 27%، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الانفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة 24% وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما فوق 60 دولار للبرميل وسط توقعات عالمية بتوازن السوق أواخر 2018، ومن جهة أخرى نظرا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

- **تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:** يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم (23) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017

	2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	الثلاثي 1: 3.5، الثلاثي 2: 1.3، الثلاثي 3: 1.4
معدل البطالة %	أفريل: 12.3، سبتمبر: 11.7
معدل التضخم %	12 شهر 12/2017 شهر 2016: 5.59
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	السداسي الأول: - 11.06
الدين الخارجي (مليار دولار)	الثلاثي 2: 3.96

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.5% في الثلاثي الأول من 2017، إلى 1.3% في الثلاثي الثاني، إلى 1.4% في الثلاثي الثالث عاكسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن استمرارية انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا من 12.3% شهر أفريل إلى 11.7% شهر

سبتمبر، في حين بلغ معدل التضخم 5.59% سنة 2017 عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، في حين الدين العام بقي مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود 3.96 مليار دولار.

وقد صرح وزير المالية أثناء عرضه لمشروع قانون المالية 2018 أمام مجلس الأمة أن احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر قد انخفض إلى 100 مليار دولار في نوفمبر 2017، ويتوقع أن يصل إلى 85.2 مليار دولار في نهاية 2018، و79.7 مليار دولار مع نهاية 2019، وهذا ما يشير إلى الانخفاض المستمر لاحتياطي الصرف الأجنبي منذ بداية الأزمة مما يدعو إلى دق ناقوس الخطر، وبالموازاة مع ذلك عرف سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا طفيفا أمام الدولار الأمريكي بنسبة 2.5% وتراجع أمام الأورو بنسبة 0.5%.

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2017-2019 في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

ويمكن بصفة خاصة، تحديد السيطرة على الانفاق العام من خلال مواصلة الجهود المبذولة منذ سنة 2015 للحفاظ على الأرصدة النقدية قصيرة الأجل والاستدامة المالية على المستوى المتوسط. ومن ثم، سيجري تعزيز التدابير المتخذة في سنة 2015 والتدابير المعتمدة سنة 2016 على مدى السنوات القليلة القادمة.

وسيستمر توطيد هذه المجموعة من التدابير من خلال تنفيذ إجراءات في الميزانية كترشيد وتسقيف النفقات، مما يسهم في تعميق النهج الذي يرمي إلى تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية، وترشيد الانفاق، على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات، والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة.

خلاصة الفصل:

لا شك أن الاستقرار الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية ترغب جميع الدول في تحقيقه، سواءاً كانت متقدمة أو نامية، مستخدمة في ذلك السياسات التي تملكها، ويمكن من خلال أدوات السياسة المالية المختلفة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولما كان من الأهمية عند دراسة الاستقرار الاقتصادي دراسة نماذج من تجارب الدول التي استطاعت أن تحقق نسبا ومعدلات ايجابية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، لذا اهتمت الدراسة ببعض تلك التجارب للتعرف على السياسات المالية التي اتبعت وكانت سببا في تحقيق المعدلات الايجابية.

ومن بين النماذج التي استرعت انتباه العالم النموذج الصيني، فبعد أن كان الاقتصاد الصيني اقتصادا مغلقا ـ يعتمد على التخطيط المركزي ـ بدأ الاقتصاد الصيني بالتحول إلى اقتصاد السوق، ضمن خطة تتسم بالمرحلية والسياسة الاقتصادية المختلفة واتخاذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية للتأثير على عدد محدد من المتغيرات الكلية منها الانفاق الحكومي، الضرائب وذلك بالاعتماد على السياسة المالية المحفزة، ونتيجة لكفاءة وفعالية هذه السياسات ارتقت الصين تبعاً من دولة آخذة في النمو لأكثر من ربع قرن لواحدة من أسرع دول العالم نمواً.

كما استطاعت الهند بالاعتماد على النموذج الكينزي، بزيادة الانفاق تحقيق مزيد من الناتج والعمالة وذلك بتوجيه جزء كبير من الانفاق باتجاه والاستثمار، فهو يستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج، مما كان له من أثر كبير على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي. ولتشجيع الاستثمارات وتوفير بيئة ملائمة لها ولتوفير عوامل جذب لتلك الاستثمارات، عملت الهند على إلغاء اشتراطات التراخيص، وذلك للحد من البيروقراطية التي تعوق وتحد من التشغيل داخل النشاط الاقتصادي بالحد من الاستثمارات.

كما أن الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات أحادي الجانب لاعتماده على الانتاج النفطي بشكل رئيسي، إذ يشكل النفط النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يشهد الاقتصاد العراقي عدداً من التطورات والأحداث التي أثرت بشكل إيجابي في مستوى أداءه، ويأتي في مقدمتها تعافي الاقتصاد العالمي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي ونمو الطلب، مما انعكس بأحداث تطورات ايجابية في اسواق النفط العالمية وارتفاع الأسعار، فضلاً عن تحسن الظروف الأمنية الداخلية التي ساهمت في انتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهذا ما تجسد من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وتزداد أهمية الدراسة التجربة الجزائرية حيث شهدت الجزائر معدلات نمو اقتصادية متذبذبة صاحبتها معدلات البطالة مرتفعة والذي ينعكس على المستوى المعيشي، فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى الثلث تقريبا بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينات، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقت أو ظرفي. أما معدلات التضخم فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد الوطني وهي مرشحة للارتفاع خلال السنة 2016 في ظل الظرف الاقتصادي السائد. وللخروج من دائرة المشكلات والحد منها والنهوض بالاقتصاد تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، ومع تعزيز الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة واستحواذه اهتمام العديد من الاقتصاديين في مختلف دول العالم كونه المفهوم الشامل لضمان النمو الاقتصادي الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشي وزيادة الرفاهية دون المساس بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم، والجزائر كباقي دول العالم اهتمت مؤخراً بهذا المفهوم وحاولت تحقيقه من خلال سياستها التنموية، وترجمت هذا الاهتمام من خلال سلسلة برامج تنموية تبنتها للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية يومنا هذا، والتي كانت عبارة عن برامج خماسية من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تحقيق تنمية مستدامة للبلد.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كدراسة مقارنة لعدة دول منها متقدمة ومنها نامية خلال الفترة2008_2020حيث كان الهدف من دراسة محاولة تسليط الضوء على دور الفعال ومدى مساهمة السياسة المالية دون غيرها من السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ مما لاشك فيه ان الاستقرار الاقتصادي كهدف من اهداف السياسة الاقتصادية ترغب جميع الدول في تحقيقه سوآءا كانت متقدمة او نامية مستخدمة في دلك السياسات التي تملكها، ودلك لما يرموا اليه هدا الهدف من تحقيق معدل التشغيل الكامل او ذلك المستوى القريب منه وايضا تحقيق تثبيت الاسعار او معدل مقبول للتضخم، حيث اصبحت قضية التشغيل من اكثر القضايا الصعبة التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية، فالبطالة والتشغيل الناقص هما السمة الرئيسية التي تعاني منها اغلبية الاقتصاديات منها الاقتصاد الجزائري، الصيني، الهندي، كذلك الاقتصاد العراقي، ويقصد بالتشغيل بلوغ اقصى طاقة انتاجية ممكنة.

ويعتبر استقرار الاسعار من اهم اهداف السياسة المالية وهو المقوم الثاني للاستقرار الاقتصادي ،وهو هدف جدير بالاعتبار لأنه بارتفاع الاسعار ينتج عدم التأكد وادا لم تكن الاسعار موضع ثقة يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية استنادا الى معدل التضخم المتوقع بدلا من اللجوء الى الوسائل الاكثر فعالية للإنتاج ولاستثمار.

ويستلزم للاستقرار الاقتصادي العمل على الحد من معوقاته ومن بينها انتشار الازمات عبر الدول او عدوى الازمات المالية وكذلك الفساد الاداري والمركزية المفرطة في اتخاذ القرارات وكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي وعدم توزيع ثمار النمو توزيعا عادل اذ يمكن من خلال ادوات السياسة المالية المختلفة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبناء عليه يتعين ملائمة السياسة الضريبية المتبعة للهدف الاقتصادي المرجو منها فاذا كان الاقتصاد في حالة ركود يتعين ان تحفز السياسة الضريبية النشاط الاقتصادي وعند وجود فجوات تضخمية يتم زيادة الضريبة وذلك بسحب جزء من القوة الشرائية الزائدة في السوق لعودة النشاط الى وضع الاستقرار .

وكان من الاهمية عند دراسة الاستقرار الاقتصادي دراسة نماذج من تجارب الدول التي استطاعت ان تحقق نسب ومعدلات ايجابية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي وكيفية تغلب تلك الدول على معوقات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا اهتمت الدراسة ببعض تلك التجارب للتعرف على سياسات المالية التي اتبعت وكانت سببا في تحقيق تلك المعدلات الايجابية .

كما تهتم الدولة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يرمي الى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، وربما قد ينشأ تعارض في تحقيق الاهداف مجتمعة، اذ قد يتحقق هدف او هدفين على حساب اخر، وهذا ما نتج عنه جدول فكري بين مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، والتي تذهب كل مدرسة الى تحقيق هدف معين واتباع سياسة معينة ونرى في ذلك السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1-الاعتماد على قوى السوق الحر لا يستطيع وحده المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل وتحقيق نمو مستدام ولا يمكن ان تقوم فكرة اقتصاد السوق في غياب دولة قوية وما تحققه من وضوح في اطار النشاط الاقتصادي واستقرار السوق في ظل توفير الامن والاستقرار.

2-قضية التشغيل من اكبر القضايا التي تتحدى صانعي السياسة الاقتصادية، وتعد البطالة وكذلك قضية التشغيل التام من اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد ولكي يتجنب الاقتصاد وجود البطالة الدورية لابد من نمو الاقتصاد على الاقل بنفس سرعة نمو العمل.

3-اختلاف وجهات النظر لدى عديد المفكرين الاقتصاديين للسياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار ، الا انهم اجتمعوا على راي واحد الا وهو وجود سياسة رشيدة تعمل على تحقيق اهداف معينة في ظل تقلبات الظروف الاقتصادية.

التوصيات:

حتى يتم تفعيل دور السياسة المالية اكثر في الاقتصاد بصفة عامة سواء للدول النامية او المتقدمة ومحاولة القضاء على اسباب عدم الاستقرار الاقتصادي نقترح ما يلي :

-اعطاء استقلالية اكبر للسلطة المالية بغرض عن الاهداف التي رسمتها.

-تفعيل ادوات السياسة المالية الغير مباشرة.

-العمل على تفعيل السوق المالية لضمان تعبئة الموارد المالية، وتقديمها لتمويل الاستثمارات المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. فرانسوازلوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، آفاق ثقافية، العدد 82، دمشق، 2010.

2. أحمد الاشقر: الاقتصاد الكلي، الدار العالمية للنشر، عمان 2000.

3. إيمان عطية ناصف، هشام مُحَمَّد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني،الاسكندرية،2..8.

4. حازم الببلاوي، النظام الرأسمالي ومستقبله، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، تحرير احمد السيد النجار مركز الاهرام لدراسات السياسية والاستراتيجية،2010.

5. جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر.

6. حسين مصطفى حسين: المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001.

7. خالد الوزني، احمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2006.

8. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، ط3،دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.

9. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: أسس المالية العامة،ط3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.

10. الهادي النجار: مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، 1988.

11. أمينة عز الدين عبد الله: المالية العامة، بدون ناشر، 2003.

12. حافظ محمود شلتوت: اقتصاديات المالية العامة – الضرائب والقروض، بدون ناشر، 1992.

13. حمدي أحمد العناني، د. عطاالله أبو سيف: اقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، 2005.

14. زين العابدين بن ناصر: مبادئ المالية العامة – الجزء الاول، بدون ناشر، 1993.

15. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، 2006.

16. عبد الباسط وفا مُحَمَّد: سياسات وأدوات المالية العامة، دار النهضة العربية، 2013.

17. عبد الله الصعيدي: علم المالية العامة –النفقات العامة– الايرادات العامة– الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، 2007.

18. عبد الهادي النجار: مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، 1998، ص 102.

19. عطاالله أبو سيف ابادير، د. جابر مُحَمَّد عبد الجواد الجزار، اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، بدون ناشر، 2006.

20. د. مجدي مُحَمَّد شهاب: الاقتصاد المالي، نظرية مالية الدولة، السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

21. د. مُحَمَّد عبد الحميد شهاب: إقتصاديات المالية العامة، بدون ناشر، 2009.

22. د. مُحَمَّد مبارك حجير: السياسات المالية والنقدية، الدار القومية، دون تاريخ نشر.

23. د. سعيد عثمان عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن". الدار الجامعية، 2000،

24. رمزي زكي: انفجار العجز وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الاتكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للطباعة والنشر والثقافة والنشر، دمشق، 2000.

25. سعيد عبد العزيز عثمان: المالية العامة " مدخل تحليلي معاصر" ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

26. سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، 2000.

27. سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

28. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، 1998.

29. السيد عطيه عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، ضبط التضخم)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.

.طارق الحاج: المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999. 30

31. عبد الكريم صادق بركات وعوف محمود الكفراوي: الاقتصاد المالي الاسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، بدون تاريخ.

32. عبد الله خبابة: اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009..

33. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

34. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010.

35. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

36. مُحَمَّد السيد علي الحاروني: اقتصاديات المالية العامة مع عرض لمؤشرات ومداخل الاستدلال على الاستقرار المالي، بدون ناشر، بدون تاريخ نشر.

37. مُحَمَّد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

38. مُحَمَّد عباس محرزي: اقتصاديات المالية العامة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

39. مُحَمَّد عبد السلام عمر و مُحَمَّد ابراهيم الشافعي: مالية الدولة، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003.

40. مُحَمَّد عبد المعطى ابراهيم سالم: عجز الموازنة العامة وأثر في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والاسلامي دراسة تطبيقية على مصر، مصر.

41. مُحَمَّد عمر أبو الدوح وآخرون: المالية العامة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية.

42. محمود حسين الوادي وأخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2010.

43. هشام مصطفى جمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية "بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

44. هيثم الزغبي وحسن ابو الزيت، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، عمان 2000.

45. هيثم صاحب عجام: نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2001.

46. هيثم عبد القادر الجنابي، سمير فوزي شهاب، العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية، العدد 36، 2017، بيت الحكمة، بغداد.

المذكرات:

1. احمد حسين واخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي والسياسة المالية للمدة1990-2007الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، جامعة الموصل، قسم الاقتصاد.

2. أحمد مُحَّد عبد العظيم: التأثيرات المتبادلة بين السياسة المالية وسياسة الاستثمار في تحقيق الاصلاح الاقتصادي المصري- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس.

3. أشرف حلمى سلامة: الاثار الاقتصادية لاذون الخزانة على الموازنة العامة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007 .

4. إيمان اسماعيل أنور دسوقي بيصار، السياسة المالية واستهداف الاستقرار الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق، القاهرة 2014.

5. ايمان اسماعيل انور سوقي بيصار، السياسة المالية واستهداف الاستقرار الاقتصادي-دراسة مقارنة-رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق،2014،جامعة حلوان(القاهرة).

6. ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة،2013.

7. بتول مطر الجبوري، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014،قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

8. بن الدين مُحَّد امين ،دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر2004/1990، رسالة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم 2009.

9. بهاء الدين طويل: دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنه- الجزائر، 2016.

10. جمال الدين أبوبكر مُحَّد" دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعي للاستثمارات في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

11. جودة عبد الخالق: الدين العام وأساسيات الادارة، من بحوث المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005 .

12. حبيب الرحمن جدى: دور السياسة الضريبية في اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية في الدول الاخذة في النمو، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1982.

13. شريف فهمي مُحَّد شبانة ،تفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي كأساس للنمو الاقتصادي في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، سنة 2016.

14. شريف فهمي مُحَّد شبانه ،تفعيل سياسات الاستقرار الاقتصادي كأساس للنمو الاقتصادي في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، سنة 2016.

15. شرين جمال الدين أحمد محمود طه: تحديد حدود الامان للدين العام المحلي، دراسة الحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

16. شليق عبد الجليل: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–الجزائر، 2018.

17. صالح الحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013.

18. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ....، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، مارس 2013.

19. علياء نبيل بسيوني: هيكل السوق وفعالية السياسة المالية حالة مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2007.

20. عمرو مُحَّد محمود سليمان: الاثار الاقتصادية الكلية للدين العام المحلي في مصر –دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة حلوان، 2010.

21. كردودي صابرينة، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

22. لتفاصيل أكثر: مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، الجزائر، للاطلاع على تفاصيل هذا التقرير يمكن الرجوع إليه:

23. مجدولين مُحَّد عبده سعيد: كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام، وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

24. مُحَّد أحمد علي الحاوري: مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة العامة في اليمن، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة بجامعة قناة السويس، مصر، 1998.

25. مُحَّد السيد مُحَّد عطيه: إصلاح الادارة الضريبية كجزء من الاصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 2013 .

26. مُحَّد حاتم عبد الكريم: التضخم المالي والسياسة الضريبية في مواجهة التضخم الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون تاريخ نشر.

27. مروة فتحي السيد البغدادي: الدين العام المحلي المصري وتأثيراته المحتملة على السوقين النقدي والمالي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2011.

28. هالة سعيد أحمد الوكيل: السياسات الاقتصادية اتجاه سوق الاوراق المالية في مصر وتأثيرها على الاقتصاد القومي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005 .

29. هند مُحَّد هاني قنديل: السياسات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الحلوان، 2009.

المجلات:

1. أبو تراب تغريد قاسم مُحَّد، واقع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، 2021، جامعة البصرة، العراق.

2. الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية: مجلد البحوث المالية، وزارة المالية المصرية، المجلد الاول، 2007.

3. أسماء خضي ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36،2013،الكلية التقنية الادارية، بغداد.

4. بتول مطر الجبولي ودعاء مُحَّد الزاملي ،دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003_2012،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد16،العدد1,2014،جامعة القادسية، العراق.

5. بتول مطر سعاد جواد: السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2013.

6. بوهريرةعباس، عبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر1990_2016،مجلة الباحث الاقتصادي، مجلد6 (10ديسمبر2018).

7. حواس أمين، فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 9، 2017، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر.

8. حيدر فاض كاضم، عمرو هشام مُحَّد، علاء الدين برع جواد، السياسة الضريبية في العراق المعوقات والمعالجات (دراسة مقارنة)، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد6(8)، سبتمبر 2019.

9. سعيد سامي الخلاف: الازمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والاسلامي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات رقم 476، جامعة الدول العربية، 2012.

10. د. مُحَّد صديق نفادى: قياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (71/70-95/94)، مجلة مصر المعاصرة، عدد 455-456 يوليو أكتوبر، 1999 .

11. عبد الستار حمد أنجاد، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل نموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك.

12. عبير مُحَّد ثروت حسين: الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

13. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)،مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، 2014، ص ص 207- 227.

14. علاء حسين مونس، حسين عاشور جبر العتابي، تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق للسنوات (1990-2010)، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 11، 2016، العدد 35.

15. فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، جريدة الاهرام، اغسطس2013، العدد 46259.

16. فوقي خديجة، كامش مُحَّد، دور اخلاقيات الاقتصاد الاسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المركز الجامعي بمغنية، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، 2020.

17. مُحَّد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10،جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

18. محمود صالح عطية الجبوري، زهير حامد سلمان الزيدي، السياسة المالية العراقية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية المالية، مجلة ديالي، العدد 61، 2014، جامعة ديالي.

19. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

20. ونيس فرج عبد العال: عجز الموازنة العامة الاسباب وطرق العلاج، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة بجامعة المنوفية، مصر، العددان 3و4، السنة 08، 1996.

ملتقيات:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2010.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2019.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد العربي، أبوظبي،2020.

5. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، سياسة استهداف التضخم في العراق (الواقع والمعوقات وإمكانية التبني)، جامعة الكوفة.

6. المادة 23 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10جويلية 1984.

7. معهد التخطيط القومي: الموازنة العامة للدولة في ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادي، القاهرة مصر، 1995.

8. هو مربع قام بصياغته العالم الاقتصادي "كالدور"، لمعلومات أكثر حول المربع السحري، يمكن الرجوع إلى: عبد المجيد قدي: المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Alejandro Izquierrdo and UgoPannizza, Fiscal Sustainability: Issues for Emerging Market Countries, op.cit.

2. Aviral Kumar Tiwari, Taxation, Economic Growth & Political Stability, Society, Policy, Institutions &Governance,Springer, 2013.p.49

3. Chien –Chung Nieh& Tsung-Wu Ho, Does the Expansionary Government Spending crowd out the Private Consumption?, the Quarterly Review of Economic & Finance 46,2006, p.134.

4. Christian E. Weller &ManitaRao, P rogrssivve Tax Policy & Economic Stability, Jour nal of Economic Issues, Vol.XLIV, no.3,2010,2010,p.629.

5. Claude JESSUA, Christian LABROUSSE, Daniel VITRY: Dictionnaire des sciences économiques ,P.U.F, Paris.2001, p77.

6. David M. Newbery: Optimal Tax Rate & Design during Systemic Reform, Journal of Public Economics, 63,1997,p.182.

7. David N. Hyman, Public Finance- A Contemporary Application of theory to Policy, 9Th Edition, South – Western Cengage Learning, 2008.

8. Emanuel Baldacci & Kevin Fletcher, A Framework for Fiscal Debt Sustainability, op.cit.

9. Emanuel Baldacci & Kevin Fletcher, A Framework for Fiscal Debt Sustainability, opcit.

10. Frederic s maskin .monetary policy strategy. Lessons from the crisus. National bureau of economic research. Working paper.16755.2011.p07

11. Geoff till. The policy implications of the general. Theory. Real-world economics review issue. No50.2009.

12. Ian Down, Pathway to Price Stability, op.cit.p.97.

13. James D. Gwartney& Robert A. Lawson. The Impact of Tax Policy on Economic Growth, Income Distribution, and Allocation of Taxes, Op.cit. p.p.p.46-51-52.

14. Javieer Andres & Rafael Domenech, Automatic Stabilizers Fiscal Rules &Macroecononic Stability, European Economic Revuew 50, 2006, p1503.

15. John B. Taylor &Akilaweerapana, Principles of Macroeconomics, 6Th, Op.cit, p.345

16. John Loizides& George VamVoukas, Government Expenditure and Economic GrowthM Evidence From TrivariateCasuality Testing, Journal of Applied Economics, Vol VIII, No.l,May 2005, p. 125

17. Joseph E. Staglitz, Jose Antonio Ocampo& Others, Stability with Growth Macroeconomics, Liberalization & Development, op.cit.p.75-76.

18. OyaCelasun and Others, Primary surplus behavior and risks to fiscal sustainability in emerging market countries, IMF Working paper, march, 2026.

19. Petur o. joussou. On the economics say. And Keynes interpretation of say s low. Fayette evelle state university . eastern economic journal. Vol21 .no2.1995.

20. Ray Barell& Simon Kirby, Fiscal Policy & Government Spending, National Institute Economic Review, 2010.

21. Raymond MUZELLEC: Finances Publiques, 8éme édition, édition Dalloz, Paris, 1993.

22. RudigerDornbuschand Mario Draghi, Public Debt Management: theory and History, Center for Economic Policy Research, 1996. Cambridge University, Digital Printed 2004.

23. SebasationHauptmeier, A. Jesus Sanchez- Fuentes &LudgerSchuknct, Towards Expenditure Rules Journal of Policy Modeling 33, 2011.

24. Stephen J. Turnobsky, Optimal tax, Debt &Expenditure Policies in a growing Economy, journal of Public Econoinomics 60,1996.

25. Stephen s. golub and change-tai hsieb. classical recording theory of comparative advantage revisited review of international economics. Vol8.2000.

26. Szqti Y qdqv, V. Upadhyay&Seema Sharma, Impact of Fiscal Policy Shocks of Indian Economy, The Journal of Applied Economic Research, 2012.p.429

27. Thomas L. Hungerford, Taxes &The Economy: An Economic Analysis of The Top Tax rates Since 1945 , Op.cit.p.p.1-2

28. william A. Mceachern.Economics, college division, south-Western Publishing, cincinnati Ohio, 1994.

29. William j. Baumel. retrospective says law. journal of economic perspective volume13.n1 winter1999.p197.

30. World Bank : People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review, Document of the World Bank, Report No. 36270-DZ ,(In Two Volumes) Volume1 : Main Report, August 15,2007.

31. World Bank : People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review,Opcit.

المواقع الإلكترونية:

1. http://documents.worldbank.org/curated/en/488541468203992254/Main-report.